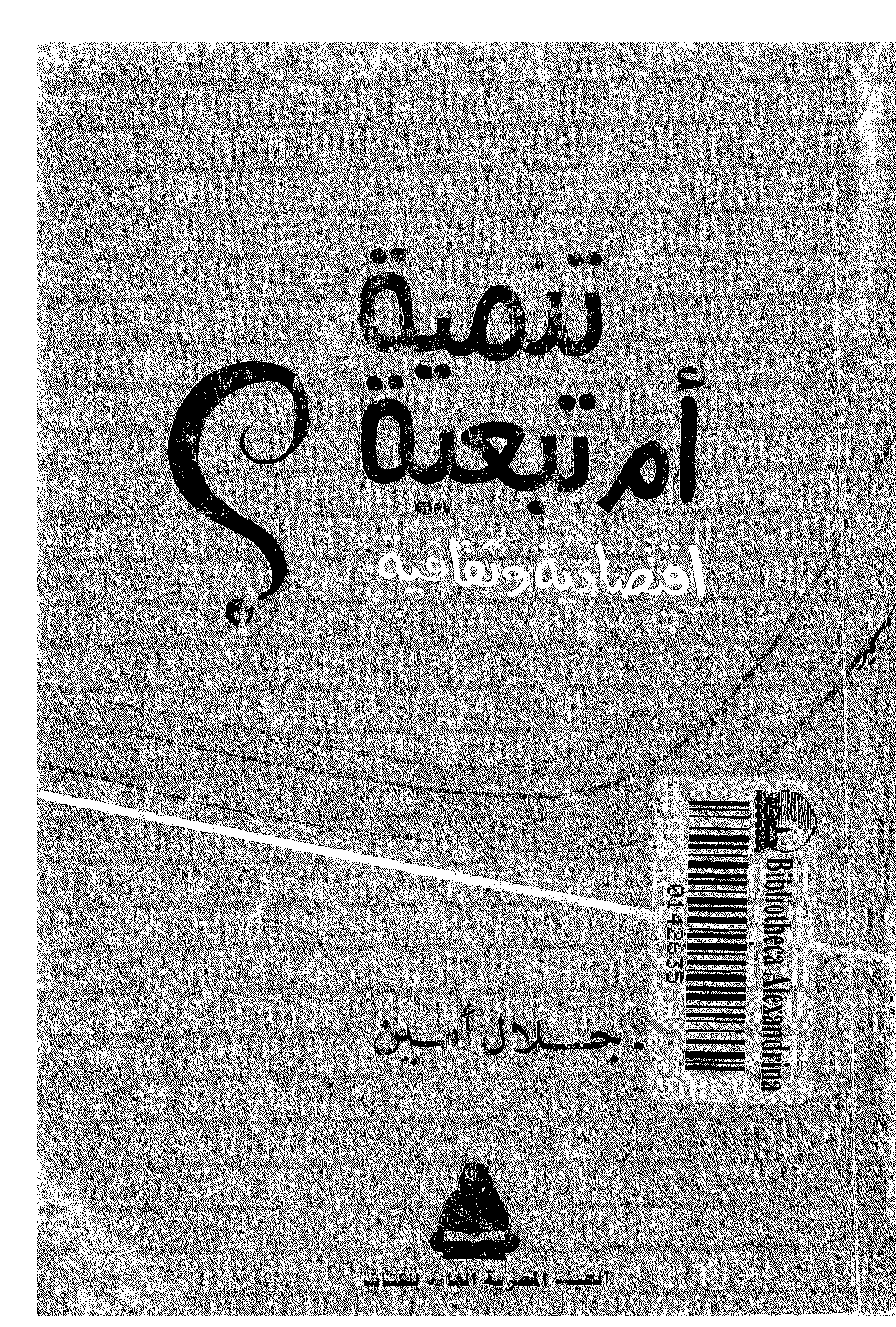

تنمية
أم تبعية؟
اقتصادية وثقافية
. جـلال أمين
Bibliotheca Alexandrina
01142635
الهيئة المصرية العامة للكتاب

تنمية ..
أم تبعيّة إقتصادية وثقافية ؟

خرافات شائعة
عن التخلف والتنمية
وعن الرخاء والرفاهية

د . جلال أمين



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٥

المحتويـــات

مقدمـــة

من المؤسف حقا ان نرى الانحـــراف الذى حدث فى التيـار الأساسى للفكر الاصلاحى فى مصر والعالم العربى ۰ فمنذ رفاعة الطهطاوى ، أى منذ قرن ونصف من الزمان ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، كانت القضية الاساسية التى يدور حولها الجدل بين دعاة الاصلاح هو الموقف من الحضارة الغربية ۰ واذا كان هناك خط أساسى يمكن تمييزه فى مجرى حياتنا الثقافية فقد كان هو هذا السؤال : ماهو سبب ضعفنا وتخاذلنا امام حضـارة الغـــرب ؟ وماهو هذا الذى يملكه الغرب ولا نملكه ؟ وما الذى يمكن أن نأخذه من الغرب دون التضحية بشخصيتنا وتراثنا ؟

على أنه فى وقت ما فى سنوات ما بعد الحرب بدا للأســـف وكأن هذا السؤال لم يعد أهم مايشغل بالنا ، وبدا وكأننا حسمنـــا القضية وتم الاختيار وتحول الحوار فى الخمسينات ومابعدها الى حوار حول الاختيـــار بين بدائل تنتمى كلها الى معســـكر واحد : اشتراكية أم راسمالية ؟ وتحولتالقضية للأسف الى قضية اقتصادية، وصورت المشكلة على انها « التخلف الاقتصادى » والهدف على انه « التنمية » ۰ وفى غمار عملية « التنمية » هذه ، وتحت شعار رفع مستوى المعيشة ، تعرضت مصر لموجة جديدة أعتى من كل ما تعرضت

له من قبل ، من تغريب الثقافة والحياة الاجتماعية • فباسم التقدم أو باسم تقريب الثقافة الى جماهير الشعب زاد تغريب الموسيقى المصرية ، والشعر المصرى ، وانحط التعبير فى الصحف ووسائل الاعلام ، واستشرى التساهل فى الالتزام بقواعد اللغة ، ثم ساعد التهاون فى حماية الصناعة الوطنية أمـام تيار السلع المستوردة والتهاون أمام البائع والمستثمر و « الخبير » الاجنبى ، على مزيـد من تغريب الحياة الاجتماعية •

منذ أوائل الخمسينات اذن ومشكلة مصر تصور على انها فى الاساس مشكلة اقتصادية ، وارتبط هذا التصوير بخطوات حثيثـة نحو تغريب مصر ، اتخذت فى بعض الاحيان تحت شعارات مناقضة تماما لحركة التغريب ، وصادفت درجة غريبة حقا من النجاح •

والارتباط بين التصوير الاقتصادى لمشكلة مصر من ناحية ، وموجة التغريب التى تعرضت لها مصر من ناحية أخرى ، ليس من الصعب تفسيره • فالاقتصادى مفتون بطبعه بكمية السلع والخدمات، وبما يسميه بالكفاءة وارتفاع الانتاجية • ومعيار النجاح والفشل عنده هو مدى قدرة المجتمع على الانتـــاج • وأكثر بلاد العالـــم نجاحا فى زيادة القدرة على انتاج السلع والخدمات هى البـــلاد الغربية الصناعية ، ومن ثم فالاقتصادى هو من أكثر الناس رغبـة فى أن تكــرر بـــلادنا تجربة هذه البلاد • ولهذا لايكف عن ترديد شعار « سد الفجوة » بيننا وبين الغرب •

على أنه لن يطول بنا الوقت فى الواقع حتى ندرك أننـــا منذ هجرنا تصوير مشكلة مصر على انها مشكلة حضارية ، ليســـت التنميــة الا فرعا ثانويا لها ، قد ضللنا الطريق • وان مشكلتنا الاساسية ليست هى انخفاض متوسط الدخل بل هى أننا أمة مقهورة ومغلوبة على أمرها ، تريد استعادة سيطرتها على مصيرها وتحقيقها لذاتها ، واقتدارها مرة أخرى على تقديم مساهمة خاصة بها لايمكن أن تقدمها أمة سواها •

والاقتصادى له بالطبع رد جاهز على هذا ، وهو : كيف يمكن لأمة ان تحقق ذاتها ، وأن تقدم مساهمة خاصة بها ان لم توفر لأفرادها أولا وقبل كل شيء ، الحد الادنى من السلع والخدمات ؟ والرد على ذلك أن للتنمية عدة صور لا صورة واحدة ، يؤدى بعضها الى جعلنا نسخة ممسوخة من غيرنا • وهذه هى التنمية التى لا ترتبط باى هدف حضارى ، وتعتبر زيادة السلع منتهى مطلبنا • ولا يمكن أن نتجنب هذه النتيجة مالم يوضع النمو الاقتصادى فى موضعه الصحيح ، أى كوسيلة نحو هدف آخر أعظم •

على ان الدعوة الى التنمية التى تطرح امامنا يوميا لا تكتفى بتجاهل القضية الحضارية بل انها لا تتورع عن اعتبار اغلى مقومات ثقافتنا من « عوائق التنمية » • فهى لاتكتفى بتحويل الوسيلة الى هدف ، بل تضحى بالهدف الاسمى فى سبيل مضاعفة السلع والخدمات • فالايمان بالله فى نظر اقتصاديى التنمية المحدثين ، قدرية تضعف الحافز على التغيير واحراز التقدم ، والولاء للعائلة والارتباط العاطفى والمادى بها يضعف حافز الفرد لاحراز النجاح المادى لنفسه ، والكرم اسراف ، والقناعة مدعاة للركود ، والقدرة على التعاطف مع الغير أو على الاستمتاع بالفراغ مضيعة لوقت ثمين كان يمكن أن ينفق على انتاج المزيد من السلع •• الخ •

ان الاقتصادى الحديث على استعداد اذن للتضحية عن طيب خاطر بشخصية الأمة فى سبيل معدل أعلى للنمو ، ولا تكاد تكون هناك قيمة واحدة من القيم الاجتماعية او الدينية السائدة فى البلاد الفقيرة لا يعتبرها من « معوقات النمو » • والنمو عنده ، وان كان نموا اقتصاديا ، فانه ينقسم الى مراحل ، كل مرحلة منها لا تتسم فقط بسمات اقتصادية بل بمختلف السمات الاجتماعية والعقائدية • ومن ثم فليست مستويات الدخل وحدها هى التى يرتبها الاقتصادى واحدة فوق الأخرى ، بل والقيم الاجتماعية ايضا يمكن ترتيبها ، فى نظره ، بعضها فوق البعض •

على أن ابلغ رد على التصوير الاقتصادى لمشكلة مصر هـى أن التصوير المعاكس ، الذى ندعو اليه ، يتيح فرصة أكبر لحـل مشكلتنا الاقتصادية نفسها من أى موقف يتخـــذه الاقتصاديون « التكنوقراطيون » ٠

ان المقالات التى يضمها هذا الكتاب كتبت كلها من هذه الوجهة من النظر ، اذ تحاول كل منها ، من زاوية أو أخرى ، اعادة النظر فى تحديد المشكلة الأساسية التى تواجه المجتمعات الفقيرة المسماة بالمتخلفه أو النامية ، وتحاول اعادة الجانب الاقتصادى منها الى حجمه الطبيعى والنظر اليه كجزء من مشكلة اكبر واخطر ، ومن ثم تثير الشك فى بعض المقولات التى يطرحها علينا اقتصاديو التنمية المحدثون ويميل الكثيرون منا الى قبولها وكأنها من المسلمات ، وترفض تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه « اللحاق ، أو سد الفجوة » بينها وبين البلاد الصناعية المسماة بالمتقدمة ٠ كما تحاول اثارة الشك فى الفكرة الشائعة عن هذه البلاد بأنها « بلاد الرخاء والرفاهية » ٠

والجزء الأكبر من المقالات التى يضمها الكتاب قد سبق نشره عبر سبع سنوات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٣) فنشر معظمها فى مجلـــة « العربى » الكويتية حينما كان يرأس تحريرها الاستاذ أحمد بهاء الدين ، الذى اشعر بدين كبير نحوه لما قدمه لى من تشجيع على الكتابة والنشر لجمهور أوسع ، ولست الوحيد الذى يدين له بهذا الدين ٠ كما نشر بعضها فى مجلة « الاهرام الاقتصادى » الاسبوعية ومجلة « مصر المعاصرة » التى تصدر عن الجمعية المصـــرية للاقتصاد السياسى ٠ على انى وجدت أن خيطا واحدا يجمع بين هذه المقالات جميعا مما يسمح بنشرها فى مجلد واحد ٠

القاهرة ـ ابريل ١٩٨٣

جلال أمين

الفصل الأول

خرافات شائعة عن التخلف والتنمية

تنميـة .. أم تبعيـة
اقتصادية وثقافية ؟

١ ـ مقـــدمة :

منذ نحو مائة عام كتب واحد من دعاة الاصلاح أنه كما أن من غير الجائز أن يكون حكمنا على شـــــخص ما مبنيا على رأى هذا الشخص فى نفسه فانه لا يجوز أن يكون أساس حكمنا على عصر من العصور ما يسمى به هذا العصر نفسه . وقد عرف النـــاس عصورا أسمت نفسها عصور الحرية أو الاشتراكية أو غير ذلك من الأسماء ، ثم جاء حكم الأجيال التالية مخالفا تماما لذلك . فعصر الحرية الذى دشنته الثورة الفرنسية مثلا ، تبين فيما بعد انه عصر اطلاق الحرية للبورجوازية . وبعد أكثر من نصف قرن ساد فيه الظن بأننا دخلنا عصر الاشتراكية بدأنا نرجـــح ان ما سمى ببنـــاء الاشتراكية لم يكن أكثر من بناء مجتمع صناعى . وأخشى أن تكون نظرتنا الى العصر الذى نعيش فيه على أنه عصر التنمية وعصر كفاح البلاد المسماة بالمتخلفة (١) من أجل تحقيق مستوى معيشة أفضل ، تنطوى على نفس الخطأ ، وان مضمون الدعوة الى اقامة

---

(١) سوف أستمر فى استخدام مصطلحات البلاد المتخلفة والمتقدمة والنامية والأقل نموا على مضض حتى أبين الأساس الذى يتعين بنـاء عليه رفض امثال هذه المصطلحات .

نظام اقتصادى دولى جديد ، كما تعبر عنه وثائق الأمم المتحدة ساهم فى تكريس هذا الخطأ وتدعيمه ٠

ان من المهم جداً فى اعتقادى أن نحاول تجاوز التحليل الجزئى لجوانب المختلفة لهذه الدعوة ، من دعوة الى اصلاح نظام النقد الدولى ، الى وقف تدهور معدل التبادل ، الى المطالبة بمزيد من المعونات الاقتصادية ، الى الدعوة الى سيطرة هذه البلاد على مواردها الطبيعية ٠٠ الخ ٠ وأن نحاول التساؤل عما تعنيه هذه الدعوات كلها بالفعل لمستقبل العالم الثالث ٠ هل تعنى حقا الارتفاع بمستوى معيشة الغالبية العظمى من سكان هذه البلاد ، وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لهم ؟ أم أن هذه الدعوات كلها لاتخرج فى نهاية الأمر عن أن تكون محاولة جديدة أكثر فعالية لادماج دول العالم الثالث ادماجا كاملا فى اطار النظام الاقتصادى السائد وربطها بعجلة النمو للبلاد المتقدمة صناعيا واخضاعها لنمط جديد من أنماط تقسيم العمل الدولى دون أن يكون فى هذا كله مصلحة واضحة للجزء الأكبر من سكان العالم الثالث ؟ ٠

ان هذا بالضبط هو ما سأحاول أن أبينه فى هذا الفصل ، متناولا أربعة من المبادىء التى يقوم عليها اعلان الأمم المتحدة الصادر فى أول مايو ١٩٧٤ ، متضمنا الدعوة الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ٠ هذه المبادىء الأربعة هى :

أولا : الدعوة الى القضاء على الفجوة المتزايدة الاتساع بين مستوى الدخل فى البلاد النامية والمتقدمة ٠

ثانيا : الدعوة الى تقديم مزيد من المعونات الى الدول النامية ٠

ثالثا : تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة على هذه الدول مع اخضاعها للمراقبة والتوجيه ٠

رابعا : الدعوة الى تدعيم التعاون الاقتصادى ، بكافة صوره ، بين البلاد المتقدمة والمتخلفة ٠

وسوف أحاول أن أبين بالنسبة لكل من هذه المبادىء الأربعة ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد المقترح ، ليس جديدا بالدرجة الكافية ٠ بل هو نبيذ قديم وضع فى أوان جديدة ٠ وأن الرضا به يتضمن نوعا من الاستسلام للمقادير من جانب دول العالم الثالث ، وان أقصى ما يمكن ان ينتج عن تطبيقه هو اخضاع هذه الدول لمزيد من التغريب Westernization ولمزيد من الغزو الاقتصادى والثقافى ٠

٢ ـ الدعوة الى القضاء على « الفجوة » بين مستويات المعيشة :

فلنتناول أولا دعوة النظام الاقتصادى الجديد الى القضاء على ما يسمى « بالفجوة » بين مستويات المعيشة فى البلاد المتقدمة والمتخلفة ، تلك الفجوة التى يبدو أنها أصبحت جزءا أصيلا من الفلسفة المعاصرة فى النمو والتخلف ، والتى أصبح مجرد ذكرها يقض مضجع البلاد المتخلفة وأصحاب الضمائر فى البلاد المتقدمة على السواء ، دون أن يكون لهذا مبرر معقول على الاطلاق ٠ أقول أنه لا مبرر على الاطلاق للقلق لوجود هذه الفجوة ، وان من الخطأ تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه محاولة القضاء عليها ، لأسباب أربعة على الأقل :

السبب الاول : هو أن تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه القضاء على الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة فيها وفى البلاد المتقدمة يقوم على مقدمة خاطئة مؤداها ان كلا من البلاد المتقدمة والمتخلفة يقطعان طريقا واحدا بغية الوصول الى نفس الهدف ، وان ما بينهما من فوارق يمكن رده الى فوارق كمية لا يحتاج القضاء عليها الا انقضاء وقت كاف ٠ ان الذين يرفعون شعار القضاء على الفجوة يفترضون فى الواقع ان للتنمية طريقا واحدا هو نفس الطريق الذى سلكته الدول الصناعية ، ولا يدور بخلدهم قط أن الدول الفقيرة

يمكن أن تحدد لنفسها أهدافا مختلفة تماما وان تسلك للوصول اليها طرقا مختلفة ٠

والسبب الثاني : هو ان تحديد هدف البلاد الفقيرة بانــــه القضاء على الفجوة فى مستويات الدخل بينها وبين البلاد المتقدمة ، ينسب الى شعوب البلاد الفقيرة امالا وأهدافا هى ابعد ماتكـــون عن الواقع ٠ ان هدف اللحاق بمستويات المعيشة فى البلاد المتقدمة قد يكون هو حقا هدف أقلية صغيرة من سكان المدن فى دول العالم الثالث ، تلك الاقلية التى يسمح لها مستوى دخلها واتصالها المستمر بالثقافة الغربية بان تطمح الى اللحاق بمستوى المعيشة الغربـــى وتقليد نفس النمط من الحياة ٠ أما الغالبية العظمى من سكان هذه البلاد فان طموحهم نادرا ما يتجاوز الحصول على ماء نقى للشرب ، وغذاء ومسكن افضل قليلا مما يتوفر لهم بالفعل ٠ انهم على الأرجح لم يسمعوا بوجود الفجوة أصلا ، وان سمعوا بها فانهم على الأرجح لا يرون فى وجودها ما يعنيهم كثيرا أو قليلا ٠

والسبب الثالث : هو ان النجاح فى ايهـــام دول العـــالم الثالث بأن هدفها يجب أن يكون هو اللحاق بمستويات المعيشة فى البلاد المتقدمة من شانه أن يصرف انتباه راسمى السياسة فى تلك الدول عن اتخاذ اجراءات قد تكون شديدة الفعالية فى رفع مستوى المعيشة ، دون ان تساهم على الاطلاق فى تضييق الفجوة بين العالم الثالث والعالم الصناعى ٠ ان ابسط مثال على ذلك هو اجراءات توزيع الدخل التى من شانها أن ترفع دخول أقل فئات الســكان دخلا دون ان تنعكس على الاطلاق فى صورة ارتفاع فى متوســط الدخل ٠ وقل مثل ذلك على ما يمكن ان تطبقه دولة من دول العالم الثالث من تغيير فى مناهج التعليم مثلا ، تعديلا من شانه أن يجعله أكثر تمشيا مع حاجاتها الفعلية ، ومع قيمها الخاصة وتقاليدها ، ومن ثم أكثر تحقيقا للرفاهية الاجتمـــاعية ، دون ان ينعكس هذا بالضرورة فى ارتفاع الناتج القومى أو متوسط الدخل ، بل وقد يؤدى

الى زيادة الاختلاف بين نمط الحياة فى الدولة الفقيرة وبينه فى الدول الصناعية · فلنقارن هذا الاجراء لتغيير مناهج التعليم باجراء آخر فى ميدان التعليم أيضا لا تزيد محصلته على مجرد مضاعفة عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس مع استمرار مضمون التعليم على ما هو عليه من قلة ملاءمته لحاجات المجتمع الفعلية ، ومع تضاربه الصارخ مع القيم الاجتماعية السائدة · ان هذا التضاعف فى عدد التلاميذ سوف ينعكس على الفور فى ارتفاع الناتج القومى ، لما يتضمنه من زيادة فى الرواتب وتضخم عدد المبانى ، كما سينعكس بالضرورة فى ميل الفجوة المشئومة الى التضاؤل ، دون ان ينطوى ذلك بالضرورة على أى ارتفاع فى مستوى الرفاهية ·

وأخيرا : فان ارتباط الدول الفقيرة بهدف اللحاق بمستويات الدخل فى الدول الصناعية يعنى فى الواقع ارتباطها بهدف اما أنه مستحيل التحقيق ، أو هو من الصعوبة والبعد بحيث يكاد يكون من المستحيل التعرف على طريق يضمن لها الوصول اليه ·

لبيان ذلك دعنا نجرى عملية حسابية بسيطة نفترض بها أن دول العالم الثالث سوف تستمر فى النمو طبقا لنفس معدلات النمو التى حققتها فى السبع سنوات من ١٩٥٨ الى ١٩٦٥ ، وأن دولة كالولايات المتحدة سوف تستمر فى النمو بمعدل يرتفع بمقتضاه متوسط الدخل فيها ٣٪ سنويا · اذا افترضنا ذلك نجد ان دولة كالهند أو دولة عربية كتونس تحتاج كل منهما الى اكثر من قرنين للوصول الى مستوى المعيشة الأمريكى ، وان دولة كأوغندا أو ماليزيا أو بيرو تحتاج الى أكثر من أربعة قرون للوصول الى نفس المستوى ، بينما تحتاج دولة كالباكستان الى أكثر من سبعة عشر قرنا أو بالضبط الى ١٧٦٠ عاما ·

على ان الأمر لا يقتصر على هذا ، ففى كل عام يظهر فيه ان الدول الصناعية قد نجحت فى النمو بمعدل اسرع من العام السابق ،

أو أن الدول المتخلفة قد فشلت لسبب أو آخر في الاحتفاظ بنفس معدل النمو ، فانه يصبح من الضروري ان نعيد الحساب بحيث تصبح الفجوة أكثر اتساعا وتصبح الفترة اللازمة لعبورها أكثر طولا ٠

ان من الممكن الا نرى في هذا أكثر من نكتة سخيفة : ان تحدد الدول الفقيرة لنفسها هدفا كلما قطعت نحوه شوطا أمعن الهدف في الابتعاد ٠ على أن بعض التأمل كفيل بأن يدلنا على أن رفع شعار اللحاق بالدول المتقدمة قد لا ينطوي على كل هذه الدرجة من الحماقة ٠ فعلى الرغم من ان هذا الشعار قد يكون عديم الأثر وخاليا من أى معنى بالنسبة لرفع مستوى الرفاهية لغالبية سكان العالم الثالث ، فان رفع هذا الشعار يؤدى دورا لا يمكن الاستهانة به في ضم تلك البلاد التي لم يتم تغريبها بعد الى فلك الحضارة الغربية ونمط الحياة في العالم الصناعي ٠ فكما ان تنمية روح التنافس بين المستهلكين في داخل المجتمعات الصناعية تلعب دورا فعالا في جلب مزيد من الضحايا لقيم المجتمع الاستهلاكي ، فان رفع شعار اللحاق بالدول الصناعية من شأنه أيضا أن يغذى الشعور بالحرمان لدى دول العالم الثالث على نحو يسهل انقيادها لنمط الحياة الغربي ٠ ان الذي لايقتفي أثر خطواتك ويرفض ان يستمر في السير ، قد تفقد تبعيته لك الى الابد ، وليس أكثر فعالية في ضمان هذه التبعية من أن تحاول اقناعه باستمرار بانه ليس هناك هدف أكثر جدارة من ان يحاول اللحاق بك ٠

٣ ـ الدعوة الى مزيد من المعونات الأجنبية :

تتناول أيضا وثيقة الأمم المتحدة الداعية الى اقامة نظام اقتصادى جديد ، الدعوة الى زيادة ما تحصل عليه الدول المتخلفة من معونات ، بحيث تقدم هذه المعونات ، على حد تعبير الوثيقة ، عن طريق « المجتمع الدولي بأسره » ، وبغير شروط سياسية أو عسكرية ٠

فالوثيقة تتكلم اذن عن ضرورة تحرير المعونات الأجنبية من القيود السياسية والعسكرية ، ولكنها لا تتكلم عن القيود الاقتصادية ، الأمر الذى قد يفسر بأن واضعى الوثيقة لا يرون فى القيود الاقتصادية نفس الخطر ، ونفس التهديد لحرية الدولة المتلقية للمعونة ، الذى يرونه فى الشروط العسكرية أو السياسية ٠ هذا الاغفال للشروط الاقتصادية من الصعب تبريره بالنظر الى ان الجزء الاكبر ممـــا تلقته دول العالم الثالث من معونات كان مقيدا بشرط انفاقه على سلع الدول المانحة للمعونة ، وأن الجزء المقيد بهذا الشرط كان يميل الى الزيادة بصورة مطردة ٠

ففى تقدير لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD بلغت نسبة المعونات المقيدة بهذا القيد ٧٥٪ من مجموع المعونات الثنائية التى قدمتها دول المنظمة فى الفترة ١٩٦٨/٦٦ بزيادة ١٠٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٦٤ ٠ وبلغت نسبة ما أنفق من المعونـــات البريطانية على سلع بريطانية ٦٦٪ ، وما أنفق من المعونات المقدمة من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية US AID على سلع امريكية ما لا يقل عن ٩٣٪ بينما بلغت النسبة المقـابلة فى حالة اليابان والمانيا الغربية ٨٠٪ ٠

على أننا لا نريد فى الواقع أن نتسقط لوثيقة الأمم المتحدة اغفالا هنا أو خطأ هناك ، فليس الخطر الأساسى فى الاعتماد على المعونات الأجنبية هو فى تقييدها بالشروط ، اقتصـــادية كانت أو عسكرية أو سياسية ، ولا هو فى أنها اتسمت بسوء التوزيع بحيث كانت اكثر الدول المتخلفة حظا منها هى من أقل الدول حاجة اليها ٠ وانما يكمن اعتراضنا الأساسى فى ان الأمم المتحدة لا زالت تتصور أن مشكلة العالم الثالث يمكن أن تحلها زيادة كمية المعونات الأجنبية أو تحريرها من القيود ٠

ان أصحاب نظرية التنمية المستقلة ، يرون على العكس أن الافراط فى الاعتماد على المعونات الأجنبية من شأنه أن يفرض على

الدول المتلقية للمعونة نمطا معينا من انماط النمو ليس هو انسب الانماط لها ٠

ذلك ان الدول الصناعية لم تبذل حتى الآن ولا يمكن أن نتصور أن تبذل ، جهدا يذكر فى جعل السلع التى تحصل عليها الدول المتخلفة عن طريق المعونات أكثر ملاءمة لظروف هذه الدول الاقتصادية ، ومن ثم فان هذه السلع تتميز فى أغلب الاحيان بكثافة عنصر رأس المال وقلة ما تحتاجه من أيد عاملة ، كما تتميز فنون الانتاج المرتبطة بها باعتمادها الكبير على الاستيراد ، وبقلة ملاءمتها لاستخدام الموارد الأولية والوسيطة المتوفرة محليا ٠ فالافراط فى الاعتمـــاد على المعونات الأجنبية لايساعد على نشوء أو تطوير فنون انتاج محلية ، ولا يخلق فرصا كبيرة لتشغيل العمل المتعطل ، ولايسمح بخلـق طلب واسع على السلع الوطنية ٠

قد يقال ان التحول من المعونات الثنائية الى المعونات متعددة الاطراف من شأنه أن يتيح للدول المتلقية للمعونة حرية أكبر فى اختيار نوع السلع الأكثر ملاءمة لظروفها ، من حيث أنه يحررها من قيد انفاق ماتحصل عليه من معونة على سلع الدولة المقدمة لها ٠ وقد يكون هذا هو بعض ماقصدت اليه وثيقة الأمم المتحدة حينما اشارت الى تقديم المعونات عن طريق « المجتمع الدولى باسره » ٠ على أن هذا القدر الأكبر من الحرية الذى تتيحه المعونات متعددة الاطراف هو فى الحقيقة كسب شكلى اكثر منه كسبا فعليا ٠ فقد يكون للدولة المتلقية للمعونة متعددة الأطراف الحق فى انفاق ما تحصل عليه فى شراء معدات أمريكية أو معدات المانية مثلا ولكن لنا ان نتساءل عما اذا كان هذا يشكل أى تحرير حقيقى للدولة المتخلفة فى عالم تزداد فيه يوما بعد يوم سيطرة الشركات الدولية متعددة الجنسيات بحيث يكاد يستوى لدى هذه الشركات أن تواجه الطلب على منتجاتها عن طريق فروعها فى الولايات المتحدة أو الشركات التابعة لها فى المانيا ٠ كما يستوى لدى الدولة المتخلفة ان تحصل على فنون انتاج المانية

غير ملائمة أو على فنون انتاج أمريكية غير ملائمة أيضا • كما أنه ليس هناك فارق كبير بين ان يتم تغيير أذواق المستهلكين فى اتجاه تفضيل السلع المستوردة عن طريق تدريبهم على استهلاك المنتجات البريطانية أو اليابانية •

بل ان من الممكن ان نلمس فى بعض صور المعونات متعددة الاطراف خطرا أكبر على الدول المتخلفة يهدد حريتها فى اختيار استراتيجيتها فى التنمية بأكثر مما تهددها المعونات الثنائية • ويكفى ان نضرب لذلك مثلا بما يتضمنه عادة ما يسمى « بخطاب اعلان النية Letter of Intent» الذى يشترط صندوق النقد الدولى الحصول عليه من حكومة الدولة طالبة المعونة قبل أن يوافق على اعانتها • ففى الغالبية العظمى من الحالات يتطلب صندوق النقد الدولى أن تتخذ هذه الحكومة اجراءات مؤداها تحرير التجارة الخارجيةوتحرير نظام الصرف ، حتى ولو تعارضت هذه الاجراءات مع متطلبات حماية الصناعة الوطنية ، أو اعتبارات تحقيق العدالة فى توزيع الدخل ، الأمر الذى يزيد من تورط الدولة النامية فى فروع من الانتاج لا تتمشى مع أولوياتها وتفضيلاتها كما يورطها فى استيراد سلع استهلاكية غير ضرورية تحمل ميزان مدفوعاتها عبئا قد يكون أكبر من حجم ما حصلت عليه من معونة •

وقل مثل ذلك على الجزء الأكبر مما يقدم للدول النامية من معونات فنية • فحقيقة الأمر ان الخبير الأجنبى ، سواء كان مهندسا استشاريا ، أو خبيرا فى التخطيط أو فى صياغة مشروعات التنمية أو فى اعداد دراسات الجدوى ، لا يمكنه أن يقدم للدولة المتخلفة ما ليس فى حوزته • فأيا كانت درجة صدق نيته فى خدمة الدولة التى يذهب لمساعدتها فان المعرفة الوحيدة التى يتقنها هى معرفته بفنون الانتاج الغربية ، وليس هناك طائل من ان نطلب منه ان يقدم لنا من المشورة غير ما يمليه عليه هذا النوع من المعرفة • أما

الخبراء الذين ينتمون الى العالم الثالث نفسه فمن المذهل ان نلاحظ كيف يفقد هؤلاء حساسيتهم لمشكلات بلادهم ومتطالباتها بمجرد أن يمارسوا اعمالهم لدى المنظمات الدولية ، فاذا بالخبير الهندى أو العربى بمجرد انتسابه لمنظمات هيئة الأمم المتحدة يتكلم عن بلاد العالم الثالث بلسان الغريب الذى لم يعش قط فى هذا النوع من البلاد • والذى يزيد الطين بلة ان هذه المنظمات فى توزيعها لهؤلاء الخبراء بين بلاد العالم الثالث تتبع نظاما من شأنه ان يضمن ولاء الخبير لا للبلد الذى يرسل اليه لتقديم المشورة بل لفكر المنظمة وفلسفتها ، فاذا باقتصادى مصرى مثلا ترسله الأمم المتحدة لتقديم المشورة لدولة كالهند فيما يجب أن تتضمنه الخطة الخمسية الهندية ، بينما يأتى اقتصادى هندى ليخبر وزير الاقتصاد المصرى بما يجب ان تكون عليه سياسة مصر الاقتصادية وما يجب ان يتضمنه « خطاب اعلان النية » •

على أن من أسوأ آثار الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية هو ما يؤدى اليه ، اذا استمر فترة طويلة من الزمن ، من اضعاف قدرة الدولة المتلقية للمعونة على تعبئة مواردها المحلية ، واستغلال كل امكانياتها الذاتية للنمو • ومن اقرب الأمثلة الدالة على ذلك تجربة مصر وما أدى اليه اعتمادها الكبير على المعونات الأجنبية طوال العشرين عاما الماضية من انخفاض مستمر فى معدل الادخار • اذ يبدو ان الحكومة المصرية قد تصورت ان اعتمادها على تدفق المعونات الخارجية لن يمس قدرتها على تعبئة المدخرات ، ومن ثم تصورت انه اذا حدث وانقطعت عنها المعونات فما عليها الا ان تلجأ مرة اخرى الى الاعتماد على مواردها الذاتية • وكأن موارد الادخار المحلية هى كمورد الماء الذى يمكن فتحه واغلاقه حسب الحاجة • ولكن الذى حدث هو انه عندما فوجئت الحكومة المصرية فى منتصف الستينات بأن المعونات الأجنبية لن يستمر تدفقها بنفس المعدل السابق ، وأن العبء الذى حملته القروض الأجنبية لميزان

المدفوعات لا يمكن الاستمرار فى تجاهله ، اذا بها تفاجأ أيضا بان سنوات الاعتماد على المعونات الأجنبية كانت قد خلقت جوا سياسيا واجتماعيا تمتعت خلاله بعض الفئات بامتيازات لم يعد من الممكن استئصالها دون تهديد لنظام الحكم نفسه ، وان الاعتماد المفرط على المعونات قد صاحبه تعود النظر الى قضية التنمية وكأن مفتاحها هو فى سياسة الدولة الخارجية ، واذا بقضية التنمية بدلا من أن تطرح كقضية شعبية يشتعل لها حماس الناس ويساهم فيها الشعب بأكمله ، اذا بها تتحول الى واحدة من الموضوعات السرية للدولة التى لا يعرف خباياها الا مكتب رئيس الجمهورية · وهكذا لم تجد مصر أمامها الا أن تخفض معدل الاستثمار حتى يتساوى مع معدل الادخار الذى سمح له بالتدهور ·

خلاصة القول ان الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية لابد أن يؤدى بالدولة المتخلفة الى تبعية اقتصادية وتكنولوجية للدول المتقدمة صناعيا ، وانه ، بما يهيئه من سلع استهلاكية وانتاجيـة لا تتناسب مع متوسط الدخل فيها ، يزيد من حدة التفاوت فى الدخول كما أنه ، بما يؤدى اليه من تراخى جهود الدولة فى استخدام طاقاتها المحلية ، يهدد قدرتها على التنمية فى المستقبل بالاعتماد على جهودها الذاتية ·

وهكذا نرى بالنسبة للمعونات الأجنبية نفس ما رأيناه بالنسبة لرفع شعار اللحاق بالدول المتقدمة · وهى أن الوظيفة الحقيقيـة التى يؤديها كل منهما ليست هى تحقيق التنمية ، بل تحقيق نوع معين منها من شأنه أن يضمن ادماج دول العالم الثالث فى فلك النظام الاقتصادى العالمى السائد ، ويضمن اشراك هذه البـلاد فى تقسيم العمـل الدولى الذى تمليـه متطلبات النمو فى البـلاد الصناعية نفسها ·

اننا اذا رفضنا هذا التشخيص للوظيفة الحقيقية للمعونات الأجنبية يصبح من المستحيل علينا أن نفهم لماذا تحجم الدول الصناعية ، بكل ما يتوفر لديها من ثروات مادية وعلمية ، عن تقديم أنواع أخرى من المساعدات كان يمكن أن تساهم مساهمة أكبر فى رفع مستوى المعيشة فى بلاد العالم الثالث بينما تشكل عبئا أقل على دافعى الضرائب فى الدول الصناعية نفسها • لماذا لم تقدم تلك الدول مثلا مساعدة تذكر لدول العالم الثالث من أجل تخفيض معدل المواليد ، أو لتشجيع التكامل الاقتصادى فيما بين دول العالم الثالث نفسه ، أو لتخفيف حدة التوتر والعداء بين الدول المتخلفة المتجاورة ، وتخفيض عبء الانفاق الحربى على اقتصادياتها بدلا من بيع السلاح للدولة وعدوتها ، أو لماذا لم تبذل تلك الدول أى جهد لمنع تسرب العقول من دول العالم الثالث ، بل وحتى من أجل التخفيف من قبضة حكومات ثبت عجزها عن معالجة مشكلة التخلف والتنمية ؟

ان دعاة التنمية المستقلة اذ يرفضون التصور الذى تقوم عليه الدعوة الى مزيد من المعونات الخارجية كحل لمشكلة التخلف والتنمية يرون أن هذا التصور لا يختلف كثيرا عن تصور ان علاج مريض لا تقوى ساقاه على حمله هو فى مده بسنادة خشبية أكثر كفاءة • فمثل هذا العلاج لا يمكن تبريره فى أى من الحالتين الا اذا كانت استعادة الجسم المريض ، أو الاقتصاد المريض لقوته الطبيعية هى أمر ميئوس منه تماما ، أو اذا كانت الاستعانة بالوسائل الصناعية هى مجرد أداة مؤقتة يستغنى عنها المريض بعد فترة • فدعاة التنمية المستقلة لا يرفضون اذن المعونات الأجنبية أيا كان حجمها وأيا كانت الصورة التى تقدم بها ، بل يرفضون أن ترسم الدولة المتلقية للمعونات استراتيجيتها فى التنمية على أساس حجم المعونات الخارجية المتوقعة بدلا من أن ينظر الى هذه المعونات على أنها مجرد وسيلة لسد بعض الثغرات فى خطة تم وضعها بصرف النظر عن المعونات الخارجية المنتظرة • وهم

يرفضون على الأخص أن تضع الدولة الفقيرة استراتيجيتها التنمية على أساس تصور استمرار المعونات الخارجية بدلا من أن يكون اهم عناصر هذه الاستراتيجية أن تتمكن الدولة الفقيرة فى أقرب وقت ممكن من الاستغناء عن هذه المعونات استغناء تاما ٠

٤ ـ الشركات الدولية واستراتيجية التنمية :

على انه من الصعب أن نجد مثالا لقلب الأمور رأسا على عقب وتصوير مالا يزيد عن كونه تكريسا للتبعية الاقتصادية والثقافية على أنه تنمية ، أوضح من دعوة البلاد الفقيرة الى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الخاصة التى تقوم بها الشركات الدولية أو متعددة الجنسيات ٠

لقد أصبح من نافلة القول أن هذه الشركات تشكل اليوم القوة الاقتصادية الثالثة فى العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وان انتاجها يزيد سعدل يبلغ نحو ضعف معدل نمو الاقتصاد الداخلى لكل من هاتين الدولتين ، وان من المتوقع أن يكون لنحو ٤٠٠ أو ٥٠٠ شركة من هذه الشركات ، قبل نهاية القرن الحالى ، ملكية ما لا يقل عن ثلثى مجموع الأصول الثابتة فى العالم بأسره وأن تقوم بانتاج أكثر من نصف الانتاج العالمى ٠ فاذا استمر نموها على هذا النحو فانه سيأتى اليوم الذى تصبح فيه التجارة الدولية هى التجارة الداخلية بين هذه الشركات وفروعها ، وتصبح فيه الحركات الدولية لرؤوس الأموال مجرد انتقال لرؤوس الأموال بين واحدة وأخرى من هذه الشركات ٠

من المهم اذن أن نحاول معرفة ما هى تلك الاستراتيجية من استراتيجيات تنمية العالم الثالث التى تحقق مصلحة هذه الشركات ، ومن ثم تحاول هذه الشركات فرضها على حكومات هذه الدول ؟ ومن المهم أيضا أن نعرف ما مدى قدرة هذه الشركات على فرض

متطلبات مصالحها الخاصة على هذه الحكومات ، وان نقرر على ضوء هذا ما اذا كان من الممكن حقا ان نضع موضع التطبيق ما تدعو اليه وثيقة الأمم المتحدة من اخضاع هذه الشركات الدولية للرقابة والتوجيه ·

دعنا نقرر ابتداء ان اتباع الدول الفقيرة لاستراتيجية للتنمية المستقلة تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس ليس من شأنه أن يحقق مصلحة الشركات الدولية · فمثل هذه الاستراتيجية تتخذ نقطة بداية لها محاولة اشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان · ولكن السلع المطلوبة لتحقيق هذه الغاية هى فى أغلب الأحوال سلع لا تتطلب تطبيق تكنولوجيا متقدمة ، ولا مستويات مرتفعة من المهارات والقدرات التنظيمية ، ولا تعتمد أساسا على وسائل الانتاج والمواد الأولية المستوردة ، وهذه بالضبط هى الجوانب التى تتمتع فيها الشركات الدولية بميزة نسبية ·

كذلك لا تجد هذه الشركات مصلحة واضحة لها فى استراتيجية للتنمية تقوم على سياسة استبدال الواردات بهدف انتاج سلع انتاجية كثيفة رأس المال ، اذ أن هذه هى فروع الانتاج التى تجدها الشركة الدولية مناسبة لأن تقوم بانتاجها فى داخل الدول الصناعية ، بالنظر الى اتفاقها مع نسب عناصر الانتاج المتوفرة لدى هذه الدول ·

وانما تجد الشركات الدولية المتجهة الى ميدان التصنيع فى البلاد المتخلفة اكبر مصلحة لها فى اقامة تلك الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية الأقل تعقيدا والتى ، وان كانت تحتاج الى استيراد المعرفة الفنية والكفاءات التنظيمية من الخارج ، فانها تتميز أيضا بدرجة عالية من كثافة عنصر العمل والموارد الطبيعية ، تكفى لأن تجعل القيام بانتاجها فى داخل البلاد المتخلفة اكبر عائدا من اقامتها فى البلاد الصناعية ·

ولكن هذا النوع من السلع ، وهذه هى النقطة التى أريد تأكيدها ، يأتى الجزء الأكبر من الطلب عليه من فئات الدخل المرتفع والمتوسط ، وهى فئات لا تشكل عادة اكثر من نحو ٢٠٪ من سكان الدولة المتخلفة • فاذا تبين للشركة الدولية أن الدولة المضيفة هى أصغر من أن تسمح سوقها بالافادة من مزايا الانتاج الكبير ، وضعت الشركة كجزء من استراتيجيتها ، تصدير جزء من منتجاتها لدول أخرى لا تسمح ظروف الطلب والانتاج فيها بأن تؤسس فيها فروعا محلية للانتاج • وهكذا نجد الشركات الدولية تشجع الدول المتخلفة المرشحة لاستقبالها على تطبيق استراتيجية للتصنيع تقوم على تشجيع الصادرات ، وفتح أبواب الاستيراد واطلاق حرية نظام الصرف حتى يتسنى لهذه الشركات الحصول على مستلزمات الانتاج من الخارج بأقل نفقة ممكنة ، وتصدير فائض منتجاتها ، وتحويل أرباحها ورأس مالها •

وأول ملاحظة نريد أن نوردها على اثر هذه السياسة الاقتصادية على مستقبل دول العالم الثالث هى أن هذا التحول فى نمط تقسيم العمل الدولى ، من نمط تتخصص بمقتضاه هذه الدول فى انتاج المواد الأولية وتصديرها ، الى نمط تقوم بمقتضاه بتصدير منتجات صناعية استهلاكية تقوم بانتاجها الشركات الدولية ، هذا التحول من المشكوك فيه أن يؤدى الى وقف اتجاه معدل التبادل الدولى لغير صالح هذه الدول • ذلك أن ظاهرة اتجاه معدل التبادل الدولى فى غير صالح البلاد المتخلفة ليس أساسها فى الواقع صفات طبيعية أو كيماوية فى السلع الزراعية أو المواد الأولية وانما أساسه أمران :

الأول هو العلاقة النسبية بين انتاجية العامل ومستوى الأجور فى الفروع التى تتخصص فيها الدول المتخلفة ، وبين انتاجية العامل ومستوى الأجور فى الفروع التى تقوم بانتاجها الدول الصناعية •

والأمر الثانى هو العلاقة النسبية بين معدلات نمو الطلب على كل نوع من أنواع السلع التى تتخصص فيها الدول المتخلفة والدول الصناعية ·

فاذا صح ذلك فان تحول البلاد المتخلفة الى انتاج وتصدير سلع استهلاكية تتميز بكثافة عنصر العمل وانخفاض مستوى المعرفة الفنية اللازمة بالمقارنة بما تتخصص الدول الصناعية فى انتاجه وتصديره ، واستمرار اعتماد البلاد المتخلفة على استيراد المعرفة الفنية ووسائل الانتاج من الدول الصناعية سيكفل استمرار التدهور فى أسعار صادرات البلاد المتخلفة بالنسبة لأسعار وارداتها ·

والملاحظة الثانية هى أنه وان كان دخول الشركات الدولية الى الدولة المتخلفة يصحبه فى البداية تحسن في ميزان مدفوعاتها فانه لا يمكن القطع بأن هذا الاثر الموجب سوف يستمر فى المدى الطويل · فبعد انقضاء السنوات الأولى التى تتدفق فيها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الدولة المضيفة تميل مبالغ الأرباح والفوائد التى تحولها هذه الشركات الى الخارج الى تجاوز ما تأتى به الى الدولة من رأس مال · اما عن زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن صادرات الشركات الدولية فانه يجب التحفظ عليها من ناحيتين · فأولا ، يجب أن نطرح من هذه الحصيلة مقدار الزيادة المصطنعة فى أسعار ما تستورده هذه الشركات من مستلزمات الانتاج من فروعها فى الخارج رغبة منها فى تجنب الضرائب العالية التى قد تفرضها بعض الدول المضيفة دون أخرى · وثانيا يجب أن نطرح مما تجلبه هذه الشركات من عملات أجنبية ما بددته الدولة المضيفة من عملات على استيراد سلع كمالية ما كانت لتستوردها لولا التزامها بسياسة الحرية الاقتصادية ، هذه السياسة التى ما كانت لتلتزم الدولة بها لولا خضوعها لضغط

الشركات الدولية أو على الأقل لولا رغبتها فى اجتذاب هذه الشركات ٠

كذلك فان من المهم أن نميز بين حصول الدولة المضيفة للشركات الدولية على عملات أجنبية مقابل زيادة صادراتنا نتيجة لنمو قدراتها الانتاجية ، وبين حصولها على هذه العملات عن طريق التصرف فى أصولها ٠ ان من أسهل الأمور على الفرد أو على الدولة أن تزيد حصيلتها من العملات الأجنبية عن طريق التصرف فيما يستحيل عليها تعويضه ٠ ولا يدخل فى هذا الباب فقط الحصول على العملات الأجنبية عن طريق بيع الأراضى والمبانى والمواد الأولية القابلة للنضوب ، بل يدخل فيه أيضا بيع أصول غير مادية قد لا يكون من اللائق ذكرها ٠

ان هذه التحفظات على مساهمة الشركات الدولية فى زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية يمكن أن يضاف اليها تحفظات مماثلة على مساهمة هذه الشركات فى رفع معدل النمو فى الدولة المضيفة ٠ فجزء مما يبدو وكأنه اضافة الى أصول هذه الدولة نتيجة لاستثمارات هذه الشركات ليس فى الحقيقة الا احلالا لأصول أجنبية محل أصول وطنية قائمة بالفعل ، وأجبرت على الزوال تحت ضغط المنافسة الأجنبية ، أو محل استثمارات وطنية كان يمكن أن تتحقق لولا منافسة الشركات الأجنبية لها فى جذب المدخرات الوطنية أو فى اجتذاب العمال والفنيين الوطنيين ٠

أما الحديث الشائع عما تقدمه الشركات الدولية من خدمة فى نقل المعرفة الفنية المتقدمة الى الدول المضيفة ، وفى تنمية الكفاءات الوطنية فى الادارة والتنظيم ، فاننا نتحفظ عليه أيضا بأن هذه المعرفة الفنية التى تنقلها الشركات الدولية لا تتجاوز قط طريقة استخدام وسائل الانتاج الحديثة وتطبيقها ، ولا تصل أبدا الى تنمية قدرة الدولة المضيفة على ابتداع وسائل انتاج جديدة ٠

قد تفتح الشركات الدولية ابوابها حقا لاستخدام وتدريب الفنيين والمهنيين الوطنيين ولكنها لا تدريهم قط على جوهر فن الادارة وهو اتخاذ القرارات العليـا الذى تحتفظ به الشركات الدولية لنفسها حيث تصدر هذه القرارات من مركز ادارتها الرئيسى ٠

على انه ايا كانت اهمية هذه التحفظات فان الأرجح أن أثر الشركات الدولية على معدل النمو فى الدولة المضيفة سوف يكون فى معظم الأحوال ايجابيا ، ولا يمكن فى اعتقادنا أن نؤسس رفضنا لنشاط هذه الشركات فى الدول المتخلفة على أساس القول بأنها لن تساهم فى زيادة الناتج القومى ، بل يكمن اعتراضنا الأساسى على نشاط هذه الشركات فيما يؤدى اليه من زيادة حدة التفاوت فى الدخول وتنمية الازدواجية والانفصـام الاقتصادى والثقـافى فى الدول المستقبلة لها ، وان الزيادة التى تحققها فى الناتج لا تؤدى بالضرورة الى زيادة الرفاهية الاجتماعية ٠

لقد رأينا أن هذه الشركات لن تمارس نشاطها فى الغالبيـة العظمى من الأحوال الا فى تلك الفروع التى تتمتـع فيهـا بميزة نسبية والتى تتطلب تطبيق فنون الانتاج التى فى حوزتها ، ومن ثم فهى لن تطرق تلك الفروع التى يعتمد عليها غالبية السكان سواء لتزويدهم بفرص العمل أو لتلبية حاجاتهم الأساسية ٠ فهى اذن لن تطرق باب الزراعة التقليدية ، ولا تجارة التجزئة الا استثناء ، ولا الصناعات الحرفية والصغيرة أو الصناعات التى تعتمد أساسا على تصنيع مواد أولية محلية ٠

وعلى الرغم من أن الصناعات التى سوف تفضلها الشركات الدولية هى صناعات تتميز بكثافة نسبية فى استخدام عنصر العمل اذا ما قورنت بما تقوم هذه الشركات بانتاجه فى الدول المتقدمة ، فان تلك الصناعات تتميز بكثافة عالية فى استخدام رأس المال اذا نظر اليها بمعيار حاجة الاقتصاد الوطنى للدولة المضيفة ٠ ذلك

أن هذه الشركات تحرص بطبيعة الحال على تطبيق أساليب الانتاج التى تتمتع فيها بميزة احتكارية والتى تستمدها عن طريق علاقاتها الخاصة بالشركة الأم ، وهى أساليب كثيفة الاستخدام لرأس المال بحكم البيئة الاقتصادية التى نشأت فيها · وهى تحرص من ناحية اخرى ، على أن يقلل بقدر الامكان من المخاطر السياسية المرتبطة بتشغيل قوة عاملة وطنية كبيرة ، كما انها تحاول الافادة مما تمنحه الدولة المضيفة من مزايا واعفاءات ضريبية على حجم استثماراتها الثابتة · كل هذا من شأنه أن يؤدى الى انخفاض حجم المساهمة التى تقدمها الشركات الدولية فى خلق فرص جديدة للعمالة ، بحيث نجد انها فى الوقت الذى قد تنجح فيه فى رفع معدل النمو فى الناتج القومى الى ٧٪ او ٨٪ سنويا قد لا يصاحب ذلك نمو فى العمالة بأكبر من ٢٪ أو ٥ر٢٪ · فاذا كان معدل الزيادة في السكان ، كما هو الحال فى معظم البلاد المتخلفة يزيد عن ذلك ، رأينا الارتفاع فى معدل النمو يصحبه ارتفاع فى نسبة البطالة الى مجموع السكان · وليس هذا فرضا نظريا بل تؤيده تجارب كثيرة من البلاد التى فتحت أبوابها للشركات الدولية كالبرازيل وبورتوريكو وكينيا ·· الخ ·

فاذا نحن استثنينا تلك القلة المحظوظة من العمال والفنيين والمهنيين الذين تهيء لهم هذه الشركات فرصا للعمل ، فان الغالبية الباقية من السكان لن تكون لها فى نظر هذه الشركات أهمية تذكر الهم الا بقدر ما لهم من قدرة على استهلاك منتجاتها · على أن الفئة المستهلكة لمثل هذه المنتجات لن تزيد بدورها على نسبة ضئيلة قد تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من مجموع السكان · ان هذه النسبة التى قد تبدو للبعض من الضآلة بحيث لا تكفى لتفسير اهتمام الشركات الدولية بالاستثمار فى البلاد المتخلفة ، هذه النسبة لا يجب أن يستهان بها كمصدر للطلب ، اذ أن من المألوف فى هذه البلاد أن تستأثر هذه النسبة بما لا يقل عن ٣٠٪ او ٤٠٪ من مجموع

الدخل القومى ، وفى البلاد المتخلفة كبيرة السكان كالهند أو البرازيل أو مصر أو المكسيك قد يكفى هذا لخلق طلب يستحق الاهتمام ٠

وعلى أى حال فان جزءا أساسيا من استراتيجية الشركات الدولية فى البلاد المتخلفة ، هو أن تنشر فى تلك البلاد على أسرع نحو ممكن عادات الاستهلاك الغربية من أجل أن تضمن أن كل زيادة في دخول فئات الدخل العليا والمتوسطة سوف ينفق الجزء الأكبر منها على منتجاتها ٠ ان هذا يفسر لنا أيضا كيف أن هذه الشركات لابد أن تستفيد من أى اتجاه نحو زيادة التفاوت فى الدخول فى داخل البلد المضيف ، وكيف أن الدول التى كانت أكثر حرصا من غيرها على جذب هذه الشركات الى أراضيها هى نفسها الدول التى تعانى من أكبر قدر من الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية ٠

وأود هنا على الأخص أن أؤكد على جانب يتعلق بأثر الشركات الدولية على توزيع الدخل ربما لم يحظ بما يستحقه من اهتمام ٠ فقد جرت عادة الاقتصاديين وهم بصدد مناقشة العلاقة بين توزيع الدخول من ناحية والناتج القومى من ناحية أخرى على الاهتمام بما لنمط توزيع الدخل من أثر موجب أو سالب على معدل النمو فى الناتج القومى وعلى طبيعة السلع التى يقوم المجتمع بانتاجها ٠ ان العلاقة العكسية هى فى اعتقادنا الأجدر بالاهتمام فى ظل الظروف السائدة فى البلاد المتخلفة اليوم ، بل وعلى الأخص ونحن بصدد بحث أثر الشركات الدولية على اقتصادياتها ٠ وأقصد بهذه العلاقة العكسية أثر طبيعة المنتجات التى تقوم هذه الشركات بانتاجها على نمط توزيع الدخل ٠ وأعتقد أنه من المستحيل أن نفهم لماذا يستمر التفاوت فى توزيع الدخل فى البلاد المتخلفة بل ويزداد حدة على الرغم من كل ما يقال من ضرورة القضاء عليه ، الا اذا فهمنا كيف تستخدم الشركات الدولية نفوذها الاقتصادى والسياسى والثقافى للعمل على استمرار هذا التفاوت ٠

ان المثال المحبب لدى الاقتصاديين حينما يتكلمون عن العلاقة بين زيادة الناتج وتوزيع الدخل هو مثال الكعكة حيث يدعوننا الى التركيز على زيادة حجمها ، تاركين أمر توزيعها لوقت لاحق ، ويفترضون افتراضا خاطئا اننا متى نجحنا فى زيادة حجم الكعكة فقد ضمنا أن يزداد حجم جميع الأنصبة · والملاحظة التى أريد أن أؤكدها هنا هى أن قرار التوزيع هو جزء لا يتجزأ من قرار الانتاج ، وان توزيع الكعكة مرتبط ارتباطا لا ينفصم بنوع الكعكة التى قمنا بطهيها ابتداء ·

ولنأخذ مثلا بسيطا على ذلك ، وليكن قرار انشاء طريق جديد فى العاصمة · ان هذا القرار المتعلق بالانتاج يتضمن فى نفس الوقت قرارا بالتوزيع ، اذ أن هذا القرار يستبعد من استخدام الطريق كافة سكان الريف الذين لا تطأ أقدامهم أرض العاصمة قط · نفس الملاحظة تطبق على أى قرار يتعلق بتقديم خدمات كالطب أو الاسكان أو الخدمات الترفيهية التى تشترط بطبيعتها أن يقيم المستهلكون على قرب من مكان تقديمها · فاذا اتخذت قرارات باقامة هذه الخدمات فى العاصمة فقد استبعدت أيضا من استهلاكها الجزء الأكبر من السكان ·

أضف الى ذلك نوعا آخر من السلع التى تتطلب لاستهلاكها توفر سلع أخرى مكملة لها ، أو مستوى معينا من التعليم أو سيادة نوع معين من القيم لدى المستهلكين · فالسلع الكهربائية مثلا هى منتجات عديمة القيمة لذلك الجزء من السكان الذى لم يصل الى مساكنهم بعد التيار الكهربائى ، كما أن الأفلام الامريكية لا يمكن أن يوزع استهلاكها بالتساوى بين المتعلمين والأميين ·

كذلك فان قيام دولة متخلفة بتدريب اخصائى فى الأمراض النفسية الناشئة عن سكنى المدن أو اقتصادى متخصص فى التاريخ الاقتصادى للولايات المتحدة أو مهندس متخصص فى أجهزة تكييف

الهواء ، هذه كلها ليست مجرد قرارات تتعلق بالانتاج وحده بل تضمن فى نفس الوقت تحيزاً في التوزيع ضد غالبية السكان الذين لا حاجة بهم الى هذه الخدمات ٠

على أن أهم نوع من انواع التحيز فى التوزيع المتضمن فى العملية الانتاجية نفسها ينشأ من انتاج سلع يتطلب استهلاكها حدا أدنى من الدخل لا يتوفر للجزء الأعظم من السكان ٠ فالدولة التى تتكلـم عن ضرورة اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتسمح فى نفس الوقت للشركات الدولية باقامة مصنع للسيارات الخاصـة ، وباقامة فنادق للسياح وانتـاج التليفزيونات الملونة لا يمكن أن يؤخذ حديثها عن اعادة التوزيع مأخذ الجد ٠ اذ أنه متى تم انتاج مثل هذه السلع بالفعل فان نمط توزيع الدخل لابد أن يخضع للتغيير اللازم لتوليد الدخول الكافية لاستهلاكها ٠ فاذا كان التوزيع القائم لا يسمح بخلق سوق كافية ، تعين على المهتمين باستمرار الانتاج اما أن يخفضوا أسعارها بالدرجة اللازمة ، أو أن يعملوا على اعادة التوزيع لصالح مستهلكين جدد ٠

ان البعض قد يسلم بأن الشركات الدوليـة قد ينتـج عن نشاطها بالفعل زيادة حدة التفاوت فى حجم توزيع الدخل ومع هذا يرى ان هذا ليس الا ثمنا زهيدا علينا أن نقبل دفعه راضين ، فى مقـابل ما تؤدى اليه هذه الشركات من زيادة حجـم الناتج القومى ٠ على اننا قد نرى العكس ، وقد نرى أن الاختبار الحقيقى لسلامة التنمية ليس هو مدى نجاحنا فى رفع مستوى الدخل بل فى تحقيق التكامل بين أجزاء المجتمع وفئاته وأقاليمه المختلفة ٠ اننـا قد نرفض مثـلا ، وبحق فى رأيى ، أن نسـاير اقتصاديى التنمية الحديثة فى اعتبار الحدود الجغرافية أو السياسية للدولة هى الحدود المميزة للمجتمع الذى نرسم من أجله استراتيجية التنمية ، ونصر على أن يكون محور اهتمامنا مجتمعات حقيقية لا وهمية ٠ فاذا سلمنا بنقطة البداية هذه لم يعد بوسعنا أن نتجاهل انه فى

داخل كل دولة من الدول المسماة بالمتخلفة يوجد أكثر من مجتمع ، وأكثر من متوسط واحد للدخل ، وأكثر من مجموعة واحدة من الآمـال · ومن ثم يحق لنا أن نرفض أن نستمر فى انتهـاج استراتيجية للتنمية مؤداها أن تزيد درجة تكامل الدولة المتخلفة مع النظام الاقتصادى الدولى قبل أن يتم تحقيق التكامل الاقتصادى والثقـافى للدولة الواحدة · بل اننا قد نذهب الى الحـد الذى نشعر فيه لا بالرضا بل بالجزع لدى رؤية نسبة صغيرة من سكان الدولة المتخلفة تزيد من استمتاعها بثمرات الحضارة الغربية ، بل ولدى رؤية هذه النسبة تزداد حجما وثقلا ، اذ قد لا نرى فى نمو هذه الفئة مزيدا من التنمية بل مجرد مزيد من الاستسـلام لحضارة غريبة تمثل الشركات الدولية فى الوقت الحاضر أقوى عملائها ·

فلنقرأ الآن ، على ضوء هذه الملاحظات ، ما تقوله وثيقة الأمم المتحدة الداعية لنظام اقتصادى جديد ، عن الشركات الدولية · فهذه الوثيقة لا تدعو بالطبع الى رفض السماح لهذه الشركات بممارسة نشاطها فى البلاد الفقيرة بل تقول أن النظام الاقتصادى الدولى الجديد يجب أن يقوم على أساس « تنظيم ومراقبة نشاط هذه الشركات ·· انطلاقا من احترام السيادة الكاملة للدولة التى يمارس فيها هذا النشاط » ·

ولنا أن نتساءل الى أى حد يمكن للمرء أن يأخذ مأخذ الجد هذه الدعوة الى « تنظيم ومراقبة » نشاط الشركات الدولية ، فى ضوء ما ذكرناه ، وفى ضوء ما نعرفه عن قوة هذه الشركات وعن امتـداد نفوذها الى الحـد الذى يسمح لها بالتغلغـل فى اقتصاديات الدولة المضيفة وقوانينها وسياستها وثقافتها ، وعن ضعف الحكومـات المستقبلة لها ، بل وعن التنـافس بين هـذه الحكومـات لاجتـذاب هذه الشركات الى أراضيها · ان هـذه الشركات قد أثبتت قدرتها على أن تتجنب الى حـد كبير آثـار

السياسات النقدية او الضريبية التى قد تفكر الدولة المضيفة فى فرضها عليهـا • فهى تستطيع أن تتجنب آثار السياسة النقدية بالالتجاء الى مصادرها المالية الخاصة سواء بالسحب من أرباحها المتراكمة أو من موارد الشركة الأم ، وتستطيع أن تقلل من عبء الضرائب المفروضة عليها عن طريق تلاعبها بأسـعار منتجاتهـا وأسعار مستلزمات الانتاج حيث تمكنها من ذلك علاقاتها بفروع الشركة فى الخارج •

اما الدعوة الى احترام الشركات الدولية « للسيادة الكاملة » للدول المضيفة فهو يدخل على أحسـن تقدير فى باب التمنيـات الطيبة ، اذ لا يعقل أن نتصور أن تحترم هذه الشركات الخـطة القومية للدولة المضيفة اذا تعارضت هذه الخطط مع ما تضعه هذه الشركات من مخططات تشمل العالم بأسره ، كما لا يتصور أن يكون بمقدور الدولة المتخلفة اجبارها على ذلك فى الوقت التى تملك هذه الشركات من القوة ما يسمح لها ليس فقط بالضغط على هذه الحكومات لتغيير موقفها بل بالاطاحة بهذه الحكومات نفسها •

على أن أهـم اعتراض يجب أن يوجه الى هـذا الموقف التوفيقى لوثيقة الأمم المتحدة من الشركات الدولية هو أن الخطر الأساسى من دور هذه الشركات فى البلاد المتخلفة لا يكمن فى الواقع فى طريقة ممارسة هذه الشركات لنشاطها فى هذه البلاد وانما يكمن فى طبيعة هذا النشاط نفسه • لقد رأينا مثلا ان اهم اثر سلبى للشركات الدولية على نمط توزيع الدخل لا يكمن فى الطريقة التى تتبعها فى الانتاج بقدر ما يكمن فى طبيعة هـذا الانتاج نفسه • ومن العبث أن نتصور أن بمقدور الدولة المتخلفة أن « تراقب وتوجه » نوع السلع التى تقوم هذه الشركات بانتاجها ، وانما ينحصر الاختيار المتاح للدولة المتخلفة فى امرين لا ثالث لهما : اما أن تقبل أن تفتح بابها على مصراعيه امام الشركات

الدولية ، او ان تغلقه باحكام • فاذا شك احـد فى هذا الحكـم فليحاول ان يشير الى مثال واحد لدولة « متخلفة » نجحت فى تجنب احد هذين الحلين •

٥ ـ الرفاهية الاجتماعية وتغريب العالم الثالث :

يمكن ان اوجز ما حـاولت ان اقوله حتى الآن فى نقطتين اساسيتين :

الأولى : هى ان تبنى الدولة المتخلفة لهدف اللحاق بمستويات المعيشة السائدة فى الدول المتقدمة صناعيا ، واعتمادها المفرط على المعونات الأجنبية المقدمة من هذه الدول ، وفتح ابوابها امام نشاط الشركات الدولية للقيام باستثماراتها فيها ، يحكم على هذه الدولة باستمرار تبعيتها الاقتصادية والثقافية للدول الصناعية ، ويزيد من حدة التفاوت فى الدخول داخل الدول المتخلفة •

والنقطة الثانية : هى ان الوظيفة التاريخية الحقيقية لهذه الصور الثلاث من صور التفاعل بين العالم الثالث والعالم الغربى ، بشقيه المسميين بالراسمالى والاشتراكى ، ليست هى تحقيق التنمية الاقتصادية فى بلاد العالم الثالث بل ربط هذه البلاد بفلك النظام الاقتصادى الغربى ونمط الثقافة الغربية •

والذى اريد ان اضيفه الآن هو ان من المشكوك فيه الى حد كبير ان دخول بلاد العـالم الثالث فى فلك النظـام الاقتصادى والثقافى الغربى سوف يؤدى الى تقدم يذكر فى مستوى الرفاهية لهذه البلاد ، او حتى فى مستوى الرفاهية لذلك الجزء من السكان الأكثر دخلا والأكثر اتصالا بحضارة الغرب •

ذلك انه كلما زادت القدرة الانتاجية للدول المتقدمة صناعيا كلما اتجهت هذه الدول اكثر فاكثر الى انتاج سلع تافهة الأثر

فى رفع مستوى الرفاهية • فالقطار والدراجة تتبعهما السيارة الخاصة ، وهذه تتلوها سيارة خاصة اكثر فاكثر سرعة واكبر فاكبر حجما • وآلة الحلاقة البسيطة تتلوها الة الحلاقة الكهربائية ، والصحيفة الصباحية تتلوها صحيفة اخرى عند الظهر واخرى مسائية ، والآلة الفوتوغرافية تصبح عديمة القيمة ما لم تجلب لصاحبها الصورة فى الحال ، ومشروب القهوة يجب أيضا أن يصبح مشروبا آنيا ، وأعياد الميلاد تصبح قليلة البهجة ما لم تنفق مبالغ طائلة على بطاقات المعايدة الملونة وعلى تبادل الهدايا كبيرة الحجم وقليلة الجدوى • ان كل هذه السلع قد يبدو الاقدام على انتاجها فى الدولة المتقدمة صناعيا وكأنه مجرد تبديد للموارد فيما لا طائل تحته ، أما القيام بانتاجها أو استهلاكها فى دولة لم تنجح بعد فى تلبية حاجات السكان الأساسية فهو أمر قد يبعث على الضحك أو على البكاء حسب المزاج الشخصى لكل منا •

هناك نوع آخر من السلع الذى قد يؤدى وظيفة حقيقية فى الدولة المتقدمة صناعيا ولكنه لا يحقق اية وظيفة على الاطلاق فى الدولة المتخلفة • فمنذ نحو مائة عام اضطر الخديو المصرى تحت ضغط شركة بريطانية كانت تبحث عن أسواق لتصريف معدات السكك الحديدية الى التعاقد مع هذه الشركة لمد خط للسكك الحديدية بين القاهرة والسويس لم يكن الاقتصاد المصرى فى حاجة اليه • واليوم تقدم الدول المتخلفة على اقتناء آلات حاسبة الكترونية قبل أن تتوافر لديها كمية كافية من البيانات الدقيقة ، بل ودون أن تكون لديها حاجة الى مستوى رفيع من الدقة فى المعلومات • وهكذا أيضا تصر الدولة المتخلفة متأثرة بنصائح الخبراء الأجانب على أن تنفق مبالغ طائلة على اعداد دراسات جدوى لا جدوى لها فى الوقت الذى لا يحتاج الأمر الى اكثر من حس سليم لادراك أن المشروع محل الدراسة اما لا غنى عنه ، أو لا طائل على الاطلاق من ورائه ، أو تتعاقد الدولة المتخلفة تحت

ضغط بائعى الأسلحة على تزويد جيشها بأحدث الأسلحة استعدادا لحرب لا يمكن أن تقوم ٠

ان جزءا كبيرا من المنتجات الجديدة التى تخرج من مصانع الغرب اليوم لا تقوم فى الواقع باشباع حاجات انسانية جديدة بل ليست أكثر من وسائل جديدة لاشباع حاجات قديمة ، ومن المشكوك فيه أن كفاءتها فى اشباع هذه الحاجات هى أكبر مما حلت محله من سلع الا اذا صدقنا الاقتصادى الغربى الذى يسوى بين وجود طلب على السلعة ووجود اشباع حقيقى ٠ كذلك فان كثيرا مما يقدمه الغرب الى بلاد العالم الثالث على انه اضافة الى ما تحتويه سلتهم من سلع وخدمات ليس فى الواقع أكثر من احلال سلة من السلع والخدمات محل سلة أخرى ٠ فوسائل الرياضة الغربية الحديثة مثلا ، التى كثيرا ما تتطلب أدوات باهظة الثمن ، ليست الا بديلا للنشاط الطبيعى الذى يقوم به أغلب الناس فى مجتمع فقير دون أن يتحملوا فى سبيله اية نفقة ، وبرامج التليفزيون ليست الا بديلا عن الاتصال الانسانى المباشر بين أفراد العائلة ، أو بين الأصدقاء ، والتيار الذى لا ينقطـع من المعلومات التى لا جدوى منهـا تعويض عن فراغ روحى ، والكوكا كولا بديل سيىء عن المـاء ، والطب النفسى بديل سيىء عن الصـلات الاجتماعيـة الوثيقة ٠٠ الخ ٠

كذلك فان كثيرا من السلع الغربية لا يمكن أن يتم الاستمتاع بها الا فى ظل انتشار نمط من انماط القيم الاجتماعية هو النمط السائد فى المجتمع الغربى الذى قام بابتداع هذه السلع ٠ فما لم تسد فى المجتمع الذى يتلقى هذه السلع نفس القيم الغربية من سيادة النزعة الفردية أو الاباحية أو روح التنافس على الاستهلاك فان هذا المجتمع قد لا يجد فى سلع الغرب أى مصدر للرفاهية ٠ فما لم يقبل المجتمع مثلا أن يستقل الابن أو البنت لدى بلوغها سنا معينة بسكن خاص ، وما لم يقبل أن تتفكك العائلة على النحو

السائد فى الغرب لما ظهرت الحاجة الى تزويد الشباب بمساكن مستقلة والى الاف من السلع الأخرى التى ليس لها من وظيفة الا التخفيف من شعور الفرد بالوحدة ٠ وما لم يقبل المجتمع كقيمة من القيم ضرورة تلبية أية نزعة او رغبة قد تخطر ببال احد افراده ، وما لم يقبل المجتمع أن يعتبر الأكبر والأكثر مرادفا للأفضل لما ظهرت الحاجة الى هذا التنوع الهائل فى مختلف السلع التى تنتج استجابة لهذه النزعات ٠ كذلك فانه فى مجتمع لا يعلق نفس الدرجة من الأهمية على التغيير المستمر بل على العكس يمثل فى نظره عنصر الاستقرار والاستمرار مرتبة عالية فى سلم القيم ، لا يصبح التغير المستمر فى انماط السلع الاستهلاكية ولا تصبح وسائل المواصلات المفرطة فى السرعة مصدراً من مصادر الرفاهية ٠

ان نفس القول ينطبق ايضا على مجتمع تختلف فيه قيمه عن قيم المجتمع الغربى فيما يتعلق بما يعتبر اساس ما يتمتع به الفرد من احترام وتبجيل من المحيطين به ، وما يعتبر مصدرا للتأمين ضد الشيخوخة أو المرض ، أو ما يعتبره افضل السبل لتربية الأطفال ، أو فيما يعلقه من اهمية على اشباع الحاجات الحاضرة بالنسبة للحاجات المستقبلة او على التقليل من الجهد العضلى بالنسبة لتخفيف التوتر النفسى الناتج عن الحضارة الآلية ٠٠ الخ ٠. فمتى اختلف المجتمعان فى اى وجه من هذه الوجوه فان السلع والخدمات التى تولد مزيداً من الرفاهية لأحدهما قد لا تولد اى قدر من الرفاهية للمجتمع الآخر ٠

خلاصة القول أن القدرة على التمتع بالسلع والخدمات التى يبتدعها مجتمع معين تفترض أن يغير المجتمع قيمه وعاداته بحيث تتفق مع قيم وعادات المجتمع الذى ابتدعها ، كما ان اخضاع المجتمع الفقير لاستهلاك هذه السلع قبل أن تتغير قيمه وتقاليده هو أقصر طريق لاجباره على التخلى عن ثقافته وقيمه الخاصة ٠

ان من الطـريف حقـا أن نلاحظ التناقض الذى يقـع فيه الاقتصادى الغربى الحديث ، اذ نجده من ناحية ، وهو يناقش موضوع الرفاهية يرفض القطع بأن تحقيق مزيد من المساواة فى توزيع الدخل لابد أن يؤدى الى زيادة الرفاهية ، على أساس انه من المستحيل أن نقارن بين النفع العائد على الفقير والضرر الواقع على الغنى ، فكلاهما فى نظره عالم مستقل بذاته من القيم والميول والرغبات . بينما نجده وهو يتناول موضوع التنمية يفترض وكأن من قبيل المسلمات أن ادخال السلع الغربية الى البلاد الفقيرة لابد أن يؤدى الى ارتفاع مستوى الرفاهية فى هذه البلاد متجاهلا أن دخـول هذه السلع من شأنه تمزيق النسيج الاجتماعى والثقافى لهذه البلاد ويحل محـل القيم السـائدة فيها قيما وتقاليد غريبة تماما عليها .

ان هذا الغزو الغربى لاقتصاديات وثقافة بلاد العالم الثالث هو بالضبط ما يحدث منذ أن رفع شعار تنمية هذه البلاد ، واطلاق اسم التنمية على هذا الغزو وتسمية الدول الخاضعة له باسم الدول النامية هو مثال من أسوأ ما يمكن أن يقدم من أمثلة على الاستعمال الفاسد للغة وعلى تسمية الأشياء بغير أسمائها . ولكن أن نذهب الى حد وصف تلك المجتمعات الرافضة أو المقاومة لهذا الغزو أو التى لا ترضخ له بالسرعة الواجبة بوصف الدول المتخلفة ، فهذا من قبيل عدم الاكتفاء بايقاع الأذى بل واضافة الاهانة اليه .

ان التصور الغربى للتنمية فيه من الضـلال وضيق الأفق ما فى التصور الغربى لفكرة الكفاءة efficiency . فتصور التنمية على انها مجرد الزيادة فى الناتج يتضمن تجاهلا لحقيقة أساسية وهى أن الزيادة فى الناتج لابد أن تصاحبها تغيرات فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية بحيث يستحيل القطع بناء على ما يحدث للناتج القومى وحده بأن النتيجة لابد أن تكون دائما نتيجة مرغوبا فيها . فاذا كان هذا صحيحا أيا كان المجتمع الذى تحدث فيه

زيادة الناتج فهو صحيح على الأخص اذ كانت هـذه الزيـادة ووسائلها تاتى الى المجتمع من مجتمع غريب عنه ٠

اذن فتقديم النصح الى بلد فقير بأن يمضى قدما بزيادة انتاجه على النمط الغربى بصرف النظر عما ينتج عن ذلك من آثار على حياته الاجتماعية والثقافية له من الخطر ما لتقديم علاج الى مريض وان كان يشفيه من المرض الذى يراد علاجه فانه يترك فى الجسم امراضا اخـرى ٠ ان من الممكن ان نصف العـلاج فى الحالين « بالكفاءة » طالما التزمنا بتعريف ضيق للكفاءة مؤداه النجاح فى تحقيق الغرض الخاص الذى يوجه اليه العلاج دون اعتبار لأى آثار أخرى قد تنتج عنه ٠ بنفس المنطق اذن توصف الطائرة بأنها أكثر كفاءة طالما انها تسير بسرعة أكبر ، ويوصف نظـام المصنع بأنه أصبح أكثر كفاءة اذا أصبح قادرا على انتاج المزيد بنفقة أقل ، بصرف النظر عن الآثار النفسية والاجتماعية التى قد تصاحب هذا « التقدم » فى الحالين ٠

ان الخطأ المتضمن فى النظر الى التنمية وكأنها مرادفة للزيادة فى الانتاج قد بدأ وقوعه فيما يبدو مع اختراع تلك الفكرة الغريبة المسماة « بالرفاهية الاقتصادية » هذه الفكرة التى تحولت تدريجيا على يد الاقتصاديين حتى أصبحت تستخدم بديلا للرفاهية الانسانية بوجه عام ٠ ان فكرة « الرفاهية الاقتصادية » هذه قد لا يعادلها فى درجة القبح والتضليل الا عبارة مثل « الصحة البروتينية » التى كان من حسن الحظ أنها لم تخطر بعد ببال أحد من علمـاء التغذية ٠ فكما تفترض عبـارة « الصحة البروتينية » أن صحة الانسان قابلة للتجزئة وأن من الممكن قياسها بوحدات من عامل واحد من عواملها ، وهو كمية ما يستهلكه الانسان من بروتينات ، كذلك « الرفاهية الاقتصادية » فانها تفترض أن رفاهية الانسان قابلة أيضـا للتجزئة وأن من الممكن قياسها بوحدات من أحـد مسبباتها وهو مقدار ما يستهلكه الانسان من سلع وخدمات ٠

ان اصطلاحا « كالتنمية » من حيث انه يتضمن الاشارة الى هدف يستحق السعى من اجله ، فانه يجب اذن أن يعرف على نحو من شانه أن يدل على تقدم لا شك فيه فى رفاهية المجتمع ككل ، وليس على مجرد الزيادة فى السلع والخدمات ولا على ارتفاع فى مستوى المعيشة المادية لفئة ضئيلة من هذا المجتمع • فاذا كان الذى يحدث بالفعل ليس أكثر من زيادة فى الانتاج المادى تستاثر بها الصفوة ، وخلق شعور بالسخط لدى بقية فئات المجتمع ، بل وتغذية شعور مستمر بالحرمان حتى لدى أفـراد هـذه الصفوة نفسها ، واغراق المجتمع فى كميات من السلع التى لا حاجة به اليها ، ودفع المجتمع الى التخلى عن قيمه الخاصة وتقاليده ، وافقاد أفراده أدنى شعور بالثقة بالنفس واحترام الذات ، واذا كان هذا هو الذى يحدث بالفعل فى بلاد العالم فانه يجب قطعا أن يطلق عليه اسم آخر غير التنمية •

بل وحتى تسمية هذا الذى يجرى فى العالم الثالث باسـم التحديث modernization يجب أيضا أن نرفضـه ، فهو يتضمن تنازلا من جانبنا بالاعتراف لتجربة الغرب الخاصة بعالمية وعمومية لا تستحقهما ، فليس تكرار التجربة الغربية فى النمو هو الطريق الوحيد لتحديث المجتمع وتطويره ، والاعتراف بذلك ليس اقل من اعلان بالافلاس التام •

ان الذى يحدث فى دول العالم الثالث ، برغم كل ما تقوله وثائق الأمم المتحدة ، ليس تنمية ولا تحديثا ، وانما هو لا اكثر ولا اقل من مواجهة درامية بين حضارة الغرب وحضارات مغايرة ، هذه المواجهة التى تدفع الحضارات الأضعف بسببها ثمنا فادحا • ان من غير المستغرب أن نرى الكتاب الذين ينتمون الى الحضارة الغالبة ، يطلقون على هذه المواجهة أسماء تعكس تعصبهم لثقافتهم ، كما تعكس شعورهم بالتفوق ، فيسمونها بالتنمية والتحديث ، مهما كانت نتائجها بائسة بالنسبة لدول العالم الثالث ، ولكن أن ترضخ

دول العالم الثالث نفسها لهذا الاستعمال ، وتقبل أن تسمى محنتها بهذه الأسماء فهذا هو الاستسلام والتخاذل الكامل ٠

اننا لكى ندلل على أن الانضواء فى فلك التجربة الغربية فى النمو ليس هدفا يستحق العمل من أجله لا نحتاج الى أن نبين انه ليس فى هذه التجربة شىء على الاطلاق مما يستحق الاقتباس والتطبيق ٠ ولو كانت التجربة الغربية فقيرة حقا الى هذا الحد لكان الأمر مدعاة لدهشة لا حد لها ٠ وانما الذى يستحق التساؤل حقا هو : هل من أجل أن تحقق دول العالم الثالث لنفسها مستوى لائقا من الغذاء والكساء والمسكن ومن أجل أن تكتسب معرفة كافية بالعالم ، هل يتعين على هذه الدول حقا أن تذهب الى الحد الذى ذهبت اليه الدول الصناعية فى تنمية المدن وتلويثها وفى تنمية البيروقراطية ووسائل الحرب ، وفى التنكر لله ومعاداة الطبيعة وتمزيق العائلة بل وفى اكتساب ما لا طائل تحته من معلومات ؟

ان اثارة العالم الثالث لهذا النوع من التساؤلات اليوم لا يجب أن يعتبر محض صدفة ، فالعالم الغربى يمر اليوم بمرحلة من الحساب العسير للنفس ، ومن الشك فيما اعتبره سنوات طويلة من قبيل البديهيات ٠ وانه ليصبح من دواعى الاشفاق حقا ، الا نقتنص نحن أبناء العالم الثالث هذه الفرصة لنقوم بعملية مماثلة من مراجعة لحساباتنا ، على أمل أن نكتسب من جديد ثقة لم يكن هناك أى مبرر لفقدانها ٠

٦ ـ خاتمة :

منذ نحو مائة وخمسين عاما قام الاقتصادى الالمانى فردريك ليست ، ليحتج على الاقتصاديين الكلاسيك الانجليز وليدعو المانيا الى رفض دعوة هؤلاء الاقتصاديين الى فتح أبواب التجارة والتعاون الاقتصادى بين الدول بصرف النظر عن درجة نضجها

الاقتصادى • وقد بين ليست كما بين غيره ، بما لم يعد مجالا للشك ، أن أى تحرير للتبادل الاقتصادى بين أطراف غير متكافئة لابد أن يكون على حساب الطرف الأضعف • ان هـذا التحرير للتبادل قد يكون حقا فى مصلحة شىء مجرد يسمى بالاقتصاد العالمى ، ولكنه لا يمكن أن يحقق مصلحة الدول الأقل دخلا •

والآن تاتى وثيقة الأمم المتحدة الداعية الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد متضمنة العبارة الفصيحة التالية :

« ان مصالح البلاد المتقدمة والبلاد النامية لا يمكن عزلها بعضها عن بعض ، ان هناك علاقة تبادلية وثيقة بين رخاء الدول المتقدمة وبين تنمية البلاد النامية ، وان تحقيق الرخاء للمجتمع الدولى ككل يتوقف على تحقيق الرخاء لكل جزء من اجزائه ، ان التعاون الدولى من اجل التنمية هو الهدف والواجب المشترك لكل الدول » •

ها نحن اذن نواجه بمثال جديد تلقن فيه دول العالم الثالث درسا لم يحن الوقت بعد لتعلمه • فكما تعلمت دول العالم الثالث مزايا تطبيق وسائل الانتاج كثيفة راس المال قبل أن تعانى من ندرة العمل ، وكما تعلمت كيف تخفض من معدل الوفيات قبل أن تعرف كيف تخفض معدل المواليد ، تلقن هذه الدول اليوم درسا فى مزايا التعاون والانفتاح والتكامل مع بقية أجزاء العالم ، قبل أن تحقق التكامل الاقتصادى والاجتماعى داخل اراضيها •

لقد كان الأجدر بواضعى وثيقة الأمم المتحدة ، بدلا من أن يتغنوا بمزايا التعاون والانتاج أن يلقنوا دول العالم الثالث مزايا الانغلاق الاقتصادى والثقافى لفترة قد تطول أو تقصر ، ولكنها يجب أن تستمر حتى تتمكن هذه الدول من الوقوف على قدميها وتقوى على مواجهة التيارات الخارجية •

ان اقتصـــاديى العالم الثالث ليحسنون صنعا لو استمعوا الى قول كاتب سياسى من كتاب القرن الماضى (١) :

« انه ما من أمة عظيمة بنت نفسها الا سرا ، وفى خلوة عن العالم (٢) » وهو قول تؤيده تجربة المانيا والولايات المتحدة فى القرن الماضى ، وتجربة اليابان قبل أن تنفتح على العالم الثالث فى الثلث الأخير من نفس القرن ، كما تؤيده تجربة روسيا والصين فى القرن الحالى • بل ان بعض البلاد المسماة بالمتخلفة فى أمريكا اللاتينية ، كالارجنتين والبرازيل والمكسيك وشيلى ، وفى العالم العربى كمصر وسوريا والعراق ، قد شهدت تجارب من أنجـــح تجاربها فى التصنيع خلال فترات انغلاق جبرى فرض عليها فرضا بسبب ظروف الحرب ، أو انغلاق اختيارى ، كما حدث فى مصر فى أوائل الستينات •

ان دعاة التنمية المستقلة حين يدعون الى الانغلاق ، لا يذهبون بالطبع الى حد مقاطعة التجارة الخارجية ، كما انهم لا يذهبون الى حد مقاطعة المعونات الأجنبية ، وانما هم فقط يرفضون أن تكون التجارة الخارجية أو المعونة هى المحـــدد لاستراتيجية التنمية ، ويدعون الى أن تنعكس الآية ، فترسم سياسة التجارة الخارجية والمعونة الأجنبيـــة على ضوء ما تحـــدده استراتيجية التنمية من أولويات ، هذه الأولويات التى يجب أن تستلهم من حاجات المجتمع الفعلية وليس مما تحتاج الدول الخارجية الى بيعه أو تصريفه •

ان وثيقة الأمم المتحدة الداعية الى اقامة نظـــام اقتصادى جديد تدعو ، فيما تدعو اليه ، الى اقرار ما تسميه بعلاقات عادلة

---

1. Walter Bagehot.

2. «All the great nations have been prepared in privacy and in secret. They have been composed away from all distractions».

بين اسعار صادرات الدول النامية وأسعار وارداتها ، بغية تحقيق تحســن مستمر فى معدلات التبــادل الدولى لصالح دول العالم الثالث ٠

والوثيقة بهذا تدعو الى مجــرد ادخــال التحسينات على شروط الصفقة التى تجــرى بين الدول الصناعية ودول العــالم الثالث ، ومن ثم تدعو الى الانتقال من البيع بغبن الى البيــع بدونه ، أما أصحاب التنمية المستقلة فانهم يرفضون ابرام الصفقة أصــلا ٠

ان الفارق الأساسى بين النظام الاقتصادى الدولى القديم والنظام الاقتصادى الجديد المقترح لا يزيد عن الفارق بين سباقين ، كل منهمــا ســباق بين طرفين غير متكافئين ، فى أحدهما يبــدأ المتسابقان من نقطة واحدة ، وهذا هو الغبن ، وفى الآخر يسمح للمتسابق الأضعف بميزة البدء من نقطة أقرب الى الهدف ببضع خطوات ، ونحن نميل الى رفض الاشتراك فى السباق برمته ٠

تنمية من أجل الرخاء ..
أم فقر من أجل التنمية ؟

ليس من المستغرب أن نجد الاقتصاديين المهتمين بقضية التنمية والتخلف لا يحاولون الا نادرا اثارة السؤال الآتى : لماذا نريد التنمية ؟ فالعادة ألا يحاول اثارة هذا السؤال والاجابة عليه الا أصحاب النفوس التى تتمتع ببعض الحساسية ، وهم نادرون فى هذا العصر بصفة عامة ، وبين الاقتصاديين بوجه خاص . فاذا أثاره بعضهم فهم عادة من هؤلاء الاقتصاديين الذين لا يعتبرون من قبيل اضاعة الوقت قراءة مقال فى الفلسفة أو كتاب فى التاريخ قبل النوم .

على كل حال ، فان واحدا من هؤلاء الاقتصاديين النادرين هو الأستاذ آرثر لويس ، والذى كتب ما اعتبره بعضا من أفضل ما كتب عن البلاد الفقيرة (المتخلفة) على الاطلاق ، وهو ينتمى الى احدى هذه البلاد وان كان يحمل الجنسية البريطانية ، كما

انه واحد ممن يمكن أن تقرأ أى شىء يحمل اسمه وأنت مطمئن الى أنه سيقول لك شيئا جديدا ٠

فالفصل الأخير من كتابه « نظرية النمو الاقتصادى » الذى نشر منذ ثلاثين عاما ، يحمل هذا العنوان بالضبط (لماذا نريد التنمية ؟) ٠ ولا يزال هذا الفصل ، بسبب جودته ، فضلا عن قلة عدد المشتركين فى الجدل ، يعتبره الاقتصاديون اجابة كافية على من قد تسول له نفسه التساؤل عما اذا كان من المجدى حقا السعى الى التنمية أصلا ٠

يقول الاستاذ لويس فى هذا الفصل : ان من العبث الادعاء بأن مبرر التنمية انها تجعل الناس أكثر سعادة ، فالسعادة ، كما يعرف الجميع ، تتوقف على أكثر من مجرد زيادة الدخل ، فهنالك مثلا الشعور بالاطمئنان على المستقبل ، وهنالك الحرية ، وهنالك نوع العلاقات الاجتماعية السائدة ، بل وحتى مجرد الرضا بالنصيب ، وكلها قد لا تتغير بزيادة الدخل بل وقد تؤثر فيها زيادة الدخل تاثيرا سلبيا ٠ وانما تستمد التنمية الاقتصادية (أو زيادة الدخل) تبريرها ، فى رأيه ، من انها تزيد من حرية الاختيار ٠ فهى من حيث انها تؤدى الى انتاج سلع جديدة لم تكن تنتج من قبل ، واصناف جديدة من السلع القديمة ، تتيح للفرد حرية أكبر للاختيار بين عدد أكبر من السلع ، كما انها بما تؤدى اليه من اشباع الحاجات الأساسية ، وما ترتبط به من احلال الآلة محل العمل الانسانى ، تسمح للفرد باختيار أوسع بين العمل والفراغ ، اذ لا يغدو الفرد مضطرا الى العمل ، أو على الأقل الى العمل نفس العدد الكبير من الساعات ٠ بل ان الفراغ نفسه يحمل فى طياته معنى اتاحة مزيد من الحرية فى اختيار ما يرغب المرء حقيقة فى صنعه ٠ وينطبق هذا على الأخص على المرأة ، التى يحررها مزيد من ميكنة الأعمال المنزلية من الاضطرار الى البقاء داخل المنزل ، فتكون لها حرية الاختيار بين البقاء فيه أو العمل

خارجة ، بل ان من الممكن القول ان التنمية ، بما تؤدى اليه من تخفيض معدل الوفيات تتيح حرية أكبر للفرد فى أن يختار بين الحياة والموت ، اذ يصبح (الاضطرار الى الموت) أقل شيوعا مع التنمية ٠

ويحق لنا أن نتساءل هل أصبحنا أكثر حرية مع ارتفاع معدل النمو وزيادة السلع والخدمات وتعدد أصنافها ؟

فانتاج هذا العدد اللامتناهى من السلع الجديدة لا ينطوى دائما على اضافة الى السلع القديمة ، بل هو فى كثير من الأحوال مجرد احلال لسلع محل أخرى ، فبعض السلع لم تعد تنتج على الاطلاق ، أو أصبح انتاجها من الضآلة وأثمانها من الارتفاع بحيث أصبحت فى عداد « الأثريات » وخرجت عن متناول أيدى الغالبية ٠

فليس لمعظم الناس اليوم حرية الاختيـار مثلا بين تأثيث مساكنهم وفقـا للطراز الاوربى أو الامريكى الحديث أو الطـراز العربى القديم ، أو بين بناء مساكنهم طبقا لهذا الطراز أو ذاك ٠ وليس أمامهم مع الارتفاع الفاحش فى أسعار الأراضى فى المدن حرية الاختيار بين أن يكون لمنازلهم حديقة واسعة أو عددا أكبر من الحجرات ، أو بين مسكن مستقل وشقة فى عمارة ضخمة ٠ ومع التغير السريع فى الموضات ، ليس فقط فى الملابس بل وفى سلع الاستهلاك المعمرة ، كالسيارات والثلاجات ٠٠ الخ كثيرا ما يكون من المستحيل أن يتمسك الفرد باستهلاك الطراز القديم ، مهما كانت مزاياه الذاتية ، ليس فقط بسبب ضغط الرأى العام الخاضع لمصالح المنتجين والذى يعتبر التمسك بالقديم دليلا اما على الرجعية أو عدم العصرية أو فساد الذوق أو قلة الدخل ، بل أيضا بسبب صعوبة العثور على هذا « القديم » أصلا أو على قطع الغيار اللازمة له أو على من يقبل اصلاحه ٠

لقد أعطتنا التنمية السيارة ، ولكن السيارة أعطتنا المدن الكبيرة ، كما حتمت المدن الكبيرة اقتناءها ، فلم يعد لمساكن المدينة الكبيرة حرية الاختيار بين أن يقطع عشرات الأميال بالسيارة أو بالسير على الأقدام ٠

وهناك من السلع الجديدة ما أحدث انقلابا خطيرا فى عادات الناس الاجتماعية بحيث أصبح الامتناع عن استهلاكها يعد ضربا من الشذوذ يحتاج الى ارادة حديدية أو الى انفصال شبه تام عن المجتمع ٠ ففى نفس الوقت الذى اقتحم فيه التليفزيون مساكننا تغيرت طريقة الناس فى قضاء أوقات الفراغ بحيث أصبح حديث الزوج الى زوجته أو الى أولاده من الأحداث النادرة ، اذ من أين للأب نفس الاغراء الذى يجده أطفاله فى الرسوم المتحركة الملونة ؟ قد يقال ان هذا التحول من العلاقات الانسانية المباشرة الى الاتصال بالعالم ، كل على انفراد ، عن طريق شاشة التليفزيون ، قد تم عن طريق اختيار حر اتخذه الناس بأنفسهم ، والا فما كان عليهم الا أن يستمروا فى ممارسة عاداتهم القديمة ، فيتحادثون اذا شاءوا أو يذهبون الى المسرح أو يطالعون الكتب ٠ ولكن الواقع ان هذا الاختيار لم يكن حرا ٠ فالتليفزيون وكثير غيره من السلع الاستهلاكية الجديدة ، تتميز بأن استهلاكها سرعان ما يولد ما يشبه الادمان ، بحيث يصبح من أصعب الأمور التخلى عنها حتى مع التيقن من ضررها ٠ فكما أن البدء فى مشاهدة فيلم من الأفلام البوليسية قد يجرك دون أن تشعر الى مشاهدته حتى النهاية شاعرا مع ذلك بالأسف على ضياع الوقت فيما لا نفع فيه ، فان الجلوس أمام التليفزيون أو ركوب السيارة أو حتى مطالعة الجريدة اليومية سرعان ما يتحول كفنجان القهوة فى الصباح ، الى عادة يصعب التخلص منها ٠

وقد أصبح المنتجون وحلفاؤهم فى صناعة الاعلان ، يتفننون فى ابتداع الوسائل التى من شانها ان تحول حرية المستهلك فى

الاختيار بين سلع متعددة الى علاقة ارغام من ناحية وخضوع من ناحية أخرى ، ليس من السهل الفكاك منها · فالرجل لا تكتمل رجولته الا اذا ارتدى ثيابا من نوع معين ، والعطش لا يرويه الا الكوكا كولا ، والسيجارة لا يمكن اشعالها الا بولاعة ، والنوم لا يمكن الحصول عليه الا بالحبوب المهدئة ·

لقد مر بنا عصر كنا نفهم العملية الاقتصادية فيه على انها عملية استخدام موارد محدودة فى اشباع حاجات غير محدودة ، وان الهدف النهائى من العملية الانتاجية هو « الاشباع » أو « خلق الشعور بالرضا » · ولا يزال أساتذة الاقتصاد يعرفون علم الاقتصاد على هذا النحو · ولكن الأمر يبدو الآن وكأنه انقلب رأسا على عقب ، واذا بالمشكلة التى تواجه المنتجين أصبحت هى ان الحاجات تبدو وكأنها للاسف « محدودة » والموارد وكأنها هى التى لا تنفذ ، واذا بالعملية الانتاجية تتحول الى محاولة خلق شعور مستمر بعدم الاشباع وعدم الرضا · انهم يقولون لنا ان التنمية الاقتصادية (أو زيادة الانتاج) تستهدف اشباع الحاجات ولكن العكس ، فيما يبدو هو الآن الأقـرب الى الحقيقـة ، فالذى يحدث اليوم ليس الا محـاولة تعميق شـعور الناس بالاحتياج فى سبيل التنميـة الاقتصادية ·

وهناك سبب آخر لفقدان الحرية الحقيقية فى الاختيار ، على الرغم من زيادة عدد السلع والخدمات المعروضة علينا ، يرجع الى الطبيعة الخاصة للحضارة الصناعية الحديثة · فهذه الحضارة تقوم على الآلة ، والانتاج الكبير والوحدات الانتاجية الضخمة · وقد أدى هذا الى ازدياد درجة التماثل بين وحدات السلع المعروضة ، وانتشار نمط واحد من انماط الاستهلاك ، ليس فى الدولة الواحدة فحسب ، بل وبين الدول · فالمنتج الكبير قد التهم الصغير وقضى عليه ، وطريقة الانتاج الأقل نفقة قضت على كل طرق الانتـاج الأخرى ، فاذا بالأصناف المتعـددة من السلعة الواحـدة تختفى

وراءها فى الحقيقة صنفا واحدا لا يختلف عن غيره الا فى الاسم أو فى لون الورقة المغلف بها ، واذا بالفوارق تزول بين مدينة وأخرى ، مهما تعددت القارات · فاذا كانت التنمية قد أتاحت لنا حق التنقل بين عاصمة وأخرى بسهولة وسرعة أكبر ، ووسعت دائرة الاختيار أمامنا بين المدن التى يمكن أن نقضى فيها عطلاتنا ، فانها قد قضت فى نفس الوقت على مظاهر التفرد والاختلاف بين المدن ، ففى الوقت الذى أعطتنا فيه حرية الاختيار أفقدت هذه الحرية معظم قيمتها · صحيح أن لون السماء لا يزال مختلفا فى بلد عنه فى أخرى ، ولكن الفنادق المتماثلة والمساكن الضخمة قد حجبت عنا رؤية السماء أصلا ·

قد يقال ان العيب ليس فى التنمية ، ولا فى نمط الحضارة الحديثة بل فى الانفجار الرهيب فى السكان · اذ كيف يمكن أن تلبى حاجات هذه الأعداد الغفيرة من الناس الا عن طريق الامعان فى التصنيع وفى الميكنة ، واذا كان للتصنيع وللميكنة ثمنهما الذى يتمثل فى تفكك الروابط العائلية ، ومزيد من الفردية ، ومزيد من التماثل ، ومزيد من الملل ، فهو ثمن يتعين علينا دفعه راضين من أجل أن نضمن وصول السلع الضرورية الى عدد أكبر من السكان ، ولكن الرد على هذا يسير · فمن المستحيل أن يقبل المرء أن اشباع الحاجات الحقيقية للناس يتطلب انتاج هذا العدد الهائل من السلع عديمة القيمة ، وأن انتاج الكميات اللازمة من السلع الضرورية يتطلب حقا هذه الدرجة من التركيز فى الانتاج فى مصانع ومدن محدودة العدد ، وهذه الدرجة من التماثل والتشابه بين السلع ، كما ان من المستحيل أن يقبل المرء أن الطريقة الوحيدة لاتاحة رؤية بلاد جديدة لعدد أكبر من الناس هو أن يحشروا فى طائرات تقدم نفس الطعام ويردد فيها قائد الطائرة نفس عبارات الترحيب المحفوظة وترتسم فيها على وجوه المضيفات نفس الابتسامات المصطنعة التى لا يكمن وراءها الا شعور دفين بتفاهة ما يقمن به ·

مفتـــاح الرفاهيــة
ليس فى يــد الاقتصاديين

نحن نعيش فى عصر يتمتع فيه الاقتصاديون ، للاسف ، باعلى درجات التبجيل • فليس هناك من لجنــة تشــكل لبحث مشــكلة اجتماعية لا يدعى اليها اقتصادى ، وعدد الوزارات التى يتولاها الاقتصاديون يتزايد مع الزمن ، والصحف اليومية تخشى أن يتعثر توزيعها ان لم تخصص صفحة ثابتة لمشاكل الاقتصاد والمــال ، ورجــال الســفارات الذين كانــوا فيما مضى يبحثون التحالفات السياسية او العسكرية أصبح شغلهم الشــاغل اليــوم هو تدعيم العلاقات الاقتصادية •

وبينما يسمح الاقتصاديون لأنفسهم بالتعرض لأية مشــكلة اجتماعية أو سياسية ، يشعر زملاؤهم المشتغلون بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، كعلم الاجتماع او السياسة أو علم النفس ، بالوجــل والاضطراب اذا خرجوا عن فروع تخصصهم • ويكفي الاقتصادى ، اذا أراد اسكاتهم ، أن يلقى اليهم بمصطلحات تبدو معقدة وان كانت

فى الحقيقة تشير إلى معان غاية فى البساطة ، كاصطلاح التكوين أو التراكم الرأسمالى (بدلا من استعمال الكلمة الدارجة : الاستثمار) وبدلا من الاشارة الى الانفاق على السياحة والنقل وسائر الخدمات يفضل الاقتصادى تخويف غير الاقتصاديين بالصادرات « غير المنظورة » ٠

ويبدو أن رؤساء الدول ، هم أيضا ، قد خدعتهم أبهة الاقتصاديين الفارغة ، فأصبحت خطبهم مملوءة بالاحصاءات والمصطلحات الاقتصادية ، وقبلوا أن يكون المعيار الأساسى لنجاحهم وفشلهم معيارا اقتصاديا ٠ فلا شىء يستحق منهم الاعتذار اكثر من فشلهم فى رفع معدل نمو الناتج القومى ، ولا شىء يستحق الفخر اكثر من تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات حتى ولو كان هذا الفائض نتيجة لتصدير الناس أنفسهم ٠ وأصبح من المقبول ، بل من دواعى المباهاه ، أن يتكلم السياسيون عن العمال المهرة أو حتى خريجى الجامعات « كسلعة تصديرية » ٠

ولقد ألفنا لفترة طويلة أن ننسب الى الماركسيين التأكيد على أهمية العامل الاقتصادى على حساب غيره من العوامل ، ولكن الحقيقة ان ما يتمتع به الاقتصاد والاقتصاديون من احترام لم يعد حكرا على الماركسيين (وهى ظاهرة تحتاج فى حد ذاتها الى الانتباه) ٠ فالمشتغلون بأى نوع من المشكلات الاجتماعية ، أيا كان موقفهم من الماركسية ، أصبحوا يعلقون أكبر قدر من الأهمية على العامل الاقتصادى ، وأصبح التفسير الاقتصادى هو أقرب تفسير الى أذهانهم ٠

هذه الظاهرة لم تكن موجودة دائما ، بل ان بدء انتشارها لا يرجع الى اكثر من قرنين على اكثر تقدير ٠ فالجزء الأكبر من تاريخ البشرية برىء منها ٠ فطالما سادت النزعة الدينية فى قلوب الناس كان الهدف الأسمى يعتبر انه ارضاء الرب ٠ وفى عصر

النهضة الاوربية كان الهدف الأسمى هو تحقيق الفرد لكافة قدراته وملكاته · وفى العصر الذى سمى بعصر التجاريين ، الذى ساد اوربا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، كان التفوق الاقتصادى للدولة على الدول المنافسة لها ينظر اليه على انه مجرد وسيلة لتحقيق قوة الدولة وليس هدفا يطلب لذاته · وفى القرن الثامن عشر كان أسمى الشعارات هو شعار الحرية وليس زيادة الدخل أو الثروة ·

وانما بدأ التحول الحقيقى نحو اعتبار زيادة ثروة الأمة ودخلها هدفا أهم من غيره ، بقيام الثورة الصناعية فى انجلترا أولا ثم فى غيرها ، فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر · وليس من قبيل المصادفة أن اعتبر كتاب « ثروة الأمم » لآدم سميث (١٧٧٦) ليس مجرد كتاب اقتصادى عادى ، وانما علامة من علامات العصر ، فبه بدأ شيوع فكرة أن رفاهية الأمم تقاس بما تنتجه وتستهلكه من سلع وخدمات ·

صحيح ان آدم سميث كان واعيا تماما للحقيقة الآتية : وهى أن سعادة الناس لا تستمد من السلع والخدمات وحدها ، فهو على كل حال كان أستاذا للفلسفة والأخلاق قبل أن يكون اقتصاديا ، كما أنه لم يدع هذا اقتصادى واحد فى أى عصر · ولكن المهم ليس هو ما يضيفه المفكر الى فكرته الأساسية من تحفظات بل ما يؤكد عليه ، كما ان المهم ليس هو ما يقوله المرء عما يعتقده اذا دخل فى حوار ، بل ما يتصرف على أساسه · وهكذا نجد أنه منذ آدم سميث (ولا نقول بالضرورة بسببه ، فليست الكتب هى التى تصنع العصر بل العصر هو ، فى الأساس ، الذى يصنعها) أخذ الاعتقاد بأهمية زيادة الثروة والدخل يزداد قوة مع الزمن ، وكلما زادت قدرة الدولة على الانتاج وارتفع مستوى الاستهلاك وبدأ الاستهلاك العالى يمتد الى الطبقات الدنيا ، أمعن هذا الاعتقاد فى الرسوخ ، حتى وصلنا الى حد اعتبار أن الدولة « المتقدمة » هى

الدولة صاحبة الدخل الأعلى ، أيا كانت درجة انحطاط قيمها وأخلاقياتها والدولة « المتخلفة » هي صاحبة الدخل المنخفض ٠

ان مجرد تذكرنا أن هذه النظرة لم تكن دائما هي النظرة السائدة كفيل بحد ذاته أن يدعونا الى الشك فيها والتردد في قبولها وكأنها من المسلمات ٠ وليس هدفي من اثارة الشك في صحتها هو ترديد ما يقوله البعض من أن الفقر قد يكون نعمة ، أو احياء فكرة روسو عن « البدائي النبيل » ، أو الانضمام الى من يحاول تهدئة مشاعر الفقراء بالقول بأن المال لا يجلب الا الشقاء ٠ وانما أريد فقط أن أتساءل عما اذا كنا ، بقبولنا الساذج لهدف التنمية الاقتصادية وكأنه أسمى أهدافنا قد أخطأنا فاعتبرنا الوسيلة غاية والغاية وسيلة ، وان انهماك الدول الفقيرة في تحقيق زيادة متوسط الدخل ، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر ، كثيرا ما يؤدي بها الى التضحية بأغلى ما لديها دون مقابل يذكر ، بل وأكثر من ذلك ، أنه طالما استمرت الدول الفقيرة في التركيز على الهدف الاقتصادي على حساب غيره فان الأرجح انها سوف تفشل حتى في تحقيق أهدافها الاقتصادية ٠

ذلك ان من أفدح الأخطاء التي وقع فيها علماء الاجتماع المحدثون (ومنهم الاقتصاديون) تصورهم أن رفاهية الانسان من الممكن تجزئتها ، وان من الممكن بحث أثر اجراء اجتماعي ما أو سياسة اقتصادية معينة « مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها » ٠ ورغم أن الاقتصادي يحرص في معظم الأحوال على تأكيد أنه لا يقصد اطلاقا أن يزعم أن السياسة التي يوصي بها سوف تزيد من رفاهية الناس ، « اذ أن الأشياء الأخرى قد لا تبقى على حالها » ، فانه يجد عادة الجرأة الكافية لأن يتصور أن للاجراء الذي يبحثه أو السياسة التي يدعو اليها أهمية خاصة ، وانه ببحثها انما يساهم بشكل أو بآخر في ترشيد سياسة الدولة ورفع مستوى الرفاهية ٠

فالاقتصادى وهو يبحث مثلا أثر الاستثمارات الأجنبية على الدولة الفقيرة كثيرا ما يسمح لنفسه بأن يتجاهل أثر هذه الاستثمارات على توزيع الدخل فى الدولة المستقبلة لهذه الاستثمارات ، وعلى استقلال الدولة الاقتصادى والسياسى ، وعلى حالة البيئة ، وعلى أخلاقيات المجتمع الفقير ، وعلى قدرة هذا المجتمع على الاحتفاظ بقيمه الخاصة وتقاليده . ويعتذر الاقتصادى عن عدم مناقشته لهذه الامور اما بأنها لا تدخل فى دائرة اختصاصه أو بأن هذه المسائل تثير اعتبارات سياسية أو اخلاقية لا تصلح موضوعا للتحليل العلمى . فاذا كان الواقع هو ان فتح الباب على مصراعيه امام الاستثمارات الأجنبية سوف يترتب عليه بالفعل تدهور فى توزيع الدخل أو فى البيئة أو فقدان الدولة لاستقلالها ، ومن ثم انخفاض مستوى الرفاهية ، فان الاقتصادى الداعى الى فتح الباب أمام هذه الاستثمارات بناء على اعتبارات زيادة الدخل وحدها يكون فى الواقع ، عن طريق مساهمته فى خلق مناخ فكرى مؤيد لهذه السياسة ، قد أضر بالرفاهية الاجتماعية بدلا من أن ينفعها .

ان الرد الشائع على هذا النقد هو ان الخطأ فى هذه الحالة ليس خطأ الاقتصادى ، الذى يجبره اتساع المعرفة وتعقدها الى التخصص ، وانما هو خطأ واضعى السياسة الذين لم يحيطوا بالمشكلة من كافة جوانبها ، او تجاهلوا جانبا اساسيا منها . ولكن الرد على هذا القول ليس عسيراً ، فالاقتصادى الحديث الذى لا يعطى اهتماما كافيا للجوانب الاجتماعية والسياسية لما يبحثه من مشكلات ، يدخل فى الواقع فى منافسة غير متكافئة مع اولئك الذين يعلقون اهمية خاصة على الآثار غير الاقتصادية . فالاقتصادى ، اذ يتناول عادة الظواهر القابلة للقياس اقدر من غيره من علماء الاجتماع على « اثبات » صحة ما يقول ، دون أن يعنى هذا على الاطلاق أن الظواهر التى يتناولها هى أكثر أهمية من التى يتناولها غيره لمجرد أن من الممكن التعبير عنها بالأرقام ، ومن

ثم فهو يتذرع بقدرته على الاثبات بالأرقام للايحاء بأن الجوانب التى يتناولها بالبحث هى الجوانب الأولى بالاهتمام • واذا بالاقتصادى فى الواقع ، يستخدم حيلة غير شريفة : اذ بينما يتظاهر بالتواضع ، وبأنه لا يقصد أبدا الادلاء بنصيحة نهائية « اذ أن الموضوع معقد ومتعدد الجوانب » ، يوهم قارئه فى طيات حديثه بأنه حسم الموضوع وأنهى الأمر • بل وحتى اذا استطاع كل اقتصادى على حدة أن يبرىء نفسه من تهمة محاولة حسم قضية لا يمكن أن يحسمها الاقتصادى وحده ، فان محصلة أعمال الاقتصاديين فى مجموعهم ، لا يمكن أن تبرأ ، فهم باصرارهم المستمر على تناول جوانب جزئية قابلة للقياس ولكنها قليلة الأهمية ، لابد أن يصرفوا الانتباه عن قضايا أساسية •

خلاصة القول ان الاقتصادى اعتبر رفاهية الانسان قابلة للتجزئة ، وسمى جزءا منها « رفاهية اقتصادية » ، تقاس فى نظره بكمية السلع والخدمات المنتجة او المستهلكة وراح يبحث عن وسائل زيادتها ، متجاهلا أن زيادة ما أسماه بالرفاهية الاقتصادية قد لا يعنى على الاطلاق زيادة الرفاهية الحقيقية ، بل قد يضطر المجتمع الى التضحية برفاهيته بسبب زيادة أنواع معينة من السلع والخدمات • فاذا ووجه الاقتصادى بهذا الاحتجاج اعتذر بأنه انما كان يركز « لأغراض التحليل » ، على جانب واحد هو الذى يدخل فى اختصاصه ، ناسيا أنه فى عصر سيادة الاقتصاديين والأرقام ، سوف تقبل نتائجه الجزئية على أنها نتائج عامة ، وتتحول النتائج العامة الى سياسات تطبق فى الواقع •

على أن الأخطر من هذا أن السير وراء الاقتصادى فى اعتبار أن هدف زيادة الدخل هو أولى الأهداف بالاعتبار ، كثيرا ما يؤدى ، وعلى الأخص فى ظروف البلاد الفقيرة اليوم ، الى الفشل فى تحقيق هذا الهدف نفسه •

فلست بحاجة الى تذكير القارىء بأن الانسان كائن غاية فى التعقيد ، قد يدفعه الى اتخاذ مسلك اقتصادى معين (كزيادة الادخار مثلا أو شراء سلعة دون أخرى) دوافع لا يمكن وصفها بأنها دوافع اقتصادية ، ولا انا بحاجة الى تذكير القارىء أيضا بأن الانسان كثيرا ما يقوم بتصرفات اقتصادية هى أبعد ما تكون عن العقلانية ، فيشترى من السلع ما ليس بحاجة اليه ، ويتأثر بسلوك جيرانه وأقرانه حين لا تسمح ظروفه الخاصة بمثل سلوكهم ، ويقبل المخاطرة حين يكون النجاح فيها قليل الاحتمال ٠٠ الخ ٠

يترتب على ذلك أن المجتمع قد ينجح فى تحقيق أهداف اقتصادية لأسباب ليست اقتصادية على الاطلاق بل ولا هى بالضرورة عقلانية ، وقد يفشل فى تحقيقها ، على الرغم من كل ما يوفره من أسباب اقتصادية ، لأسباب لا علاقة لها بالاقتصاد ٠ بل انى سوف أذهب الى أبعد من ذلك بالقول بأن نجاح التنمية أو رفع مستوى الدخل لا يتوقف أساسا على ظروف اقتصادية ٠ ولهذا تفسيره ٠ فالتنمية التى تستهدفها البلاد الفقيرة ، لا تتعلق بفرد أو فئة أو قطاع ، بل بالمجتمع بأسره ، وفيها ، كما يقول لنا علماء الاجتماع والمؤرخون ، ينقلب المجتمع رأسا على عقب ٠ فى غمار هذا يرتفع حقا معدل الادخار والاستثمار وتتطور فنون الانتاج وتنمو طبقة جديدة من المديرين والمنظمين ، ولكن هذه التغيرات الاقتصادية لا تنمو بمعزل عن تطور عقلية الناس بل من خلالها ، تتأثر بها وتؤثر فيها ٠ ان « انقلابا » من هذا النوع من الصعب أن يتصور أن يكون حدوثه نتيجة لتغيرات ميكانيكية صغيرة منعزلة كتلك التى يمكن أن تحدثها سياسات اقتصادية ، بل يحتاج الى قوة دافقة قادرة على أن تمتد الى كافة جوانب الحياة الاجتماعية ، هذه « القوة الدافقة » لابد ، فى اعتقادنا ، أن يكون مصدرها غير مادى ، بل والأرجح أن يكون

محركها الأول لا يمت للاقتصاد ولا حتى للعلم بصلة · ان المهم أن يشتعل حماس الناس لقضية يعتقدون بعدالتها أو سموها أو · الحاحها أو كل هذا معا ، فتهون التضحية ، ولا يفكر الفرد فى نفسه بل فيمن حوله ، وتتعلق الأبصار كلها بالمستقبل ، وتعود للناس ثقتهم بامكانية التجديد والابداع ·

ان مثل هذا « الانقلاب » لا يمكن أن يحدث نتيجة لفرض ضريبة جديدة أو رسم جمركى ، كما أن مثل هذا الحماس لا يمكن أن يولده مجرد التطلع الى هدف هو من التدنى كهدف رفع « متوسط الدخل » أو الوصول الى « ربع أو عشر متوسط الدخل فى الولايات المتحدة الامريكية » بل لابد لتوليده من التطلع الى هدف غير اقتصادى ·

مـأزق التنمية العربية
فى الثمانينـات

منذ عام ١٩٧٣ ساد الكثير من المناقشات والتعليقات الجارية حول مستقبل الاقتصاد العربى نوع من التفائل الذى كان غائبا فى النصف الثانى من الستينات ، وعلى الأخص بعد ما أصاب العرب من وجوم فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ · ففى أعقاب هذه الهزيمة لم تكن هناك اية دلائل على ان دولة عربية واحدة قد أوشكت على الدخول فيما يسمى بمرحلة « الانطلاق » ، وهى التى يقول عنها الاقتصاديون انها تتميز بارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والنمو ، ووجود ما ينبىء باستمرار هذه المعدلات عند هذا المستوى العالى دون الحاجة الى اتخاذ اجراءات استثنائية أو الى الاعتماد المبالغ فيه على الخارج ، وعدم وجود ما يدعو الى الخوف من عودة معدل النمو الى الانخفاض ما لم يحدث ما يشبه الكارثة ·

ففى مصر وسوريا كان الانفاق العسكرى فى النصف الثانى من الستينات يستنفد نسبة بالغة الارتفاع من الموارد ، وكان معدل

النمو فى كل منهما قد انخفض الى ما يقارب معدل نمو السكان فلم تعد أيهما تحقق تقدما يذكر فى مستوى المعيشة • وفى السودان ، وعلى الرغم من امكانياتها الزراعية الضخمة وغياب مشكلة الضغط السكانى ، كان معدل النمو من أقل المعدلات فى افريقيا وفى العالم الثالث بوجه عام • كانت دول الخليج النفطية وكذلك المملكة العربية السعودية وليبيا ، تحقق بالطبع معدلات عالية للنمو ، ولكن هيكلها الاقتصادى المفرط فى اعتماده على سلعة واحدة لم يكن يسمح بالحديث عن دخول مرحلة الانطلاق أو عن تحقيق « نمو اقتصادى تلقائى ومنتظم » •

وعلى الرغم من زيادة ايرادات الجزائر من صادرات البترول بأكثر من سبعة أمثالها بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ فقد أدى تدهور انتاجها الزراعى الى تحقيق معدل للنمو متواضع للغاية خلال الستينات • وفى تونس والمغرب لم يزد متوسط النمو السنوى للناتج القومى الحقيقى على نحو ٤ر٥٪ ، وهو معدل لا يتجاوز الا قليلا معدل النمو فى السكان ، كما عانت كلاهما من ارتفاع كبير فى معدل البطالة •

وفى أواخر الستينات لم تكن اليمن الشمالية قد افاقت بعد من آثار الحرب الأهلية • وكانت اليمن الجنوبية تبذل محاولات يائسة للعثور على مصادر بديلة لما كانت تحصل عليه من دخل من ميناء عدن ، الذى فقدت معظمه باغلاق قناة السويس فى عام ١٩٦٧ ولدخلها من القاعدة العسكرية البريطانية الذى فقدته باغلاق هذه القاعدة فى نفس السنة •

صحيح أن كلا من العراق والأردن ولبنان حققت معدلات عالية للنمو فى معظم سنوات الستينات ، على أن كلا منها قد استمرت تعانى من اختلالات هيكلية أساسية جعلت من استمرار

نموها بهذه المعدلات أمرا لا يمكن الاطمئنان اليه ، فلبنان كان نموها يعتمد اعتمادا مفرطا على تدفق الودائع قصيرة الأجل من دول البترول وعلى السياحة ، والأردن كان اعتمادها مفرطا على المعونات الأجنبية ، كما أن العراق لم يفعل شيئا يذكر خلال الستينات لتخفيض درجة اعتماده على البترول أو لرفع مستوى الانتاجية فى الزراعة ·

وقد استمرت المتاعب الاقتصادية فى بعض الدول العربية بعد حرب ١٩٧٣ ، وأصاب بعضها متاعب جديدة · ففى لبنان قامت الحرب الأهلية التى وصفت بحق بأنها أكبر كارثة اقتصادية عرفها تاريخ لبنان ، وقدرت خسائرها الاقتصادية بنحو ٣ مرات ونصف قدر الناتج القومى الحقيقى لسنة ١٩٧٤ · وفى مصر زاد عجز ميزان المدفوعات بصورة مذهلة سنة بعد أخرى · وعانت السودان ، مثل مصر ، من تزايد العجز فى ميزان المدفوعات ، وفى الميزانية ، ومن الافراط فى الاعتماد على الديون الخارجية ·

ومع كل هذا فالمتفائلون بمستقبل الاقتصاد العربى كثيرون ، فى داخل العالم العربى ، وعلى الأخص فى خارجه · بل هناك الكثيرون ، بما فى ذلك كثير من المنظمات الدولية ، ممن كانوا يتكلمون عن الاقتصاد العربى فى الستينات بلهجة اليائس أو بنقد شديد ، وأصبحوا بعد حرب أكتوبر أكثر تفاؤلا بكثير ، وأخذوا يشيدون بالمكاسب الاقتصادية الكبيرة التى حققها أو ينتظر أن يحققها العرب · فاذا استعرضنا ما يمكن أن يستند اليه هؤلاء المتفائلون من حجج ، صادفنا أولا ، وبطبيعة الحال ، الزيادة الكبيرة فى عوائد النفط التى كثيرا ما يقال عادة آنها وضعت العرب فجأة فى مكان الصدارة من اهتمام العالم ، بل ويقول البعض انها جلبت العرب احترام العالم أيضا · وفى بلاد البترول أيضا ، ارتفع معدل التصنيع ، واكتظت موانىء الخليج ليس فقط بالسلع الاستهلاكية ، بل وأيضا بالآلات ومواد البناء · ودشنت المملكة العربية السعودية

خطة للتنمية بالغة الطموح • ومنذ عام ١٩٧٣ ، حققت كل من سوريا والاردن معدلات مرتفعة للنمو • ففى سوريا تجاوز معدل النمو السنوى خلال السنتين التاليتين لحرب أكتوبر ١٣٪ ، وتشير احصاءاتها الرسمية الى أن الناتج المحلى الاجمالى (بأسعار ١٩٦٣) قد تضاعف تقريبا فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، كما شهدت صادرات سوريا من البترول والفوسفات نموا ملحوظا •

كذلك عاد الاقتصاد الأردنى الى نموه السريع بعد ما أصابه من تراجع بسبب احتلال الضفة الغربية فى ١٩٦٧ ، والحرب الاهلية فى ١٩٧٠ ، والاضطراب الناتج عن حرب ١٩٧٣ • ففى السنوات الثلاث (٧٤ ـ ١٩٧٦) لم يقل معدل النمو للناتج القومى الاجمالى للاردن (بأستثناء الضفة الغربية) عن ٧٪ ، ويرجع هذا بصفة اساسية الى الزيادة الكبيرة فى انتاج الفوسفات والازدهار الكبير فى حركة البناء •

كذلك تحسن معدل النمو فى المغرب والجزائر فى أواخر الستينات واوائل السبعينات ، وحققت تونس خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ معدلا للنمو بلغ ضعف ما حققته فى الستينات •

بل حتى فيما يتعلق ببلد تعانى الكثير من المتاعب ، مثل مصر ، يذهب الكثيرون ، بما فى ذلك خبراء البنك الدولى ، الى انه مع أوائل الثمانينات سوف تتمكن مصر على الأرجح من السيطرة على الأمور وكبح التدهور ، بسبب الزيادة الكبيرة المتوقعة فى ايرادات قناة السويس ، وفى صادرات البترول ، وفى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة • وبالنسبة للسودان ، يشير تقرير حديث للبنك الدولى الى تقديرات حكومة السودان بأن معدل النمو الحقيقى فى الدخل خلال السنوات الثلاث الاخيرة من السبعينات لم ينخفض عن ٥٪ سنويا (بالمقارنة بـ ٣ ـ ٥ر٣٪ خلال الستينات) ، ويعلق

التقرير الامل فى مستقبل التنمية فى السودان ، كما فى مصر ، على تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة ٠

كذلك شاعت ايضا الاشـــادة بالخطوات التى اتخذت فى السبعينات فى ميدان التكامل الاقتصادى العربى ، مع التأكيد على ما بدا يظهره العرب اخيرا من « تعقل » فى هذا المجـــال ، ونبذ الرومانسية التى تميزت بها دعوات التكـامل فى الخمســـينات والستينات ٠ واثنى المعلقون على العرب لأنهم بدأوا يدركون قلة جدوى التمسك بالوحدة الاقتصادية الكاملة ، ويقنعون بصور اكثر تواضعا وان كانت ، فى نظر هؤلاء ، اكثر فعالية ، مشيرين على الأخص الى ازدياد تدفق رؤوس الأموال الخاصة بين الدول العربية ، والى زيادة الاهتمام بانشاء المشروعات العربية المشتركة ، كما حدث فى صناعات البترول والنقل البحـــــرى وبالذات فى ميدان الاستثمار العقـــارى والمالى ٠ ومن هذا القبيـــل تقرير صــدر عن منظمـــة الانكتـــاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) فى عام ١٩٧٦ عن « المشروعات المشتركة بين الدول العربية » يشير فيه الى « واقعية » هذا الاتجاه الجديد بقوله « ان وصــول مجموعة من الدول الى اتفاق على انشاء مشروع مشـــــترك يمكن تقدير نفقاته ومنافعه سلفا بدرجة معقولة من الدقة ، هو قطعا اسهل بكثير من وصولهم الى الاتفاق على اجراءات مشحونة بالاعتبارات السياسية ، كتوحيد السياسات التجارية أو التنسيق بين الخطط الاقتصادية ٠ فليس من الواقعى اذن ان يعلق انشاء مشروعات مشتركة عربية جديدة على نجاح الدول العربية فى الاتفاق على اتخاذ سياسات تجارية موحدة منسقة » ٠

وكما اننا بدأنا نرى بعض المعلقين السياسيين الاجـــــانب يعبرون عن ابتهاجهم بقرب الوصول الى تسوية سلمية نهائية بين العرب واســرائيل ، فان اتجـــاها مماثلا بدأ يظهـــر ايضا بين الاقتصاديين ٠ فالاقتصادى السويدى « بنت هانسن » المعروف جيدا لدى العرب منذ ان نشر كتابه الجيد عن الاقتصاد المصرى

فى منتصف الستينات ، بدأ مؤخرا يعبر عن هذه الروح المتفائلة بتعديده للمزايا الاقتصادية التى يمكن لكل من العرب واسرائيل تحقيقها لو حدث وحل السلام محل الحرب • فهو يقول انه بينما ستفيد الصناعات الاسرائيلية من انفتاح الاسواق العربية الواسعة امام منتجاتها ، ومن امكانية استغلال فائض مياه النيل فى مصر ونهر الليطانى فى لبنان ! يمكن للعرب أن يفيدوا بدورهم ، على حد قول الاستاذ « هانسن » ، من « ازدياد حجم التجارة ، ومن بيع فائض المياه للاسرائيليين ، هذا الفائض الذى يعتبره هانسن مصدرا للعملة الاجنبية لا يقل نفعا عن البترول ، بل هو افضل منه لانه لا يمكن ان يجف او ينفذ » •

ان البعض قد يشكو بالطبع من أن التقدم الذى احرزه العرب فى هذه الميادين كلها ، سواء فى رفع معدل النمو أو معدل التصنيع أو فى تكوين المشروعات المشتركة ، أو فى تقدمهم نحو تسوية لنزاعهم مع اسرائيل هو تقدم بطىء للغاية ، كما قد يشكو البعض من ان تحقيق الانفتاح الاقتصادى لا يزال يواجه عقبات من كل نوع ، من احجام البيروقراطية عن التنازل عما اكتسبته من سلطات ، وعن التخفيف من مركزية اتخاذ القرارات ، الى الاهمال الطويل لبناء واصلاح المرافق والخدمات • وقد يشكو البعض من ان تأخر الوصول الى تسوية لمشكلة اسرائيل يعطل بالضرورة تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى مصر وسوريا والاردن ، ومن انه ما لم تتم هذه التسوية سيظل مصير الاقتصاد اللبنانى والاردنى فى علم الغيب • ولكن مثل هذه الانتقادات لا تمس السياسات الاقتصادية المتبعة ، بل لا تطلب الا المزيد مما يجرى عمله •

وليس من الصعب ان نرى وراء هذا التفاؤل فى كل هذه المجالات خيطا واحدا هو التفاؤل « بانفتاح العرب على العالم » ، والاهتمام بمجرد النمو دون الاهتمام بطبيعته ، وبزيادة الثروة دون الاهتمام بمصدرها أو المستفيد منها •

كما انه ليس من الصعب ان نلاحظ ان وراء معظم امثلة « النجاح » التى يقتطفها المتفائلون مزيدا من الارتباط بين الاقتصاد العربى واقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، ارتباطا يزيد من تبعية الاقتصاد العربى للخارج · فمعدلات النمو العالية التى تحققت فى السبعينات تكاد ترجع جميعها الى نمو الصادرات من المواد الخام (كمية أو سعرا أو كلاهما) ، كالبترول والفوسفات ، أو الى النمو فى صادرات الخدمات كالسياحة وقناة السويس ، او الى النمو فى نشاط البناء غير المنتج ، كما فى الاردن ومصر ·

ليس غريبا اذن ان اكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا فى العالم العربى اليوم هو اصطلاح « الانفتاح الاقتصادى » ، الذى لن يغيب على احد ان اختياره قد تمَّ بعناية للايحاء بتطور محمود فى السياسة الاقتصادية · اذ ان الشىء المفتوح ، هو بصفة عامة أفضل من المغلق ، والمعنى الفعلى لهذه السياسة كما تطبق فى الواقع ، لا كما يمكن ان تعرفها القواميس او كما يمكن ان يسبغ عليها انصارها من معان ، ليس الا ازالة القيود القائمة فى وجه رؤوس الاموال الاجنبية وفى وجه الاستثمارات المحلية الخاصة المدفوعة بدافع الربح وحده ، والتخلى التدريجى عن الملكية العامة فى الصناعة وعن تدخل الدولة فى الاقتصاد ، بل والتخلى التدريجى عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية لمواجهة المنافسة الاجنبية ·

فى ظل هذه السياسة تعطى الأولوية لزيادة الصادرات وزيادة حصيلة البلاد من العملات الاجنبية ولو على حساب اشباع حاجات الاستهلاك الاساسية ، ويجرى هدم مبان اثرية ثمينة قادرة على البقاء لعشرات قادمة من السنين ، اذا لم يكن عائدها الاقتصادى

مرتفعا بالدرجة الكافية · وتترك الحدائق القليلة الباقية مكانهـــا للفنادق العالمية الفاخرة · وترحل فتيات بعض هذه البلاد الى خارج بلادها باحثات عن الأجور المرتفعة ، مهما كان العمل متدنيا ، فى لهفة على استحواذ آخر منتجات الغرب ، ويعدن وقد كسبن العالم وفقدن انفسهن · ويمنح الطلبة العرب حرية السفر فى ارجاء العالم واكتساب عقود العمل لتحصيل المزيد من العملات الصعبة واكتساب عادات استهلاكية لم يكونوا قد اكتسبوها بعد · ويرحل المهنيون والفنيون والفنانات باحثين عن الدخل المرتفع فى بلاد النفط حيث يقومون فى الحقيقة بوظيفة تاريخية قد يثبت مع الزمن انها اكثر اهمية بكثير وابعد اثرا من الزيادة فى عوائد النفط فى ذاتها · فاذ يأتى هؤلاء من بلاد عربية حقا ولكنها تعرضت لفترة اطـــول وبدرجة أعمق لتأثير عادات الغرب وقيمه ، وترسخت بذلك فيهم « العصرية » بدرجة اكبر ، فانهم يساعدون الدول العربية التى لم تقطع نفس الشوط فى طريق التغريب ، على الاسراع بالسير فى هذا الطريق · ومن ثم يقومون بعمل لا يمكن لاشد خبراء المنظمـــات الدولية حماسا ان يؤدية بهذا الكمال · فهم يتكلمون العربية حيث لا يتكلمها الخبراء الاجانب ، وهم على كل حال اقرب بكثير فى عاداتهم وميولهم لأهل البلاد التى يرحلون اليها من أى خبير قادم من الغرب · فاذا تراكمت فوائض دخولهم انفقوها على شراء السلع الاســـتهلاكية المعمـرة التى يعودون بها أو يرسلونها الى بلادهم ريثمـــا يعودون ، مثيرين بذلك شهية من منعهـــم حظهـــم العاثر من الســـــفر · وهكـــذا تتضخم أرقـــام الصـــادرات والواردات ويجرى بنشاط توسيع وتحديث المطارات ، وتزدهر السياحــــــة والفنادق ، وتروج سوق المكاتب الاستشارية ومكاتب الاســـتيراد والتصدير ، ويبدأ « تمدين » آخر معقل للعرب ·

ان ضحية كل هذا ليس هو بالطبع معدل النمو ، اذ ما الذى يمكن ان نتصوره افضل من هذا لمعدل النمو بل ولمعدل المقيدين فى المدارس ومعدل الزيادة فى سكان الحضر بالنسبة لمجموع السكان ؟

بل وقد يؤدى هذا بعض النفع أيضا فى تخفيف حدة الضغط السكانى على الموارد فى بعض البلاد العربية ٠

فاذا كان همنا هو معدل النمو فان لدينا الف سبب للتفاؤل بمستقبل الاقتصاد العربى ٠ واذا طلب الينا الرأى للاسراع بمعدل هذا التطور فليس هناك اسهل من ذلك ٠ بل يكـــاد يكون الرأى هو ما قاله اقتصادى اوربى كبير ، فى القصة المشـــهورة ، بعد زيارته للبنان وسؤاله عما لديه من توصيات لاصلاح النظــــــام الاقتصادى اللبنانى ، اذ قال « انى لا افهم كيف يسير الاقتصـــاد اللبنانى ، فنصيحتى اذن أن يستمروا بالضبط فيما تفعلونه » ٠ لا تتعدى النصيحة فى هذه الحالة أكثر من أن نعمل على خلق المزيد من الحوافز لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة ، بما فى ذلك تخفيض الضرائب ومنحها التسهيلات الكافية لتحويل الأرباح ورأس المال الى الخارج ، وكبح جماح المطالبات العمالية بأجور أعلى ، وتخفيض قيمة عملات بعض البلاد ٠ وعلينا ايضا ان نضاعف جهودنا لتحسين خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ، خاصة فيما بين العاصمة والمدن الغربية الرئيسية ، وان نزيد من عدد المشروعات المعدة اعدادا جيدا والتى اجريت لها دراسات الجدوى اللازمة من قبل مستشارين اجانب معترف بهم ، وان نصلح الجهاز الادارى بحيث يصـــبح قادرا على الاسراع فى التصديق على اتفاقيات الاقتـــراض من الخارج وعلى الاسراع باصدار التســـهيلات اللازمـــة لتدفق الاستثمارات الاجنبية الخاصة ٠ فاذا فعلنا كل هذا ضمنا الارتفاع بمعدل النمو ، وارتفاع معدل النمو له مزايا كثيرة معـروفة من اهمها ظهور الدولة المعنية بمظهر محترم فى الجداول الاحصائية التى تنشرها الامم المتحدة ، وانه على كل حال سهل القياس ٠ اما الثمن الذى يمكن ان ندفعه مقابل ارتفـــاع معدل النمو عن هذا الطريق فقياسه اصعب بكثير ٠ ولكن ماهو ؟

ان اكثر الانتقادات الموجهة لهذا النمط من التنمية شيوعا هو ذلك الذى يثيره عادة اشخاص على قدر عـــال من الصدق ومن

التعاطف مع قضية الفقراء ، فيعبرون عن خشيتهم من أن يؤدى هذا النمط من التنمية الى ازدياد توزيع الدخل سوءا · وعلى الرغم من ان هذا النقد صحيح والخوف من هذه النتيجة مبرر تماما فان تأسيس نقد سياسة الاقتصاد المفتوح على اعتبارات توزيع الدخل بصفة اساسية من شأنه فى رأيى ان يضعف موقف الناقدين الى حد كبير · فالتاريخ الاقتصادى لا يقدم لنا مثالا واحدا ، فيما اعلم ، لتجربة ناجحة فى التنمية اقتفت اثر التجربة الغربية فى النمو ، سواء اعتمدت على الملكية الفردية او ملكية الدولة ، نجحت فى نفس الوقت فى تجنب ظهور اختلالات اجتماعية كبيرة وفى تجنب بعض المظاهر المزعجة لسوء توزيع الدخل · أما التجربة الصينية ، التى تذكر عادة كمثال فريد للنجاح فى التخفيف من سوء توزيع الدخل ، فانها مثال يدعم هذا الرأى ولا يدحضه ، اذ ان الجانب الفريد فى التجربة الصينية ليس هو فقط ميلها الواضح الى عدالة التوزيع ، بل وأيضا ، وعلى الأخص ، انها تجربة صينية مائة فى المائة · فتبنى النموذج الغربى فى التنمية من جانب دولة غير غربية لا يتفق اذن مع الشكوى من أثر التنمية السيىء على توزيع الدخل · واذا نظر المرء بعين العطف والرضا الى عملية تغريب المجتمع العربى (التى كثيرا ما تسمى خطأ بالتمدين أو التحديث أو بناء مجتمع عصرى) فانه لا يصبح من حقه ، فى رأينا ، أن يشكو من ازدياد سوء توزيع الدخل ، ويصبح معرضا للاتهام بأنه ليس الا شخصا نافد الصبر · فأية درجة من التدهور فى توزيع الدخل قد يمكن تداركها فى وقت ما فى المستقبل · فرأس المال الأجنبى يمكن فى يوم ما تأميمه ، والضرائب يمكن فى المستقبل جعلها أكثر تصاعدية ، والأراضى يمكن أن يعاد توزيعها ·· الخ · أما الذى لا يمكن تداركه اذا سمحنا له أن يستمر لفترة طويلة من الزمن فهو التحلل الحضارى ، وتشويه شخصية الأمة · ومن ثم فأى نقد للسياسات الاقتصادية العربية الجديدة لابد أن يقوم أساسا من منطلق حضارى وليس اقتصاديا ·

وكما أن الحجج الاقتصادية لا تكفى وحدها لدحض سياسة الانفتاح الاقتصادى فانها لا تكفى أيضا فى نظرنا كأساس لرفض ما يدعو اليه بعض الاقتصاديين الأجانب من اقامة تعاون اقتصادى بين العرب واسرائيل · فكلاهما يجب أن يرفض بناء على اعتبارات حضارية وثقافية وليس بناء على الاعتبارات الاقتصادية فى الأساس · فاسرائيل فى نظر الاقتصادى ، ليست أكثر من دولة صغيرة ، قليلة السكان بالنسبة لمعظم البلاد العربية ولكنها حققت تقدما تكنولوجيا أكبر ، ومستوى أعلى من الدخل · ومن ثم قد يصعب على الاقتصادى أن يجد للتعاون الاقتصادى بين الدول العربية واسرائيل أضرارا أكبر من تلك المترتبة على فتح أبواب التجارة والاستثمار على مصراعيه بين الاقتصاد العربى وبين الاقتصاد الأوربى أو الأمريكى · فاذا عبر أحد عن مخاوفه من أن بعض الصناعات العربية قد لا تقوى على منافسة بعض الصناعات الاسرائيلية الأكثر كفاءة فقد يحتج بعض الاقتصاديين باثارة كل ما يقال عن مزايا التخصص والمنافسة وتقسيم العمل · واذا قلنا أن اسرائيل يمكن أن تصبح مجرد معبر تغزو عن طريقه رؤوس الأموال الامريكية المنطقة العربية ، قد يرد بعض الاقتصاديين ، كما قال مؤخرا بنت هانسن بأنه « ليس هناك ما يضطر العرب اذا قاموا بفتح أبواب التبادل بينهم وبين اسرائيل الى الغاء القيود الحالية المفروضة على استيراد رأس المال الأجنبى ، وعلى اقامة المشروعات الاقتصادية المملوكة للاجانب » ·

ولكن الحقيقة أن الاقتصادى بوصفه اقتصاديا هو من أسوأ من يمكن أن يقدم النصيحة حول قضية من هذا النوع ، اذ انه ليس فيما تحتويه جعبته من أدوات ما يمكنه من المقارنة بين سلعة أو خدمة ينتجها العامل الوطنى أو العامل الأجنبى ، أو بين سلعة تنتج باستخدام المدخرات الوطنية أو الأجنبية ، اذا تساوت النفقات والأسعار ، أو بين سلع تستجيب للأذواق الحالية للمستهلكين

وسلع تكاد تنحصر وظيفتها فى تغيير هذه الأذواق · كما انه ، بوصفه اقتصاديا ، غير قادرٌ على مناقشة ما اذا كانت القدرة السياسية على منع تدفق المشروعات والسلع الأجنبية على المنطقة العربية ، تزيد أو تنقص بابرام صلح مع اسرائيل · فهو لا يستطيع مثلا أن يدرك ، أو لا يريد أن يناقش ، ما اذا كان موقف سياسى معين فى قضية اسرائيل لابد أن يؤدى الى اضعاف قدرة العرب على انتهــاج سياسة اقتصادية عربية مستقلة تحمى بهــا الدول العربية أسواقها وصناعاتها · بل ان الاقتصادى ، رغم كل ما يزعم من اهتمامه بالرفاهية ، ليس فى الحقيقة مؤهلا للحكم على ما اذا كانت سلعة أو خدمة ما تزيد من الرفاهية الحقيقية للناس أو لا تزيدها ، جديرة حقا بالاقتناء أو غير جديرة به · ومن ثم فهو غير قادر على ادراك الخسارة المتضمنة فى تحول أذواق المستهلكين مثلا الى تفضيل زجاجة السفن أب على مشروب وطنى ، أو فى بناء الكازينوهات السياحية حول الهرم الأكبر ، أو على ادراك المذلة المتضمنة فى تفضيل المستهلك لسلعة اسرائيلية على سلعة عربية لمجرد أن الأولى أقل سعرا أو أكثر جودة ·

بمنطق مماثل يمكن لنا أيضا الرد على القائلين بأن صيغة انشاء المشروعات العربية المشتركة هى صيغة أصلح من الوحدة الاقتصادية الكاملة لتحقيق تعاون عربى فعال · فهذه المشروعات المشتركة قد تمثل حقا جرعات قوية من الاستثمار وترفع بالفعــل من معدل النمو ، ولكنها قد لا تساهم مساهمة تذكر فى تحقيق تكامل اقتصادى حقيقى بين الدول العربية ، أو فى التخفيف من درجة التبعية لرؤوس الأموال أو الأســواق الأجنبيــة ، بل وقد لا تؤدى بذاتها حتى الى تجنب تكرار نفس الصناعة فى أكثر من دولة عربية · فاقامة مشروع عربى مشترك فى السودان مثــلا لاستغلال امكانيات السودان الزراعية بالاستعانة بفائض رأس المال العربى والتكنولوجيا الغربية ، ولانتاج سلعة للتصدير الى خارج المنطقة العربية ، قد يكون من شأنها حقا تحسين ميزان المدفوعات

السودانى ، ورفع معدل التنمية فى السودان ، واتاحة فرصــة مجزية لاستثمار فائض الأموال العربية لدول النفط ، ولكنها قد لا تساهم مساهمة تذكر في تخفيض درجة اعتماد الدول العربية على الخارج فى استيراد المواد الغذائية ، أو فى تنويع الاقتصاد العربى • وقد يتصور قيام مشروع منافس له فى سوريا أو مصر ، يعتمد ايضا على الخــارج فى التكنولوجيا المطبقة وفى تسويق منتجاته • ومن ثم قد يتصــور أن يؤدى المشروع الى مزيد من التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة اكثر مما يؤدى الى تدعيم التكامل الاقتصادى بين الدول العربية نفسها • فتحقيق هذا الهدف الأخير لا يمكن تصوره الا عن طريق التنسيق الجـدى بين السياسات التجـارية والاستثمارية للدول العربية ، الأمر الذى يحتاج الى تدخل من غير الاقتصاديين •

ان اشارتنا فيما تقدم للشكوك حول صلاحية بعض السياسات الاقتصادية العربية الجارية تجـد تأييدا لها فى بعض ما كتبـه المؤرخ البريطانى الشهير ارنولد توينبى ، وهو بصدد تقييم التجارب التاريخية فى تلاقى حضــارات الغــرب بالحضارات الأخرى • فتوينبى يقتطف التجربة اليابانية كمثل من اكثر الأمثلة نجاحا ، أو أقلها فشلا ، لمواجهة الغزو الاقتصادى الغربى • فاذ اعترف اليابانيون بتفوق الغرب عليهم راحوا يعلمون أنفسهم كيفية مواجهة هذا الغزو باستخدام نفس الأسلحة الغربية • وهنا تبدو اليابان كما لو كانت قد نجحت حيث فشلت تجارب مشابهة قام بها أمثال محمد علي وجمال عبد الناصر فى مصر ، وكمال أتاتورك فى تركيا • ولكن توينبى يعتبر أن استجابة اليابان للتحدى قد فشلت في جانبين أساسيين • فهو يصفها أولا بأنها كانت اساسا « مقلدة » وليست خلاقة ، بحيث لم يكن يقدر لها ، حتى بفرض نجاحها ، أكثر من أن تؤدى فى النهاية الى مضاعفة كمية المنتجات المصنعة آليا والتى ابتدعها المجتمع المنقول عنه ، بدلا من أن تطلق عقال طاقات خلاقة جديدة من أعماق الناس • « ووجه الضعف الآخر

فى التجربة اليابانية » ، فى نظر توينبى ، هو « أن هذا النوع من الاستجابة لا يمكن بطبيعتــه أن يحقق الخلاص ، حتى مجـرد الخلاص فى هذا العالم الدنيوى ، الا لأقلية صغيرة من أفراد المجتمع · أما الغالبية فانهم ، فى مثل هذه التجربة ، لا يمكن أن يطمحوا ولا حتى الى أن يصبحوا أعضاء سلبيين فى داخل الطبقة المسيطرة فى الحضارة المنقول عنها · فمصيرهم لن يزيد على أن ينضموا الى صفوف البروليتاريا فى داخل هذه الحضارة » ·

ان هذين الخطرين هما بالضبط ما يتعين التحذير منه ونحن بصدد مناقشة السياسات الاقتصادية العربية الراهنة ومســتقبل التنمية العربية · فاذا نحن سمحنا لأنفسنا بالتمادى فى التقليد الأعمى وفتح باب التبــادل على مصراعيه ، فمصيرنا التحلـل الحضــارى · واذا تمادينا فى تشــجيع اســتهلاك السلع التى لا تتناسب نفقتها بأى وجه من الوجوه مع متوسط الدخول فى البلاد العربية ، فان الرخاء المادى لا يمكن أن يعود الا الى القلة ·

من يعتمد اقتصاديا على من ؟

اصارح القارىء بأننى رغم تعاطفى الشديد مع دعوة « الاعتماد على الذات » التى يحمل لواءها عدد من الاقتصاديين المصريين وعدد كبير من اقتصاديى العالم الثالث · فاننى أحيانا أتساءل : من هو الجدير حقا بأن توجه هذه الدعوة اليه : دول العالم الثالث ، بما فيها مصر ، أم الدول الصناعية نفسها ؟

وتجول بذهنى حينئذ صورة لا أشك فى أن كثيرا من القراء قد صادفها فى يوم من الأيام : وهى صورة خادمة نحيلة صغيرة السن تحمل طفلا لمخدومها ، ضخم الجثة بالنسبة لسنه ، يكاد يفوق فى حجمه ووزنه الخادمة التى تحمله ، ويكاد المرء أن يسأل نفسه : من هو الأجدر بأن يحمل الآخر ؟

هذه الخادمة الصغيرة النحيلة قد تقوم بأعمال لمخدوميها لا يتصور أحد أن بامكانها القيام بها ·· فهى بالاضافة الى السهر

على راحة « البيه الصغير » قد تطهو الطعام وتغسل الثياب وتنظف البيت · وتستمر هذه العلاقة الغريبة بين الخادمة ومخدوميها استنادا الى افتراض يتخذ كمسلمة من المسلمات ولكنه خاطىء من أساسه ، وهى أن هذه الخادمة « تعتمد اقتصاديا » على مخدوميها ، وقد يكون الأقرب الى الحقيقة أنهم « يعتمدون اقتصاديا » عليها · فهى قد تكون قادرة على كسب قوتها من مصدر آخر يدر عليها أجرا أكبر ويعمل اقل ، ولا يمنعها من ذلك الا استقرار هذا الاعتقاد الخاطىء فى وعيها : انها لا تستطيع الاستغناء عن الخدمة فى هذا البيت والا ماتت جوعا · ولا يدخر مخدومها من ناحية أخرى ، أى جهد فى ترسيخ هذا الاعتقاد لديها : فهى غبية شقية لا تصلح لشىء ، وهم يتحملونها على علاتها ، بدافع الانسانية وحدها · ولو قدر للفتاة المسكينة أن تسمع حديثهم الذى يجرى من وراء ظهرها وأن تفهمه لتركت خدمتهم لتوها ·

لا تختلف هذه العلاقة كثيرا ، فى رايى ، عن علاقة كثير من الدول الفقيرة ، المسماة بالنامية ، بالدول الصناعية الغنية ، المسماة بالمتقدمة ·

ليس هناك شك فى أن « المعونات » الاقتصادية لا تكف عن التدفق من الدول الغنية الى الدول الفقيرة ، سواء اتخذت صورة القروض أو المنح ، وهى تعطى دائما مقرونة بالزعم بأن الدافع اليها هو فى الأساس « دافع انسانى » ، أو على أقل تقدير بدافع « وحدة المصلحة » بين الدولة المانحة والدول المتلقية للمعونة ، حتى انطلت هذه الخدعة على قطاع عريض من الرأى العام فى كلا الدولتين ، وحتى رأينا من يقف مدافعا عن قيام دولة فقيرة كمصر بأحط الأعمال ، من الناحيتين السياسية والأخلاقية ، واحجامها عن القيام بأشرفها ، بدعوى اننا ان لم نفعل ذلك فاننا سوف نموت جوعا ، وذلك بسبب أننا « نعتمد اقتصاديا » على الولايات المتحدة ·

ان من المعروف أن جزءا كبيرا من غذائنا أصبح يأتى فى صـورة منح أو قروض من الولايات المتحدة ، وأن بعضـا من مشروعاتنا الحيوية ، كاصلاح نظام الصرف الصحى والتوسع فى مشروعات الكهرباء أو المواصلات ، اصبح يمـول بالمعونات الأجنبية · ولكن من المستحيل أن نتصور أن كل هـذه المعونات لا تحصل الدول المتقدمة لها على مقابل يزيد قيمته فى نظرها على ما تقدمه · اقول ان هذا مستحيل لأكثر من سبب · فهذه دول تقوم حضارتها كلها على حساب النفع والخسارة · ولم يقـدم لنا تاريخها أى سبب للاعتقاد بغلبة الدوافع الانسانية على تصرفاتها · وتاريخ المعونات الاقتصادية نفسها هو تاريخ تطور مصالح الدول التى تقوم بتقديمها ، فبدايتها هى بداية الحرب الباردة ، وهى تمنح وتمنع حسب حجم « التسهيلات » التى تقدمها الدول المتلقية للمعونة ، ورضـا الدول المقدمة لهـا عن تصرفاتها · وتوزيع المعونات الاقتصادية فى العالم لا يتفق مع درجة الحاجة بل مع درجة المصلحة ، وتوقيت منح العونة وحجبها يتفق اتفاقا مدهشا مع درجة « المرونة » أو « العناد » التى تبديها الدولة الفقيرة · والسلع المقدمة فى صورة معونة غالبا ما تتكون من سلع تجـد الدول الغنيـة صعوبة فى تصريفها ، وغالبـا ما تقترن المعونة بشروط تعود بالنفع الواضح على الدولة المقدمة لها ، كاتاحة فرص العمل لخبرائها أو مكاتبها الاستشارية أو سفنها أو كل هذا معا ·

بل انه حتى فى بعض المشروعات التى تقوم الدول الغنية بتمويلها ، وتتسم الحاجة اليها بطابع انسانى واضح ، كمشروع القضاء على مرض « عمى النهر » الذى يسبب اصابة ملايين من سكان دول غربى افريقيا بفقدان البصر ، راعنى ، عندما اتيحت لى فرصة التعرف عليه عن قرب ، أن اجد اصرار كل دولة من الدول الصناعية الكبـيرة المســاهمة فى تمويله على أن تحظى

شركاتها بعقود تزويد المشروع بالمبيدات أو الطائرات أو السيارات اللازمة لتنفيذه ٠

فاذا أضفنا الى ذلك المصالح العسكرية والسياسية يصبح الأمر أوضح من أن يحتاج الى نقاش ، ولا يبقى الا أن نرد على الذين يتساءلون : « وهل أمامنا بديل آخر ؟ انهم بالطبع يبغون تحقيق مصلحتهم ، ولكن لماذا لا تكون مصالحنا ومصالحهم مشتركة ومتطابقة ؟ » ٠

والرد على هذا التساؤل قدمه كثير من اقتصاديى العالم الثالث ، بما فى ذلك الاقتصاديون المصريون ، مرارا وتكرارا ، ولا مجال هنا للافاضة فيه ، وهو أن البديل موجود وممكن لو تحررت الارادة السياسية ٠ فالعمال عمالنا ، وما يقدمونه الينا من رأس مال هو فى الجزء الأكبر منه « بضاعتنا ردت الينا » ، وجزء كبير مما يسمى بالمعونات الفنية أو عنصر الادارة ، التى يزعم افتقارنا اليها ، يمكننا تدبيره وتنميته من مواردنا البشرية ، وجزء آخر منه لا حاجة لنا به أصلا ، والجزء الباقى ، الذى لا يتوافر لدينا ونحتاج حقيقة اليه ، يمكننا الحصول عليه بشروط أفضل لو استعدنا حريتنا فى المساومة ، أو بعبارة أخرى لو أدركنا مدى اعتمادهم هم علينا ٠ أما الخراب الذى يعيروننا به ويقولون أنهم جاءوا لانتشالنا منه ، فهو فى الأساس من صنعهم ، مما لا أريد الآن الخوض فيه ٠

بل أنه قد لا يكون من المبالغة القول بأن السبب الأساسى وراء نجاح اسرائيل فى تحقيق أهدافها حيث نفشل فى تحقيق أهدافنا ، واستمرارها فى العربدة حيث نقنع باطلاق عبارات الشجب ، انما يكمن فى ادراك الاسرائيليين لهذه الحقيقة : « اعتماد الغير عليهم » وحاجته اليهم ، واستغلال الاسرائيليين لهذه الحقيقة الى آخر دولار وآخر طلقة مدفع ٠

أما نحن فقد استقر في وعينا ، كما استقر فى وعى الخادمة الصغيرة النحيلة ، انه لا بديل أمامنا الا الاشتغال فى خدمتهم ، نقدم لهم « التسهيلات » الحربية ، بل ونحارب بالنيابة عنهم ، ونصادق أصدقاءهم ، ونتنكر لأشقائنا وقضايانا · فاذا حـاول بعضنا التذكير بأن هذا ليس هو المصير الوحيد الممكن ، هبوا صارخين في وجوهنا : « انما أنتم عبيد احساننا » وقبلنا نحن هذا الوصف الظالم ورددناه حتى أعيانا ترديده ، فانهلنا على أنفسنا بالتحقير وتصغير الشأن · فنحن كسالى لا نعمل ، بينما تشيد فنادقهم ومساكنهم سواعد عمالنا ، ونحن بطبيعتنا لا نميل الى التجديد والابداع ، ولا نقدر على الاختراع ، ولا نجيد الادارة ، حتى لو تعلق الأمر بتنظيف مطار أو ادارة كافيتريا أو تسيير قطار ، فى الوقت الذى تمتلىء مكاتب المنظمات الدولية ، وهيئات المعونة نفسها بخبرائنا وفنيينا ، وشركاتهم بمهندسينا ومحاسبينا ، ومستشفياتهم بأطبائنا ، وجامعاتهم بأسـاتذتنا · ونحن عاجزون عن الادخار وتعبئة رءوس الأموال اللازمة للاستثمار ، وفروع بنوكهم لا تعمل الا بأموالنا ، والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى يدوران بأموال اشقائنا ·

وباختصار اننا لا نكف عن سماع وترديد القول بأننا « نعتمد اقتصاديا عليهـم » ، فى الوقت الذى لا يعكـر صفو حياتنا الا جثوهم على ظهورنا ·

فلنقرأ فى ضوء هذا كله ، ذلك الخبر الصغير الذى نشرته صحيفة « انترناشونال هيرالد تريبيون » فى ٦ اكتوبر ١٩٨٢ ، تحت العنوان التالى : « الولايات المتحدة تحث السـعودية على مساعدة القاهرة فى انتاج الطائرات النفاثة » يقول الخبر بالنص : « تقـوم الحكومة الامريكية فى الوقت الحاضر بحث المملكـة السعودية على اقراض مصر مبلغ ٢ بليون دولار (الفى مليون) لصنع طائرات حربية أمريكية فى أرضها وتزود بها الدول الصديقة

فى الشرق الأوسط والخليج · كما أفصحت عن ذلك تصريحات موظفين رسميين فى الحكومة الامريكية · وتشمل الخطة دعوة الدول الصديقة فى الخليج كالبحرين الى قبول طائرات نورثروب الحربية من طراز (اف ـ ٥ ج) على سبيل المثال ، على أن يقوم بانتاجها مصنع يقام فى مصر ، وتقوم الولايات المتحدة بتقديم التصميمات والآلات المحركة والخدمات الهندسية ، مع احتفاظ الولايات المتحدة بأساليب الانتاج شديدة السرية دون البوح بها ، بينما تحصل مصر على الخبرة اللازمة لصناعة الطائرات الحربية الحديثة » ·

ثم يضيف الخبر : « ان قيام الحكومة الامريكية باعطاء الاذن ببيع أسلحة للبلاد العربية تبلغ قيمتها آلاف الملايين من الدولارات قد جعل مقاولى السلاح الامريكيين يتدافعون للحصول على العقود · فمثلا يقوم تنافس شديد بين شركة نورثروب مع شركة جنرال داياميكس للحصول على عقود توريد طائرات (اف ـ اكس) لدول الخليج · كذلك تعرض شركة نورثروب طائراتها من طراز (اف ـ ٥ ج) المسمى (القرش ـ النمر) tiger-shark بينما تحاول شركة جنرال داينامكس أن تبيع طرازا معدلا ، صنف على أنه من مستوى أدنى ، من طائراتها من طراز (اف ـ ١٦) المسمى (اف ـ ١٦ ـ ج ٧٩) ، وتبدو فرص البيع للدول العربية الغنية بالنفط ، كالبحرين والكويت وقطر ، فرصا جذابة بشكل خاص ، فى نظر الشركات الامريكية المنتجة للطائرات · وقد وافقت البحرين بالفعل على شراء أربع طائرات من طراز (اف ـ اكس) كجزء من صفقة سلاح مع الولايات المتحدة قيمتها ١٨٠ مليون دولار · وقد بررت وزارة الدفاع الامريكية الصفقة المقترحة لبيع طائرات من طراز (اف ـ ٥ ج) للبحرين ، بأن البحرين عضو فى مجلس التعاون الخليجى المنشأ حديثا ، ومن ثم فهى تسعى للحصول على بعض وسائل الدفاع المتواضعة فى هذا الاطار » ·

ومعنى الخبر أن المملكة السعودية يجرى « حثها » على التنازل عن ألفى مليون من الدولارات لشركات السلاح الأمريكية ، فى مقابل أن تزود هذه الشركات مصر بالمعدات والتصميمات اللازمة لانتاج بعض الطائرات الحربية ، على أن يعتبر هذا المبلغ قرضا لمصر تسدده وتدفع فوائده للسعودية ، ثم تقوم مصر ببيع هذه الطائرات لدول كالبحرين والكويت وقطر وتسدد من ثمنها قيمة ما تستورده من هذه الشركات الامريكية من مستلزمات الانتاج أو المعرفة الفنية ٠

وللمرء أن يتساءل عن النفع العائد على السعودية أو دول الخليج الأخرى أو مصر من هذه الصفقة ٠ فالنفع الاقتصادى والسياسى فى كل حالة من الحالات مشكوك فيه الى حد كبير

فمنفعة السعودية الاقتصادية تتوقف على حجم الفائدة التى تحصل عليها من مصر وشروط السداد ، ومن المشكوك فيه أن يكون هذا أو ذاك أفضل للسعودية من أى استخدام آخر يمكن أن يوجه اليه هذا المبلغ ، اذ أن قدرة مصر المالية لا تسمح بذلك ٠ والمنفعة الاقتصادية التى تعود على دول الخليج التى تقوم بشراء الطائرات هى ، على حد تعبير الاقتصاديين ، منفعة سالبة ، اذ ستضطر هذه البلاد الى شراء ما لا نفع لها فيه باسم عضويتها فى « مجلس التعاون الخليجى » ٠

والمنفعة السياسية التى تعود على السعودية وسائر دول الخليج تتمثل فى الحصول على حماية مشكوك فى جدواها أو ضرورتها من عدو حقيقى أو موهوم لم يصبح عدوا لهذه الدول الا بسبب صداقة هذه الدول للولايات المتحدة ٠ بل ومن الممكن القول بأن قيام هذه الدول بشراء الطائرات قد يخلق خطرا لم يكن قائما بدلا من أن يصد خطرا كان قائما من قبل ٠

أما المنفعة الاقتصادية التى يمكن أن تعود على مصر من هذه الصفقة فتتوقف على عدة أمور لا ندرى عنها شيئا لأنه لا يقال

لنا عن مثل هذه الأمور شيء . فهي تتوقف في الأساس على سعر بيع الطائرات بالمقارنة بما تقتضيه الشركات الامريكية من مصر مقابل ما تورده لها من مستلزمات الانتاج ، وكيفية اقتسام الفارق بين العائد والنفقات بين مصر وهذه الشركات ، وعلى مقدار ما تساهم به مصر من أصول عينية في رأس المال ، كالأرض أو مباني المصنع ، وكيفية حساب قيمة هذه الأصول ومقدار مساهمة المصنع في خلق فرص جديدة للعمل ، ومدى النفع من الخبرة التي يمكن أن تتاح لمصر في هذا النوع من الانتاج ومدى صلاحيته للاستخدام في فروع أخرى أكثر ـــلـــ برفاهية المصريين . على أنه أيا كان حجم هذه التقريرات فالراجح عندي أن ما سوف تقدمه مصر من أصول عينية وخبرات وعمال لاقامة مصنع للطائرات الحربية كان من الأجدى ، اجتماعيا واقتصاديا ، توجيهه الى انتاج سلع ضرورية لاستهلاك المصريين ، تشبع حاجات أكثر الحاحا وتخلق سوقا أكبر لمواد أولية أو سلع وسيطة تنتج في مصر وطلبا أكبر على العمالة المصرية . وان ما تفقده مصر من جراء تحويل هذه الأصول من أمثال هذه السلع الى الانتاج الحربي لا يعوضه مجرد أن تمويل هذا الانتاج الحربي ، أو جزء منه ، يتم عن طريق قرض المملكة السعودية .

ان النفع الاقتصادي والسياسي العائد على الأطراف العربيه في المشروع هو اذن ، على أحسن الفروض ، أمر مشكوك فيه ، أما غير المشكوك فيه فهو النفع العائد على الشركات الامريكية الموردة للمعدات والخبرة الفنية ، والتي « تتنافس تنافسا شديدا » على حد تعبير الهيرالد تريبيون ، على الحصول على العقود والتي تجد في هذه الفرص « فرصا جذابة بوجه خاص » .

في ضوء ما تقدم يحق لنا أن نتساءل : لمن يا ترى خطرت هذه الفكرة الجهنمية أول ما خطرت ، السعودية أم الكويت أم مصر ، أم شركات السلاح الامريكية ؟ فاذا كانت الفكرة أمريكية كما هو راجح ،اذ لم نسمع من المسئولين المصريين ذكرا لها أو

وعدا بتحقيقها ، فكيف غابت هذه الفكرة العبقرية عنا ؟ ولماذا يا ترى لم يسمح لتردى العلاقات السياسية بين مصر والمملكة السعودية بسبب اتفاقية كامب ديفيد ، بتعطيل سير الصفقة ؟ أم انها اعتبارات مصلحة شركات السلاح الامريكية التى يجب أن تجب كل اعتبار آخر ؟

أو فلنفرض أن مصر رفضت الفكرة من أساسها ، استنادا الى رغبتها فى استخدام القرض السعودى استخداما أكثر جدوى أو الى عدم رغبتها فى أن يكون « رخاؤها » قائما على صناعة السلاح ، أو رفضها أن تبدد شقيقتها السعودية أموالها فيما لا ينفع ، أو عدم رغبتها فى قتل أشقائها الايرانيين أو لأى اعتبار آخر ، اقتصادى أو غير اقتصادى ، فمن هو الخاسر يا ترى ؟ مصر أم شركات السلاح الامريكية ؟

فى ضوء هذا يحق للمرء أن يتساءل : من الذى يعتمد اقتصاديا على من ؟

من صــور الغــزو الثقافى

من بين ما أصاب العرب من بلايا ، وهى كثيرة ، اجبارهم عن وعى منهم أو عن غير وعى ، على قبول مصنفات عقلية ، لا هى من اختراعهم ، ولا هى أكثر المصنفات تعبيرا عن آمالهم ومطامحهم أو فكرتهم عن أنفسهم ٠

لقد أجبر العرب ، مثلا ، على قبــول اصــطلاح « الشرق الأوسط » كتعبير عن منطقة جغرافية يتكون معظمها حقا من بلاد عربية ، ولكنها لا تشمل كل البلاد العربية ، وتشمل بعض البلاد الاسلامية ، ولكن ليس كلها ، كما تشـمل بلادا لا هى بالعربية ولا بالاسلامية ، ولا يجمعها كلها الا أنها بلاد ذات مغزى جغرافى او استراتيجى أو سياسى فى نظر الدول الغربية وحدها ٠ فاذا كان من المفهوم أن يشير الغربيون الى بلادنا على أنها من الشرق الأوسط ، فان من غير المقبول أن نصف مشكلتنا مع اسرائيل بأنها « أزمة الشرق الأوسط » أو ندرس لطلبتنا مقررات تحمل عناوين مثل « اقتصاديات الشرق الأوسط » ٠٠ الخ ٠

وقد يكون من المناسب هنا أن أعيد تذكير القارىء بقبولنا ببساطة وصف أنفسنا بذلك الوصف المهين « البلاد المتخلفة » لمجرد أن متوسط الدخل عندنا يقل كثيرا عنه فى الولايات المتحدة ، ناسين انه من خلال تكرار استعمال مثل هذه الأفكار والمصطلحات ترسخ بالتدريج فكـرة العربى عن نفسـه وعن بلاده ، ويصبح التخلص مما قبلناه فى البداية من باب الحياء أو الاستسهال ، عسيرا حتى ليحتـاج الى ما لا يقـل عن الثـورة النفسية أو السياسية ٠

وكم يحن المرء أحيانا الى أيـام فى بداية الخمسينات فى مصر ، قام فيها الشباب بمحو الكلمات الأجنبية من واجهـات المحلات التجارية تعبيرا عن سخطهم على الاحتلال ٠ قد يبتسـم المراقبون الأجانب وبعض العقلاء منا اشفاقا وسخرية من سذاجة مثل هذا التصرف ، فالاحتلال شىء ولغتـه شىء آخر ، ولكن لا يمكن أن نتجاهل ما كانت تعبر عنه هذه التصرفات من شحنات عاطفية ثمينة يكفى لادراك أهميتها أن نتذكر أن التجار كانوا فى نفس الفترة ، واستجابة لنفس العاطفة ، يقومون بمحو عبارة « صنع فى بريطانيا » أو فى غيرها من الدول الأجنبية ، واضعين مكانها عبارة « صنع فى مصر » لضمان تصريف السلع ٠

ومنذ أسابيع قليلة حضرت مؤتمرا عقد فى جزيرة رودس تدشينا لمركز جديد أنشأته الحكومة اليونانية « لدراسات الشرق الأوسط والبحـر المتوسط » ودعت اليه مجموعة من الأسـاتذة المشتغلين بالشئون الاقتصادية والسياسية والثقافية للمنطقة فى الجامعات العربية وجامعات أوربا وأمريكا ٠ وليست هناك غضاضة بطبيعة الحال فى أن ينشأ مركز أو يعقد مؤتمر لمناقشة موضوعات تتعلق بأية منطقة جغرافية حتى وان ضمت شعوبا وأمما غير متجانسة ، ما دام الباحثون على ادراك تام بما بين دول هـذه المنطقة من تفاوت واختلاف ٠ ونحن لا نطرح جانبا كتابا يتناول

العالم ككل كوحدة ، لمجرد أن العالم يتكون من أمم غير متجانسة ومتفاوتة الظروف والأحوال ، ولكننا نكون على حق اذا أهملنا كتابا يحاول أن يوهمنا بأننا نعيش فى عالم يسوده الانسجام ، ويدعو الى التضامن بين شعوب تتضارب مصالحها ، ويتكلم وكان الهدف واحد والآمال واحدة ٠

لهذا راعنى أن المتحدثين فى هذا المؤتمر سواء كان الموضوع هو الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة ، أخذوا يتفننون واحدا بعد الآخر ، بما بين دول البحر المتوسط من تشابه وصداقات ٠ فالمؤرخ يعود بنا الى ما قبل الميلاد ليتكلم عن العلاقات الوطيدة بين اليونان ودول شمالى افريقيا وشرقى البحر المتوسط ، واستاذ الفلسفة يتكلم عن أوجه الالتقاء وأوجه الشبه بين الفلسفتين اليونانية والاسلامية ، بل وصل بعض المتحدثين الى حد الكلام عن وجود ثقافة واحدة لدول البحر المتوسط ٠ وساد المؤتمر اتفاق ضمنى على عدم تعكير جو الاجتماع بذكر النزاع بين العرب واسرائيل ، مع انه نزاع اساسى بين دول البحر المتوسط ، أو بذكر تاريخ العلاقات الفرنسية أو الايطالية مع دول المغرب العربى أو بسوريا ولبنان ، مع انه أقرب الينا بكثير من تاريخ اليونان القديم ، ولا تزال اثاره ظاهرة على سطح الحياة الاجتماعية لهذه الدول وعلى لسان سكانها ٠

ولا يمكن لمن يحضر مثل هذه المؤتمرات الا أن تثور بذهنه شكوك قوية حول الدور الذى يلعبه هذه الأيام مثقف العالم الثالث ٠ فهو رجل ينتسب فى العادة الى الصفوة الاجتماعية فى الدولة التى ينتمى اسما اليها وينتمى فكريا وروحيا الى غيرها ٠ يدعى الى مؤتمر فى فندق فاخر فى جزيرة جميلة فيسرع بالقبول ، فاذا كان الموضوع هو العلاقات الوثيقة بين دول البحر المتوسط أخرج من جعبته ما يناسب المقام ولا يغضب صاحب المادبة ٠ فاذا كان مشتغلا بالفلسفة فلابد انه واجد فى تاريخ الفلسفة ما يؤكد

هذه العلاقات الوثيقة ، واذا كان اقتصاديا لم تعزه الاحصاءات عن ازدياد حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة بين شمال البحر المتوسط وجنوبه • وليس هنــاك مبــرر للمبالغة فى القلق حول وجود بعض الصراعات هنا وهناك ، فالسكوت هنا من ذهب ، ولن يفسر هذا السكوت على أية حال على انه قبول للوجــود الاسرائيلى ، ولن يزيد سكوته من سحق الثقافة الفرنسية لثقافة أهل المغرب العربى • وهكذا يتحول مثقف العالم الثالث الى عامــل أجير لدى صانعى السياسة ، يبيــع المعرفة لمن يريدها بصرف النظر عما تستخدم فيه ، كما يبيــع صمته ، بشرط أن يثبت من حين لآخر ، ولو بعبارات لا معنى لها ، انه قادر على الكلام •

ومثقفو العالم الثالث ، اذ تنتمى تخصصاتهم فى الغالب الى العلوم الاجتماعية والانسانية ، يجدون من السهل أن يجاروا النغمة السائدة أو المطلوبة اذا شاءوا ، بسبب ما تعانيه هــذه التخصصات من قلة حظها من الدقة والاحكام • ففى كل قضية هناك الرأى وعكسه ، وحجة هذا الرأى لا تقل قوة عن حجة الرأى المعاكس ، فيصبح المجال واسعا أمام صاحب الهوى لأن يختــار من الآراء المطروحة ما يلائم هواه ويناسب مقتضى الحال •

على أن من الظلم أن نرد ميل المثقف غير الملتزم الى اتخاذ موقف مهادن فى المحافل الدولية الى مجرد الرغبة فى التمتــع بمزايا مادية أو فى رؤية بلاد العالم • فمثقفو العــالم الثالث ليسوا مجرد أفراد طبقــة محظوظة اجتماعيــا أصابتهم الميــول الاستهلاكية لهذه الطبقة ، بل هم أيضــا أصحاب حرفة يشوقهم من حين لآخر ممارستها طبقا للاصول المعترف بها فى أكثر البلاد تقدما فيها • وهم فى بلادهم محرومون الى حد كبير من هذه الممارسة بسبب حداثةِ عهد بلادهم بها ، أو لعدم تأصل تقاليد

هذه الحرفة وطقوسها فيها ، أو لقلة الطلب على خدماتهم أصلا ·
والمثقف يتوق الى الكلام فى علمه باللغة التى تعلم بها هذا العلم ،
وهى عادة غير لغة بلاده ، والى أن يحظى بالاعتراف بمكانته
ممن يحترم شهادته · فهو يخشى اذا جاهر علماء الغرب برفضه
أن يحرم من مجالستهم ، ويختفى اسمه من دورياتهم ، والا يدعى
بعد الآن الى ما يعقدون من مؤتمرات · ويزيد من صعوبة المقاومة
أن كثيرا من أهل بلاده قد انضموا نفسيا هم أنفسهم الى معسكر
الأعداء فأصبح حكمهم على علماء بلادهم مستمدا من حكم الغربيين
عليهم · فمن رفعه هؤلاء رفعوه ومن حقره الغربيون حقروه ·
فاذا باستمرار المثقف العربى فى بلده ، يكتب بلغتها ويتحدث
عن مشكلاتها هى لا عن مشكلات الدول الصناعية ، بلغة تخلو
من التعالى وحب الظهور ، ويفهمها الطالب البسيط والقارىء
العادى ، وعينه على ما ينفع أهله لا على ما يرضى عنه الأجنبى ،
اذا بذلك يصبح ضربا من البطولة ، بينما قد لا يكون هذا فى
خارج هذه البلاد أكثر من الممارسة اليومية الطبيعية للكاتب أو
الأستاذ الجامعى العادى ·

كذلك قد يبررّ المثقف غير الملتزم موقفه المتهادن بقوله ان
من الخطأ الانعزال وترك الحلبة يصول فيها العدو ويجول ، بل لابد
من التصدى له واظهار خطئه ومحاولة كسب الرأى العام العالمى
الى صفنا ، وهذا يتطلب بعض الكياسة والمهادنة · من ذلك
ما رأينا فى الشهور الأخيرة من قبول بعض مثقفينا الدخول فى
حوار مع بعض المثقفين الاسرائيليين على صفحات الجرائد والكتب ،
أو فى الندوات التليفزيونية ، حيث يدير الحوار أشخاص يتظاهرون
بالحياد وبالرغبة فى أن يسود السلام أطراف النزاع دون تفضيل
لأحد على الآخر · ولكن الذى يحدث هو أن يتورط الطرف العربى
فى اجابة على أسئلة اختيرت كلها من وجهة النظر الأخرى ، فلا
تثار النقاط الحاسمة لأن الطرف الآخر ومدير الحوار لا يرغبان
فى اثارتها · ويترك الحوار لدى المستمع المحايد حقا انطباعا

بأن السلام ممكن لو ترك الأمر للمثقفين « والعقلاء » ، وبأن عودة العلاقات الطبيعية ممكنــة لولا عنـاد المتاجرين بعواطف الناس ومشاعر الغوغاء · والحقيقة أن مشاعر « الغوغاء » ، فى مثل قضية العرب واسرائيل ، هى اقرب الى ادراك الخطر الحقيقى من السلام ، وهو خطر غزو جديد أكثر فعالية مما سبقه لثقافة العرب وقيمهم من جانب ثقافة وقيم مغايرة ، وهو خطر العامة أقدر على ادراكه من الصفوة المستغربة ·

وقد يقال وما ضر أهل البلاد المتقدمة من مقاطعتنا لمؤتمراتهم ورفضنا الحوار معهم وانغلاقنا على انفسنا ؟ ان الضرر لن يعود الا علينا نحن ، فنحن الأحوج اليهم وما هم بحاجة الينا ·

وليس هناك ما هو ابعد عن الحقيقة من هذا القول · فدول العالم الصناعى لا تستطيع أن تستمر الى ما لا نهاية فى تبادل سلعها مع بعضها البعض ، وقد كادت أسواقهم تتشبع بالسلع تافهة القيمة التى يحاولون بشق الأنفس تصريفها · وأكبر احتياطى للاستهلاك هو فى بلاد العالم الثالث التى لم يتم تدريبها بعد على استهلاك الاف من السلع الجديدة · فحجم استهلاكها من السيارات مثلا ما زال منخفضا انخفاضا مزعجا ومبشرا ، فى نفس الوقت ، بمستقبل باهـر لصناعة السيارات · وأبناؤها لم يتعلموا بعـد ضرورة تنظيف الأسنان بالفرشاة قبـل النوم وبعـده ، ومن ثم لا يزال هناك مجـال فسيح لتصريف كميـات هائلة من مختلف أصناف معجون الأسنان ·· الخ · انهم هم المحتاجون الى حوار مهمـا تظاهروا بعكس ذلك · ولا عجب فى أن اقسى الضربات التى وجهت الى قوى المعارضة فى دول العالم الثالث كانت هى الموجهة الى القوى التى ترفض الحوار أصلا·

ان ما يسمى بالحوار العربى الاوربى مثلا ، ليس اختراعا عربيا ، بل هو فكرة اوربية ، والطرف العربى فيه لا يأخذه مأخذ الجد كما يأخذه الأوربى · ولا يجب أن نعود هنا فنصب اللوم

على العربى ونتهمه بقلة الكفاءة وقلة الجدية ، ونقارن بين موقفه من الحوار وموقف الأوربى ، كما تعودنا أن نقرأ ونسمع لسنوات طويلة · فاذا كان جزء من هذا يرجع الى بعض التهاون ، فان التهاون والاستهتار كثيرا ما يكونان آخر ما فى جعبة المستضعف من وسائل المقاومة · والأوربى مصمم بعناد على الاستمرار فى الحوار ، شيمة البائع العنيد فى مواجهة مشتر لا يرى بالضبط أين منفعته من الصفقة · فالاوربى يريد أكبر قدر ممكن من فوائض أموال النفط العربية ، وأكبر قدر ممكن من الامتيازات لاستثماراته فى الدول العربية ، ومن التبادل التجارى غير المتكافىء معها · والعربى لا يعرف بالضبط ماذا يطلب ، فالذى يحتاجه حقيقة ليس فى حوزة الأجنبى ، وان كان فى حوزته لا يقبل التخلى عنه ·

ومن أكثر وسائل الغزو الثقافى لبلاد العالم الثالث فعالية ، وان اتخذت صورة غاية فى البراءة ، اصابة مثقفى هذه البلاد بالشلل عن طريق استغراقهم فى أعمال لا تساهم أية مساهمة فى التطور الفكرى المستقل لهذه البلاد ، وتربط مثقفيها بعجلة الفكر الغربى تحت شعار التنمية ·

وتقوم المؤسسات الدولية فى هذا المجال بأكبر دور ، وانضم اليها فى السنوات الأخيرة ، وبنشاط ملحوظ ، مكاتب الاستشارة والخبرة الأجنبية وبعض الجامعات والمؤسسات الامريكية والاوربية · اذ تشترى هذه المؤسسات خدمات اخصائى العالم الثالث ، خاصة فى العلوم الاجتماعية ، بمرتبات خيالية ، ويمنحون من المزايا المادية والعينية ما يزيد من انفصالهم النفسى عن شعوبهم ، ويستدرجون الى رحلات حول العالم يحوطها الكثير من وسائل الراحة والاغراء المادى · ويكلفون خلال ذلك بأعمال محترمة فى ظاهرها ، بل وكثيرا ما يكلفون بدراسات تبدو وثيقة الصلة بمشاكل شعوبهم ، وذات أثر فى تنميتها ، ولكن الاطار الفكرى الذى يحدد ابتداء لهذه الدراسات ليس من اختيارهم

وينسى الاخصائى ، فى غمار جمعه للمعلومات والبيانات وتصنيفها والتعليق عليها ، التساؤل عن الجدوى الحقيقية لما يقوم به ، وعما اذا كانت أهم مشكلات بلاده قد سقطت سهوا من الحساب · ويسيطر عليه الوهم بأن أى عمل علمى ، ما دام يؤديه بكفاءة ، لابد أن يكون ذا نفع فى النهاية وان طال الانتظار · فاذا ساورته الشكوك أحيانا عن جدوى ما يقوم به : سرعان ما يطمئنه ما يستقبل به من احترام فى المؤتمرات الدولية وفى الفنادق الفاخرة على السواء ، واقبال دور النشر العالمية على نشر دراساته ما دامت تحمل اسم المنظمة الدولية أو المؤسسة الامريكية ذائعة الصيت ، بل واحترام أهل بلده أنفسهم لدى رؤيتهم له يحظى باحترام هذه المؤسسات ·

وكم رأينا من مثقفى العالم الثالث الذين بدت منهم مظاهر النبوغ والألمعية ، أو بوادر المعارضة والسخط على ما يجرى فى بلادهم ، تتلقفهم المؤسسات الدولية والأجنبية بترحيب بالغ ، وتعرض عليهم ، ليس فقط أعلى المرتبات ، بل وأحيانا اختيار نوع العمل الذى يحبون القيام به · فيصيب المثقف التمزق بين الاستسلام لعطف الأجنبى وكرمه وما يبدو من حكومة بلده من جحود (وهى أعجز من أن تكرم أو تجحد) · وما أسهل أن يبرر تفضيله للهجرة أمام نفسه ومعارفه : فما هو الذى ينتظره فى بلده وقنوات التعبير الحر مغلقة ، والأعمال التى يطلب منه القيام بها أقل من قدره ، فضلا عما يقدم له من مرتب هزيل ؟ وهجرته على كل حال مؤقتة اذ سوف يقيم فى الخارج فقط ريثما تنصلح الأحوال ، وحتى تكتسب بلاده القدرة على التمييز بين المجد والمهمل ، والعالم والجاهل · ولكن السنوات تمر والأحوال لا تنصلح ، ليس بالضبط لأن مثقفينا قد هاجروا ، فامثالهم ومن هم أفضل منهم لم يهاجروا ، ولكن لأن الذى أفسد من هاجر أفسد أيضا من لم يهاجر ·

التبعية الفكرية .. فى دراساتنا الاقتصـــادية (*)

ان ما يسمى « بالتبعية الفكرية » فى المجتمعـات المسماة « بالنامية » هو فى رأيى نتاج طبيعى لمناخ عام يتسم بالتبعية فى مختلف جوانب حياتنا : السياسية والاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافية . فنحن « تابعون » بكـل معنى الكلمـة فى كل هـذه الجوانب . ولو كان الأمر غير ذلك فى حياتنا الفكرية لكان موجبا للاستغراب الشديد . اذ كيف لمجتمع بلغ هذا الحد من فقدان الثقة بنفسه ، ومن تسليم مقاليد الأمر الى الأجنبى ، ومن الانبهار بلا تحفظ بمنجزات الغرب التكنولوجية والفكرية على السواء ،

(*) بحث قـدم لنـدوة « اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى » التى نظمها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة (فبراير ١٩٨٣) .

ومن التسليم بتفوق العقل الغربى والتنظيم الاجتماعى والسياسى الغربى ، ومن التسليم باستحالة التنمية دون الاعتماد على رأس المال الغربى ، كيف يمكن لمجتمع هذا حاله أن يكون مبدعا وخلاقا فى الدراسات الاجتماعية ؟ ان اقصى ما يمكن أن ننتظره من علماء الاجتماع لدينا ، فى مناخ اجتماعى هذه سماته ، هو انتاج دراسات تطبيقية قد يتسم بعضها بالدقة والاستقصاء ، ودراسات نظرية قد يتسم بعضها بالوضوح والاتساق ولكنها جميعا تفتقر الى الابتكار الحقيقى ، سواء تعلق هذا الابتكار باتباع منهج جديد فى البحث ، أو باثارة الشك فى بعض المسلمات ، أو بتقديم تفسير جديد لظاهرة اجتماعية معقدة ٠

١ ـ النقل المباشر :

ومظاهر التبعية فى الدراسات الاجتماعية فى دول العالم الثالث متعددة ، وان كانت تختلف فى درجة وضوحها وسهولة أو صعوبة التخلص منها ، وسوف أستمد معظم امثلتى من الدراسات الاقتصادية التى أعرفها أكثر مما أعرف غيرها ٠

فمن أكثر صور هذه التبعية وضوحا وسذاجة ، إتجاه الدراسات الاجتماعية احيانا الى الاهتمام بقضايا نظرية أو تطبيقية قد تكون ذات أهمية فى بلد المنشأ ولكنها تفتقر الى هذه الأهمية فى البلاد الناقلة ٠ فالتاريخ الاقتصادى لأوربا أو الولايات المتحدة قد يحتل أهمية أكبر فى الدراسات الاقتصادية فى بعض دول العالم الثالث من تاريخ هذه الدول نفسها ، وتحتل نظريات توازن المشروع فى ظل المنافسة الحرة أو المنافسة الاحتكارية أهمية كبيرة بينما يغفل الاقتصاديون عن مناقشة قضايا القطاع العام وطرق تنظيمه وادارته ونظام التسعير فيه حتى حين يكون لهذا القطاع الغلبة على النشاط الاقتصادى ٠ وفى الكتابة عن تاريخ الفكر الاقتصادى نرى اقتصاديينا يتتبعون تطور هذا الفكر منذ

أفلاطون ولدى سانت توماس الاكوينى ، على ضحالة الفكـر الاقتصادى لدى الاثنين ، وقد يغفلون اغفـالا تاما مسـاهمة ابن خلدون على الرغم من غنى مقدمته بالتحليل الاقتصـادي البحت ٠

أما الظاهرة الأكثر شـيوعا فهى النقـل المباشر للنظريات العامة دون إعمال الفكر فى مدى انطباقها أو ملاءمتها للمجتمع الذى تنقل اليه ، ودون محاولة جدية لايراد ما يجب ايراده على هذه النظريات من تحفظات لدى نقلها من مجتمع لآخر ٠ ويظهر هذا فى علم الاقتصاد فى طريقة تناولنا وشرحنا وتدريسنا لمختلف أجزاء النظرية الاقتصادية ، من نظرية الثمن الى نظرية التوزيع الى نظرية التوازن الكلى ، حيث يكاد يكون هذا التناول صورة طبق الأصل لطريقة تناولها فى الغرب ، وكأن مارشال أو كينز كان يمكن لهما أن يصوغا نفس النظريات لو قدر لهما أن ينتسبا الى دولة من دول العالم الثالث ، فيتجردان ، كما تجردا ، من تدخل العوامل السياسية وأثر المؤسسات الاجتماعية السائدة ، ويفترضان ، كما افترضا ، سيادة المنافسة الكاملة فى حالة الأول وانتشار البطالة غير المقنعة فى حالة الثانى ٠ وهكذا تكاد تنحصر مناقشة المشكلات الاقتصادية للعالم الثالث فى مقررات أو كتب خاصة تسمى بنظرية « التنمية أو التخلف الاقتصادى » وكأن هذه الدول تشكل « استثناء » كبيرا يؤمل أن يزول فى وقت ما فى المستقبل ٠ بل انه حتى عند مناقشة مشكلات التخلف والتنمية ، يميل اقتصاديونا ، بكل أسف ، الى التفكير فى نفس الاطر الفكرية المحددة سلفا من جانب كتاب الغرب أو الشرق ٠ فنحن اما ننتمى الى مرحلة من مراحل « روستو » فى النمو الاقتصادى ، أو الى « نمط الانتاج الآسيوى » الذى قال به ماركس ٠ ونحن على أى حال ننتمى الى « عالم ثالث » بصرف النظر عن خصوصية التراث أو الثقافة لكل مجتمع من مجتمعات هذا الجزء من العالم ٠ فنحن نرى انفسنا بأعينهم ، ومن ثم فان ما يميز كل مجتمع من مجتمعات

ما يسمى بالعالم الثالث عن غيره ، يزول أو يتضاءل الى حد كبير ولا يبقى الا ما يجمع بين هذه المجتمعات كلها لأن هذا هو الذى يميزها عن عالمين آخرين « متقدمين » أحدهما رأسمالى وآخر اشتراكى • والتفرقة بين هذين العالمين ، الرأسمالى والاشتراكى ، تفرض بدورها علينا ، لمجرد أن هذه هى الطريقة التى ينظرون بها الى أنفسهم ، بينما لو أتيحت لنا الحرية فى أن ننظر اليهم بمنظارنا نحن ، قد نجد أن أوجه الشبه بينهما أهم بكثير من أوجه الاختلاف •

كذلك نجد اننا فى مناقشتنا لقضايا التنمية والتخلف ننقل عنهم الى حد كبير نفس الدرجة من التفاؤل والتشاؤم التى قد تشيع لديهم فى فترة زمنية معينة عن مستقبلنا • فكتبنا عن التنمية تنقل مباشرة عن كتبهم ، ليس فقط نظريات التنمية والتخلف ، ولكن ايضا درجة التفاؤل والتشاؤم • فاذ تشيع فيك كتبهم عن التخلف والتنمية حيرة شديدة وشعورا بالاحباط الشديد بل وما يشبه اليأس من امكانية النهوض (اذ ليس هناك من اقتراح الا وتحيطه الصعوبات والحلقات المفرغة) ، تجد كتبنا عن التنمية والتخلف تشيع فيك نفس الدرجة من الاحباط واليأس ، لا لشىء الا انهم يرفضون منذ البداية مناقشة بدائل معينة لا تتفق مع مصالحهم • واذا وجدوا هم الحل الوحيد فى اندماجنا فى الاقتصاد العالمى واستقبال رءوس الأموال والمعونات الأجنبية ، وجدنا كتابنا يرون الحل الوحيد فى هذا أيضا • واذا رأوا فى عاداتنا الاجتماعية الخاصة مجرد « معوقات » للتنمية ، رددنا فى كتبنا نفس الرؤية •

٢ ـ التبعية فى اللغة :

ونحن تابعون ايضا فى لغة التعبير • فبعد أن مر بنا عهد كنا ننشط فيه لتعريب المصطلحات الجديدة فى العلوم الاجتماعية ،

تراخى جهدنا ، وترك التعريب لكل كاتب على حدة دون أن نبذل جهدا جماعيا جادا فى اختيار المقابل العربى الأفضل · ومن ثم شاع استخدام أكثر من مقابل عربى واحد للفظ الأجنبى الواحد ، وأصبح الكتاب وكأنهم يتكلمون لغات مختلفة · بل واكتفينا فى كثير من الأحيان بكتابة اللفظ الأجنبى بحروف عربية ، فأصاب اللغة العربية درجة لا يستهان بها من التشويه اذ اختلطت الألفاظ العربية بالأجنبية ، وقد كان الحرص فى الماضى على الدقة فى اختيار المقابل العربى يحمى اللغة من هذا التشويه ، وكان فى نفس الوقت يتيح الفرصة للتنقيب فى التراث للتيقن مما اذا كان أسلافنا قد استخدموا لفظا جيدا للتعبير عن نفس الفكرة ، ومن ثم كنا فى غمار عملية التعريب نقوم فى نفس الوقت باحياء جزئى للتراث · وتطور بنا الأمر حتى أصبحنا نقبل وجود الألفاظ الغربية فى كتاباتنا حتى اذا كان لدينا مقابل عربى يؤدى نفس المعنى أداء أفضل · وزاد الميل الى اقحام الألفاظ الأجنبية الغربية فى كتاباتنا وكأنها دليل على سعة الاطلاع وتنوع الثقافة ، بينما كان أسلافنا من الكتاب ، الأكثر علما والأوسع ثقافة يتحاشون ذلك تحاشيا تاما ، من باب الحياء والحرص على نقاء اللغة العربية وجمالها · وشاع اعتقاد خاطىء تماما بأن المهم هو التعبير عن الفكرة على أى نحو كان ، مهما كان التعبير ركيكا · والدليل القاطع على خطأ هذا الرأى هو أن الكتابات الاجتماعية ركيكة الأسلوب هى فى نفس الوقت أكثرها غموضا وأكثرها تخبطا وتناقضا ، وأن أسلافنا اذ كانوا حريصين على سلامة اللغة ، كانوا أيضا أوضح تعبيرا وأدق فكرا · وانما تتخذ ركاكة التعبير وغموضه اليوم وسيلة لاخفاء ضحالة الفكر وضعف الاستيعاب ·

ولا يجوز القول بأن اللغة ما هى الا وسيلة للتعبير وليست غاية فى ذاتها ، وانها طريقة للاتصال ولا يهم أمر التبعية فيها ، وأن المهم أن يصل المعنى بأية طريقة ولو عن طريق استخدام لغة أجنبية · فالحقيقة هى أن التبعية فى لغة التعبير وثيقة الصلة

بالتبعية فى مضمون الفكر ذاته ، تؤدى كل منهـا الى الأخـرى وتقويها • فأنت اذا كنت تابعا لفكـر غيرك استسهلت التضحية بلغتك ، ولكنك أيضـا اذا اسـتسهلت التضحية بلغتك تورطت أكثـر فأكثـر فى قبـول ما لا يتعين عليك قبوله من الفكـر الأجنبى ، فاللغة تعكس هى نفسها فى كثير من الأحيان مواقف قيمية وتفضيلات خاصة للمجتمع الذى ابتدعها ، ولا تتمتع دائما بتلك الدرجة من الحياد الذى يزعم لها • فشيوع وصف البـلاد التى ننتمى اليها بأنها بلاد « متخلفة » ليس موقفا محايدا بل يتضمن حكما قيميا على هذه البلاد نقلناه عن الغرب دون وعى • ووصفها بأنها بلاد « نامية » وان كان أكثر أدبا من سابقه ، فانه أيضا ليس تعبيرا محايدا ، اذ يتضـمن اقـرارا ضمنيا بالموافقة على نمط التغيير الذى يحدث فى بلادنا ، مع أنه قد يكون من الواجب رفض هذا النمط برمته • وقبولنا التعبير عن التغير الاقتصادى المطلوب فى بلادنا باصطلاح « التنمية » بدلا من النهضة مثلا ، الذى كان شائعا فى وقت ما فى الماضى ، يحمل فى طياته القبول بأن المطلوب هو التكاثر والزيادة ، وقد يكون المطلوب غير ذلك •

انه حينما شاعت فى بلادنا الحركة الداعية لتعريب المصطلحات فى العلوم الاجتماعية وساد النفور من استخدام الألفاظ الأجنبية ، لم يكن ذلك مجرد نزعة صبيانية أو تعبيرا عن تعصب أعمى ، بل كان موقفا حكيما يعكس ادراكا لكون الاستقلال اللغوى شرطا للاستقلال الفكـرى فى المـدى الطويل • فأنت اذا تخليت عن طريقتك الخاصة فى التعبير عن نفسك سرعان ما تفقد أيضا قدرتك على التفكير المستقل •

٣ ـ تهريب القيم والميتافيزيقا الغربية :

على انه ربما كان من أخطر مظاهر التبعية فى الدراسات الاجتماعية ميل كتابنا وعلمائنا الى قبول المقولات الاجتماعية التى نشأت وتطورت فى المجتمعات الصناعية دون التنبه الى ما تقوم

عليه من مسلمات تشكلت فى ظروف تاريخية وحضارية مختلفة تماما عن ظروفنا ، ومن ثم لم يكن هناك سبب لقبولنا نحن أيضا لها باعتبارها مسلمات ٠

فكلما تأمل المرء التصنيفات والتعريفات والنظريات الاجتماعية الغربية وجد أنها تقوم فى كثير من الأحيان على مسلمات مستوحاة من تراث المجتمعات التى ابتدعتها ومن تاريخها وظروفها الاجتماعية الخاصة ، ومن ثم فهى تعكس مواقف أيديولوجية أو فلسفية أو قيمية معينة تنتمى الى حضارة أو مجتمعات بعينها دون سواها ٠

فلننظر مثلا الى تعريف علم الاقتصاد الغربى للمشكلة الاقتصادية ، الذى نقلناه نقلا حرفيا دون أية مساءلة ، حيث تعرف هذه المشكلة بأنها مشكلة التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة ٠ اذ أننا قد نرى فى وصف الحاجات الانسانية بأنها حاجات غير محدودة محلا للنظر يستحق التوقف والتساؤل ٠ فلماذا نفترض مثلا ونقبل كمسلمة من المسلمات أن الحاجات الانسانية لا نهائية ، وأن الاختيار المتاح أمامنا هو اما تنمية الموارد أو اعادة توزيعها بين الحاجات ، دون أن نسمح لعالم الاقتصاد بمناقشة هذه الاحتياجات نفسها من حيث مدى جدارتها واستحقاقها ؟ وكيف يسمح عالم الاقتصاد لنفسه ، وهو الذى يزعم أنه يهتم فى المقام الأول بالرفاهية الانسانية ، أن يعتبر الحاجات الانسانية التى يطلب المجتمع اشباعها فى ظروف معينة ، من قبيل المسلمات التى لا تقبل المناقشة ؟

أو فلننظر الى ترديد الاقتصاديين للتصنيف الشائع فى كتب الاقتصاد الغربية لعوامل الانتاج الى ثلاثة أو أربعة : فهى اما العمل ورأس المال والطبيعة ، أو هى هذه كلها بالاضافة الى عنصر التنظيم ٠ هذا التقسيم الذى قد يبدو لنا لأول وهلة محايدا ،

يحمل بدوره موقفا قيميا أو عدة مواقف قيمية قد تتعارض تعارضا أساسيا مع الموقف الأخلاقى أو الفلسفى لمجتمع آخر غير المجتمع الاوربى . فوضع العمل الانسانى فى نفس المستوى الذى يوضع فيه رأس المال أو الطبيعة هو موقف يحتمل النقاش والجدل ، واعلاء « التنظيم » (وهو فى نظر الاقتصادى الغربى ، لا يتعدى تحمل المخاطرة المقترنة بملكية المشروع) الى نفس مستوى العمل الانسانى أو الطبيعة ، هو أيضا موقف يحتمل الجدل والاختلاف . والزعم بأن هذا التصنيف هو تصنيف علمى محايد . أو أنه لا يؤدى بذاته الى بناء فكرى ذى طابع خاص ، هو زعم يتعين رفضه . فقد أدت أمثال هذه التصنيفات ونقط البداية المشحونة بالمواقف الفلسفية الخاصة الى مواقف نظرية وعملية قد تعتبر من وجهة نظر حضارة مغايرة مواقف مستهجنة من الناحية الأخلاقيــة ، كوصف العمل والنظر اليه على أنه « رأس مال بشرى » ، أو قبول اعتبار العمل شيئا قابلا « للتصدير » ، وحساب منافع تصديره وتكاليفه كما تحسب منافع وتكاليف أية سلعة اخرى ، وكمعاملة استغلال الطبيعة نفس المعاملة التى يعامل بها استغلال رأس المال ، وكأنها هى بدورها مجرد وسيلة لانتاج السلعة .

ان المسألة التى نطرحها هنا ليست مسألة صواب أو خطأ ، بل هى مسألة استيراد قيم ومواقف اخلاقية وفلسفية وكأنها « علم » محايد يتجاوز حدود الزمان أو المكان أو الثقافة . ومن ثم فان الخطر الذى تتعرض له الأمم « المستوردة » أو « التابعة » هو خطر مقصور عليها دون غيرها ، فاذ تقوم هذه الأمم التابعة باستيراد قيم وميتافيزيقا غريبة عنها باسم العلم ، اذا بها تتخلى عن قيمهــا وميتافيزيقاها الخاصة ، ليس لصالح العلــم ، ولكن لحساب قيم وميتافيزيقا أمم اخرى .

انهم يقولون لنا ان المنهــج العلمى يقــوم على الاســتقراء والملاحظة لا على الحدس والميتافيزيقا والتقليد والقول المأثور .

ثم يقدمون لنا علومهم الاجتماعية وكأنها تخلصت بالفعل من كل ذلك . وقد صدقنا نحن ذلك غافلين عن أن نظرياتهم الاجتماعية كثيرا ما تقوم على مسلمات مستمدة من مجـرد الحدس أو من موقف ميتافيزيقى أو أخلاقى أو فلسفى لا يمكـن أن يخضـع للتمحيص العلمى . فاذا نحن بقبولنا لهذه النظريات لم نطرح جانبا الا ميتافيزيقانا نحن وقيمنا نحن ، واستبدلنا بها ميتافيزيقاهم وقيمهم . ونقبل ذلك باسم التزام المنهج العلمى فى التفكير . فهم اذن يهربون الينـا مواقفهم الفلسفية وحسهم الأخـلاقى الخاص مغلفـا بالنظريات العلمية ، وهى مواقف لا علاقة لها بالعلـم . وسأضرب مثالا لذلك من علم الاقتصاد . ففى نظرية الاستهلاك التى أصبحت جزءا ثابتا من كتب الاقتصاد العربية ، شأنها فى ذلك شأن كتب الاقتصاد الغربية ، تقول لنا النظرية الاقتصادية الغربية أن هدف المستهلك هو تعظيم الاشباع أو المنفعـة . فاذا سألت عن ماهية هذا الاشباع قيل لك انه لا شىء غير ما يقـرر المستهلك أنه يريده . فهم اذن قد قبلوا كمسلمة من المسلمات ، وهربوا الينا ، مذهب الفردية بل ونوعا من الاباحية ، بمعنى أن كل ما ترغب فيه هو أمر مشروع ، أو على الأقل ليس من وظيفة الاقتصادى الاعتراض عليه ، ولا يمكن مساءلة المستهلك عن القيمة الأخلاقية أو الاجتماعية لما يريد .

كذلك اذا عمد عالم الاجتماع أو الاقتصاد الغربى الى اتخاذ الفرد بدلا من الأسرة كوحدة لدراسته ، ألا يكون بذلك قد اتخذ موقفا قيميا قد نقبله وقد نرفضه ؟ فاذا سايرناه فى ذلك ، بالرغم من أن قيمنا الخاصة قد تتعارض مع ذلك ، ألا نكون قد وقعنا فى اسار « التبعية » ؟

ان بعض علماء الاجتماع فى بلادنا قد ساهموا ، دون أن يشعروا ، فى تخريب النسيج الثقافى لبلادنا نتيجة لعدم توخيهم الحرص فيما ينقلون ، بحيث يتساءل المرء عما اذا كانوا ينقلون

الينا علما أم ايديولوجية ؟ وأخص بالذكر فى هذا الأمر دور الكتابات الاجتماعية فى بلادنا فى نقل النسبية الأخلاقية ، أى اعتبار الأحكام الأخلاقية نسبية وليست مطلقة وهو موقف غريب على تراثنا . وأول درس فى علم الاجتماع يتلقاه الطلبة فى بلادنا لابد أن يتضمن الايحاء بهذه النسبية ، وينتهى الطالب وقد استقر فى لا شعوره الاحتقار أو على الأقل اللامبالاة بتراث أمته ، دون ان يقال له ذلك صراحة أبدا .

انه اذا كان علماء الاجتماع الغربيون قد قدموا الينا كثيرا من الاجابات الصحيحة ، التى اتبعوا فى الوصول اليها منهجا علميا محايدا ، فان اختيار الأسئلة نفسها التى يبحث لها عن اجابات هو موقف قيمى بطبيعته ، حيث يخضع هذا الاختيار لمختلف الاعتبارات الفلسفية والأيديولوجية . ومسايرة علماء الاجتماع الغربيين وترديد نظرياتهم لمجرد أنها قدمت اجابة صحيحة على سؤال ما ، يحمل دائما خطر التخلى عن اثارة أسئلة مغايرة قد تكون أكثر اتساقا مع القيم الخاصة لحضارات أو ثقافات أخرى .

٤ ـ الامعان فى التخصص والأناقة النظرية :

ان أزمة العلوم الاجتماعية لا تقتصر بأى حال من الأحوال على بلاد العالم الثالث ، وانما هى أزمة عامة تعانى منها الدول الصناعية مثلما نعانى نحن منها ، ولكنها تتخذ فى بلادنا ابعادا أكثر خطورة بسبب التبعية نفسها .

لقد أصبح من الواضح عجز العلوم الاجتماعية عن تقديم تشخيص صحيح لبعض من أهم المشكلات الاجتماعية التى يواجهها المجتمع الغربى . فى علم الاقتصاد مثلا يصادف الغرب حيرة شديدة فى تفسير اجتماع البطالة والتضخم فى وقت واحد ،

ويصادف فشلا ذريعا فى التنبؤ بما ستكون عليه بعض التغيرات الاقتصادية الأساسية • وفى علم الاجتماع فشل واضح فى تفسير ظاهرة العنف وانتشار المخدرات • ولا أعتقد أن علم السياسة افضل حالا •

كيف نفسر هذا الفشل ؟ قد يخطر لنا عدد من التفسيرات ولكنها كلها تحتاج بدورها الى تفسير • فقد نقول مثلا ان تجزئة العلوم الاجتماعية وبعثرتها والامعان فى التخصص قد تكون مسئولة عن هذا الفشل • فظاهرة التضخم مثلا لا يجب الاعتماد فى تفسيرها على الاقتصاديين وحدهم ، ولكن الاقتصاديين يحتكرون للاسف محاولة تفسيرها ، فينتهون فى أغلب الأحوال الى نظريات تصاغ فى صيغ رياضية هى أقرب الى كونها تحصيل حاصل منها الى التفسير • قد نقول أيضا أن من العوامل المسئولة عن هذا الفشل الحرص الشديد من جانب علماء الاجتماع على الأناقة النظرية ولو على حساب أهمية الموضوع الذى يجرى عليه البحث ، وعلى حساب اثارة الأسئلة الحيوية • وهذا كله صحيح ولكنه يحتاج بدوره الى تفسير • اذ يجب أن نتساءل عن المسئول عن هذا الاتجاه الى مزيد من التجزئة والامعان فى التخصص وعن الاتجاه الى التضحية بأهمية الموضوع لصالح الأناقة النظرية • انى أميل الى القاء المسئولية على عاتق المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تحقق مصلحة من هذا الفشل ، أى ذات المصلحة فى فشل العلوم الاجتماعية فى تقديم التفسير الصحيح لهذه الظاهرة ، كظاهرة التضخم أو العنف أو ادمان المخدرات • فمشكلة التضخم لا أظن انها مستعصية على التفسير بالدرجة التى تبدو لنا من مطالعة الكتابات الاقتصادية فيها ، وذلك متى قبلنا اثارة التساؤل عن أصحاب المصلحة فى استمرار التضخم • ان أصحاب هذه المصالح لهم مصلحة مؤكدة فى أن يظل الناس عاجزين عن فهم ما يجرى فى السياسة والمجتمع ، وأن ينصرف علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الى البحوث

الجزئية التى تخدم مثلا تصريف السلع أو ضغط النفقات ، وألا تتعرض للمشكلات الجوهرية ·

ان هذه المصالح نفسها لها ما يقابلها فى بلادنا · فكما أن سلطات الاحتلال الانجليزى كانت تريد أن تكون وظيفة التعليم فى مصر هى تخـريج موظفين ، فان المصالح الأجنبيـة الاقتصـادية والسياسية التى تسيطر علينا الآن تريد بعلماء الاجتماع والاقتصاد فى بلادنا أن يتحولوا الى فنيين متخصصين ضيقى الافق ·

على أن الأزمة تتخذ ابعادا اشد خطورة فى بلادنا · ذلك أن هذا الميل الى التخصص الشديد قد يكون أقل خطورة فى المجتمعات الصناعية منه في مجتمعاتنا · فاذا ضربنا مثلا بدراسات الجدوى ، نجد أن التركيز الشديد على محاولة اجراء الحساب الدقيق للمنافع والنفقات لكل مشروع واستبعاد النفقات والمنافع التى لا يمكن تقدير قيمها بالأرقام ، قد يمكن تبريره أو الاعتذار عنه فى المجتمعات التى ابتدعت هذه الدراسات اكثر مما يجوز ذلك فى بلادنا · فالنفقات والمنافع التى يمكن تقديرها فى مجتمع متقدم صناعيا وتكنولوجيا أكثر بكثير مما يمكن اخضاعه للتقدير الدقيق فى بلادنا · كما أن هذه المجتمعات قد قطعت شوطا أكبر مما قطعنا بكثير فى القضاء على الازدواجية الاجتماعية وفى التخفيف من حـدة التفاوت فى الدخول وفى تحقيق الوحدة السياسية ، الأمر الذى يسمح لهـذه المجتمعات بدرجة اكبر من تجاهل أثر كل مشروع على حدة على نمط توزيع الدخل مثلا أو على الانسجام الاجتماعى أو السياسى بين أجزاء المجتمع · بعبارة أخرى ان من الممكن لهم أن يركزوا على عنصر الأربحية لكـل مشروع على حـدة اكثـر مما يجوز لنا ذلك ·

والحرص على الأناقة النظرية فى الغرب يمكن النظـر اليه على أنه من قبيل الترف الفكرى الذى لا يختلف عن استهلاك السلع الكمالية ، من حيث أنه اذا كان جائزا فى مجتمع بلغ هذا القدر

من ارتفاع الدخل ، فانه لا يجوز فى مجتمع فقير · ومع ذلك فقد سايرناهم فى كلا الاتجاهين : الامعان فى التخصص والافتتان بالنماذج النظرية مهما قلت فائدتها العملية ·

ولقد ساهم فى تكريس هذا النوع من التبعية اتجاه نظامنا التعليمى الى الافراط فى التخصص ، حتى فى العلوم الاجتماعية ، واعتمادنا المفرط أيضا فى الدراسات العليا على الجامعات الأجنبية · كما ساهم فيه مؤخرا الميل المتزايد لدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية لدينا ، وعلى الأخص الاقتصاديين ، الى الأشتغال فى المؤسسات الدولية أو لحسابها أو فى مراكز البحوث الممولة من الخارج ، وانشغالهم بأعمال جزئية تخدم هذه المؤسسات أو على الأقل تندرج تحت أطر محددة أبتداء من الأجنبى ، ومن ثم انصرافهم عن دراسة بعض المشكلات الأساسية لمجتمعهم ، وأصبحوا على استعداد للقيام بما يطلبه الأجنبى مهما كان قليل الجدوى بالنسبة لبلادهم ·

٥ ـ هل هناك مخرج ؟

لا مخرج فى اعتقادى من آثار التبعية فى البحوث الاجتماعية الا بتحرير الارادة السياسية والسياسة الاقتصادية أولا · فمهما بدا لنا من أن المشكلة علمية وليست سياسية ، فان العلاج يبدأ ، فى رأيى ، على المستوى السياسى والاقتصادى ·

ذلك ان الخضوع الذى يبديه باحثونا الاجتماعيون هو موقف نفسى أساسا ، ساهم فى خلقه تراكم سنوات الخضوع السياسى والاقتصادى · ففى مناخ سياسى واقتصادى يتمتع فيه الأجنبى بامتيازات لا يتمتع بها المصرى ، ويمجد فيه كل ما هو أجنبى ، لابد أن يرسخ فى الشعور العام احترام مبالغ فيه لكل منجزات الأجنبى ، المادية والفكرية ، ويسهل على الأجنبى فى مثل هذا المناخ أن يبيع بضاعته المادية والفكرية على انها انتاج « انسانى »

عام ، أو ثمرة التقدم التكنولوجي والمادى الذى لا ينتسب لحضارة دون أخرى أو لثقافة بعينها دون غيرها ٠ ومن ثم يسهل اخفاء تحيزات الأجنبى الخاصة ، وميوله ونزعاته التى تطبع انتاجه المادى والفكرى على السواء ، ويقبل الفكر العربى على النظريات الأجنبية دون مساءلة ، كما يقبل المستهلك العادى على البضائع المستوردة دون أن يتساءل عن جدواها ، ويفتتن المفكر العربى بالأناقة النظرية كما يفتتن المستهلك العادى بالكفاءة التكنولوجية العالمية للتليفزيون الملون ، دون أن يسأل هذا أو ذاك عن ملاءمة النظرية أو السلعة لمناخ اجتماعى وثقافى مختلف تماما عن المناخ الذى أبدع تلك النظرية أو السلعة ٠

لا يمكن اذن محاربة هذه الهزيمة النفسية الا اذا اقترنت بجهد مماثل على المستوى السياسى والاقتصادى ٠ ففى نفس الوقت الذى يتعلم فيه المستهلك بالتدريج انه قادر على انتاج سلعة مختلفة اكثر ملاءمة لظروفه ، او على الأقل يتعلم كيف يجرى تطويع السلعة المستوردة لحاجاته الخاصة ، يبدأ المفكر العربى أيضا فى الشك فى ملاءمة النظرية الأجنبية لظروفه ثم يشرع فى ابداع النظريات الملائمة له ٠ وكما يبدأ المنتج المحلى ، فى ظل الحماية الاقتصادية لصناعاته ، فى استخدام المواد الأولية التى تتيحها موارده المحلية ، يبدأ المفكر العربى فى الرجوع الى تراثه لاعادة اكتشاف ما طال اهماله منه ، ويستخدم منه العناصر التى ما زالت صالحة للاستخدام ٠

بعبارة أخرى ان من المستحيل أن نتوقع من المفكر الاجتماعى العربى أن يحارب معركته الخاصة مستقلا عن رجل السياسة ورجل الاقتصاد ٠ فعلى الجميع أن يحاربوا نفس المعركة فى نفس الوقت ٠ ومن قبيل تبديد الطاقة والجهد أن يطلب الى المفكر العربى الابداع فى الوقت الذى يعمل فيه رجل السياسة وواضع السياسة الاقتصادية فى اتجاه مضاد تماما ، أو أن يطلب من الباحث الاجتماعى اثارة الشك فى مسلمات النظريات الغربية فى الوقت

الذى يرضخ فيه رجل السياسة والاقتصادى للضغوط السياسية ويقبل السلع والاستثمارات الأجنبية دون مناقشة ٠

ولدينا فى تجربة الستينات فى مصر ما يرجح ما نقول ٠ لقد كان المناخ السياسى والاقتصادى فى الستينات مختلفا تماما عنه فى السبعينات ، ولم يكن من قبيل المصادفة أن بحوثنا الاجتماعية فى هذه الفترة ، وان لم تقدم انجازات باهرة ، بدأت فى سلوك طريق مختلف كان من الممكن أن يؤدى فى النهاية الى الابداع ٠ كانت موضوعات البحث تحدد ابتداء لطلبة البعثات على النحو الذى يتلاءم مع احتياجات البلد واولويات الخطة ٠ ثم حلت المنح الأجنبية محل البعثات الممولة من الدولة ، وهذه المنح الدراسية تحدد موضوعاتها الآن ، فى أغلب الأحوال من قبل الهيئات الأجنبية المانحة ٠ ولابد أن يكون لهذا بعض الأثر فى مدى استقلال الفكر الاجتماعى العربى فى المدى الطويل ٠ كذلك نلاحظ ما اتسمت به البعثات الدراسية فى الستينات من تنوع فى الدول التى يرسل اليها المبعوثون ، اذ توزعت البعثات بين دول الشرق والغرب ٠ وبدأ فى الستينات الاستغناء عن استيراد الأساتذة الأجانب فى العلوم الاجتماعية ، ثم عادوا الينا فى السبعينات ٠ كانت هناك أيضا فى الستينات حملة مكثفة لاعادة طبع كتب التراث ، لو قدر لها الاستمرار لأثمرت ثمارا طيبة فى تشجيع الابداع والاستقلال الفكرى ٠

ليس غياب الديمقراطية هو العامل الأساسى فى تخلف الفكر الاجتماعى العربى أو تبعيته ، وانما العامل الأساسى هو غياب الاستقلال السياسى والاقتصادى ٠ وليس معنى هذا أن من الممكن أن نتوقع عودة الاستقلالية والابداع للفكر العربى بمجرد تحقق هذا الاستقلال السياسى والاقتصادى ٠ فالفكر بطىء النمو بطبيعته ، والعادات الفكرية أكثر تأصلا وعمقا من أية سياسة اقتصادية ٠ ولكن هذا لا ينفى أن تحرير العقل مشروط بتحرير الارادة ٠

هــوان اللغــة العربيــة
فى كتاباتنا الاقتصادية

الكتابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عندنا تجتاحها منذ فترةموجة من « التغريب اللغوى » ، اذا جاز هذا التعبير ، لا يمكن ان يجد لها المرء عذرا · ولا تفسير لها الا خضوع الكاتب لنوع من الانكسار النفسى امام المؤلفات الأجنبية · هذه الموجة تزداد قوة واكتساحا يوما بعد يوم ، وتكسب لها كل يوم ضحايا جددا ، حتى اصبح المرء وهو يطالع البحث أو المقال لا يعرف ما اذا كان يقرأ مقالا مؤلفا او مترجما ، وما اذا كان الكاتب يفكر بالعربية او بلغة أجنبية ، وما اذا كان الكاتب يخاطب قارئا عربيا أم أجنبيا ، أم قارئا مهجنا ·

اننى لا اقصد مجرد شيوع استخدام الألفــاظ الأجنبية فى المقال المكتوب بالعربية ، أو كثرة ذكر المقابل الأجنبى بجوار الكلمة العربية حتى فى الأحوال التى يكون فيها اللفظ العربى واضحا بذاته · فهذا المسلك لا يزيد فى معظم الأحوال عن كونه محاولة

سانجة للتظاهر بالعلم · ولكنى اقصد فى الأساس اقحام عادات التعبير الأجنبية على اللغة العربية ، واخضاع اللغة العربية لقواعد التعبير الأجنبى ، على نحو يذهب بسلامة الفكرة ووضوحها ، ويشوه جمال اللغة العربية ويخل بقواعدها ·

ومن المؤسف أن يشارك فى هذا الخطأ بعض من أكثر اقتصاديينا حماسا لرفض التبعية السياسية والاقتصادية للغرب ، ناسين أن التبعية هى فى الأساس مرض نفسى ، وأن تحرير اللغة القومية من آثار التبعية هو من أكثر الوسائل فعالية لتحرير العربى عقليا ونفسيا ·

والظاهرة حديثة نسبيا ، فالذين تتلمذوا مثلى على يد أمثال الأساتذة حسين خلاف وزكى شافعى واسماعيل صبرى عبد الله وسعيد النجار ولبيب شقير يعرفون جريرة الجيل الأحدث · ولكن الظاهرة على حداثتها قد أصبحت من الخطورة بحيث لم يعد من الجائز تجاهلها ·

ان الكاتب الذى يكتب مثلا كلمة « كفاءة » ثم يكتب مقابلها الانجليزى efficiency ، أو الذى يكتب « توزيع الموارد » ثم مقابلها الأجنبى resource allocation هو اما كاتب متحذلق يرغب فى مجرد التظاهر بمعرفة اللغة الأجنبية ، أو يجهل أن الكلمة العربية تؤدى نفس المعنى بنفس الكفاءة · والكاتب الذى يستخدم كلمة مثل « ديناميكية » بالحروف العربية يقع بدوره فى خطأ ، اذ يتصور خطأ عجز اللغة العربية عن التعبير عن نفس الفكرة بنفس الدرجة من الدقة ، وكأن اللغة العربية لا تعرف ألفاظا تدل على الحركة أو التطور أو التغيير ·· الخ ·

ولكن هناك أيضا الكاتب الذى يحرص على الاخلاص للفظ الأجنبى ولا يشعر بنفس الولاء للغة العربية ، فلا يهمه الا أن يترجم

اللفظ الأجنبى ترجمة حرفية ولو كان المعنى الذى يثيره اللفظ العربى الذى يستخدمه يحمل فى طياته معانى وايحاءات مختلفة تماما · انظر مثلا الى استخدام كلمة « تعظيم » الشائع فى الكتابات الاقتصادية كمقابل لكلمة Maximzation ، فيقال تعظيم الربح وتعظيم الانتاج ، بمعنى الوصول بايهما الى الحد الأقصى ، مع أن كلمة « تعظيم » توحى فى العربية بالاجلال والتوقير ولا يوحى اللفظ الأجنبى بذلك · أو فلنتأمل شيوع عبارة « الأدبيات الاقتصادية » أو « الأدب الاقتصادى » لمجرد شيوع المقابل الأجنبى economic literature مع أن كلمة literature تعبر عن معنيين مختلفين أشد الاختلاف : الأدب ، والكتابات ، فاذا بنا نستخدم احدى الكلمتين العربيتين للتعبير عن المعنى الآخر ! ·

نلاحظ مثل هذا أيضا فى عناوين الكتب أو البحوث والمقالات العربية التى أصبح على القارىء أن يقرأها ثم يعيد قراءتها قبل أن يعرف المقصود منها ، لا لسبب الا أن كاتب البحث أو الكتاب يفكر بلغة أجنبية ثم يترجم أفكاره الى عربية ركيكة ، ناسيا انه يكلم قارئا عربيا لا يعرف غير لغته العربية ، أو لم يمر بنفس خطوات التفكير باللغة الأجنبية التى مر بها الكاتب · لقد شاع مثلا فى الكتابات الاقتصادية والاجتماعية الغربية استخدام عبارة case study لوصف دراسة تطبيقية لمثال أو نموذج واقعى معين · فهل ضاقت اللغة العربية بالتعبيرات التى يمكن أن تؤدى نفس المعنى غير عبارة « دراسة حالة » ؟ أو فلنفرض أن الكتاب الغربيين قد فضلوا لأسباب تتعلق بلغاتهم أن يستخدموا الكلمات المركبة مثل geo-political أو socio-economic فهل فرض علينا أن نحتذى حذوهم فنصف الظاهرة بأنها جيو — سياسية ، أو أن نتنازل عن حرف العطف العربى فنصفها بأنها اقتصادية — اجتماعية — لمجرد أن العبارة أقرب الى المقابل الأجنبى ؟

ثم بدأ يشيع مسلك جديد فى كتابة أسماء الاعلام ـ يحتذى حذو الكتب العربية فى ذكر اسم العائلة أولا يليه اسم الشخص كاملا او بحروفة الأولى ، فاسم طه حسين يصبح : حسين ، طه ، وتوفيق الحكيم يمكن أن يصبح : الحكيم ، ت ! وهو أمر لا يمكن الا أن نستهجنه بشدة حتى ولو أدى الى تسهيل العثور على الأسماء ، اذ انه يضرب عرض الحائط بتقليد مستقر فى الكتابة العربية لا يترتب على اتباعه عناء يذكر ، ويهون هذا العناء اذا وجد ، فى سبيل المحافظة على هيبة اللغة ٠

كثيرا ما نجد أيضا الرغبة في التحذلق مختلطة بالتأثر المفرط بالكتابات الأجنبية على نحو تنتج عنه عبارات قبيحة هى فى نفس الوقت صعبة الفهم ، ويكاد يكون الفهم الصحيح متوقفا على قدرة القارىء على اعادة العبارة الى أصلها الأجنبى أولا ٠ من امثلة ذلك ان يلجأ الكاتب الى أن يستبدل بكلمة « التضخم » ، البسيطة والواضحة ، عبارة « العملية التضخمية » ، حتى فى الأحوال التى تكون فيها العبارة الأخيرة لا تحمل أية اضافة بل لا تزيد على أن تجعل السهل صعبا ، مع الايحاء بأن الكاتب يتناول موضوعا لا يستطيع فهمه الا الراسخون فى العلم والمتدربون على طقوسه ٠ من ذلك أيضا استخدام عبارة « الآثار المضاربية للتضخم » بدلا من آثار التضخم على المضاربة ، أو أثر التضخم فى التشجيع على المضاربة ، أو استخدام عبارة مثل « الربح المضاربى » بدلا من أرباح المضاربة ٠٠ وهكذا ٠ أن هذه مجرد امثلة لظاهرة عامة أصبحت شائعة فى الكتابات الاقتصادية عندنا وهى تحويل المضاف اليه الى صفة على نحو يقلب العبارة الواضحة تماما الى تركيب غريب على اللغة العربية ومثير للبس ، فاثر الدخل مثلا يصبح « الأثر الدخلى » ، وتفاوت الدخول أو الفوارق بين الدخول تصبح « التفاوت الدخلى أو الفوارق الدخلية » ٠٠ الخ ٠

ما رأى القارىء مثلا فى العبارة الاتية : « المكون الأجرى للانفاق الاستثمارى » ؟ هل يمكن للقــارىء العربى أن يفهمهـا حقيقــة ما لم يخمن أولا أن المقصود بها هو ترجمة العبـــارة الأجنبية :

The wage component of investment expenditure

اذن فقد كاد الامر يصل الى حد اشتراط معرفة اللغة الأجنبية لفهم اللغة العربية ! أو ليس هناك أمل أكبر فى أن يصل المعنى الى القارىء ، المتخصص وغير المتخصص ، اذا عبرنا عن نفس المعنى بعبارة مثل : عنصر الاجور فى اجمالى الانفاق الاستثمارى ، أو ذلك الجزء من الاستثمار الذى يدفع فى صورة أجور ؟

على أن الأمر لم يعد يقتصر للاسف على نقل المصطلحات الأجنبية نقلا سيئا ، بل تعداه الى نقل ألفاظ وعبارات لا يمكن بأية حال اعتبارها من قبيل المصطلحات · من ذلك مثلا شيوع لفظ « اشكالية » أو عبــارات مثــل « تشــكيلات أو تكوينات تاريخية واجتماعية » التى لا تمثل فى نظرى اضافة يترتب عليها اثراء اللغة العربية ، أو شيوع كلمة « اقتراب » أو « مقاربة » كمقابل لكلمة approach ، وكأن العرب لم « يتناولوا » موضوعا قط !

ان كثيرا من كتابنا يعاملون طرق التعبير الأجنبية كما لو كانت شبه مقدسة ، فيعاملها معاملة المصطلح ، وهى لا تزيد فى كثير من الأحيان عن أن تكون طرق الأجنبى فى التعبير عن نفسه ، بينما يكون للعربى طرق أخرى مختلفة للتعبير عن نفس المعنى · ففى الكتابات الانجليزية فى علم الاقتصاد يشيع مثلا استخدام لفظ ceiling ولفظ floor للتعبير عن الحد الأقصى والحد الأدنى . أو النهاية العظمى والنهاية الصغرى · والأمر لا يخرج هنا عن تشبيه الظاهرة بالبناء الذى له سقف وأرض · فهو ليس اصطلاحا وانما هو مجرد طريقة للتعبير عن حدود الظاهرة · بحيث لا يمكن أن نتصور أن تفتقر اللغة العربية الى طريقة للتعبير عن نفس المعنى · فما الذى يلجىء اقتصاديينا الى الداب على

استخدام لفظ السقف والأرض بل وأحيانا الى ذكر الكلمتين الانجليزيتين بعد ذكر الكلمتين العربيتين ، وكأننا نترجم كلاما مقدسا ؟ من الأمثلة التى يمكن أن نضربها على نفس هذا المسلك الغريب أن يتصور الكاتب العربى فى علم الاجتماع أن عبارة value system يجب أن تنقل حرفيا الى « نظام القيم » ، مع أن الأمر هنا أيضا لا يتعلق بمصطلح فنى بل بفكرة شائعة عرفها العرب قبل أن يعرفها الغرب ، حيث لا تزيد على الاشارة الى مجموعة القيم والتقاليد السائدة فى المجتمع ، ووصف مجموعة القيم هذه بأنها « نظام » هو مجرد طريقة الأجنبى فى التعبير ولكنها ليست بالضرورة طريقة العربى فى التعبير عن نفس الفكرة · وتنطبق نفس الملاحظة على شيوع وصف البحث بأنه « ورقة » ، وشيوع استخدام عبارة « سلة العملات » ، جريا وراء المادة الأجنبية ، وكأن العملات لا يمكن أن يتصور الجمع بينها الا فى سلة انجليزية أو فرنسية ! ·

بل لقد وصلت قوة ولاء الكاتب العربى للغة الأجنبية وضعف ولائه للغة العربية الى حد أنه أصبح لا يبالى بارتكاب خطأ لغوى وفكرى محض طالما انه يشعر أن التعبير لو ترجم الى اللغة الأجنبية (الأصلية) يصبح سليما وخاليا من الخطأ · انظر مثلا شيوع ترجمة cost-push inflation بتضخم التكاليف ، مع أن العبارة الانجليزية تعنى التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف والعبارة العربية لا تعنى الا ارتفاع التكاليف فحسب · أو عدم حرص الكاتب العربى على التمييز بين التغير والتغيير ، حيث يتطلب الأمر فى الحالة الثانية تدخل ظاهرة خارجية ولا يتطلبه الأمر فى الحالة الأولى ، وذلك لمجرد أن الكلمة الانجليزية أو الفرنسية change لا تفرق بين هذا وذاك · وكأن الكاتب العربى فى هذه الحالة يقوم بافقار لغته العربية الأكثر ثراء ، ويفسد المعنى فى نفس الوقت ، لمجرد أن التعبير الأجنبى المسيطر على تفكيره ، أو المنقول عنه ، سليم فى ذاته · لا عجب اذن ان نجد أن بعض

طلبتنا كثيرا ما يستسهلون قراءة بعض النصوص الأجنبية فى لغتها الاصلية أكثر مما يستسهلون قراءة بعض الكتابات الاقتصادية أو الاجتماعية العربية ، حتى ولو لم تكن مترجمة ٠

وقد بلغ الانكسار النفسى أمام الكتابات الأجنبية درجة اصبح معها الكاتب حريصا على نقل الالفاظ الاجنبية الى العربية حتى ولو كانت الكلمة الأجنبية قبيحة فى لغتها هى نفسها ، اذ تترجم كلمة developmental الى كلمة « تنموية » ، وكل من الكلمتين اقبح من الأخرى ولا ضرورة لها اصلا ، حيث لا تضيف شيئا الى ما نملكه بالفعل من كلمات تتعلق بالتنمية ، وقل مثل ذلك عن ترجمة societal بلفظ « مجتمعى » ، أو عن استخدام كلمة « تهميش » كمقابل لكلمة marginalization التى ينطوى استخدامها حتى فى لغتها الأصلية على حذلقة يتسم بها كثير من الكتابات الأجنبية الحديثة المنقول عنها ، وما كان أساتذة الاقتصاد الأوائل ليقبلون استخدامها ٠

وفى نفس الوقت الذى نتقمص فيه عادات التعبير الأجنبية بلا موجب ، نطرح أيضا عاداتنا الخاصة فى التعبير بمبرر وبلا مبرر ٠ كان أسلافنا القدماء كثيرا ما يختمون كتاباتهم بعبارة « والله أعلم » وكان استخدام هذه العبارة من جانبهم لا يزيد فى الواقع عن التعبير عن تواضعهم ، وعن ادراكهم لعجزهم عن الاحاطة بالموضوع من كافة جوانبه ، وانه قد يكون هناك من الأسباب للظاهرة التى يبحثونها ما يعجزون عن الالمام به ، هذه العبارة لا يمنعنا اليوم من الاعجاب بها وتقدير ما تنطوى عليه من موقف اخلاقى رفيع الا فقدان الثقة بأنفسنا ٠ فتصورنا أن الكاتب العربى الذى يستخدم مثل هذه العبارة لابد واقع بالضرورة فى اسسار التفسيرات غير العلمية ، مع أن استخدام هذه العبارة لم يمنع كتابنا الكبار القدامى من التعمق فى البحث ومحاولة استيفاء العلل والمسببات ، كما انها لم تضلل أحدا فى الماضى أو تمنعه من التمييز بين العالم الأصيل واشباه

العلماء · فما الذى صنعناه نحن ؟ تصورنا أن الطريقة الوحيدة للتعبير عن تواضع العلماء هى الطريقة الغربية فى التعبير عن ذلك ، بأن يذكر فى المقدمة أو الخاتمة أن الموضوع أوسع من أن يحيط به الكاتب ، أو أن نقول « ان كتابا بهذا الحجم او مكتوبا لهذا الغرض لا يمكن أن يحيط بالموضوع » · ثم ملأنا هوامش الكتاب وقائمة المراجع بأسماء الكتب الأجنبية وأرقام الصفحات المنقول عنها ، سواء كان لها علاقة بالموضوع أو لا علاقة لها به ، وكأن هذا هو الدليل الأكيد على أمانة الباحث وسعة اطلاعه ، مع أن هذا بدوره لا يمكن أن يضلل احدا · فالكاتب غير الأمين مفضوح فى جميع الأحوال ، والكاتب الذى يستحق الثقة يوحى بها من أول عبارة دون حاجة منه الى الاعلان عن ذلك بتطويل قائمة المراجع أو تضخيم حجم الهوامش ·

من بين عادات الكتابة العربية الراقية ايضا ، التى طرحناها دون مبرر ، ميل كثير من الكتاب العرب القدامى الى استخدام عناوين مطولة لفصولهم بحيث يدرك القارىء موضوع الفصل بوضوح من قراءة العنوان · فمن فصول مقدمة ابن خلدون مثلا ما يحمل عناوين مثل : « فصل فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران » وآخر بعنوان : « فصل فى أن نقص العطاء من السلطان نقص فى الجباية » وهكذا ، فاذا بنا اليوم نجارى العادة الغربية الحديثة فى استخدام عناوين للكتب والفصول لا تدل على الموضوع ، بل كثيرا ما تضلل القارىء عمدا عن محتواها ·

ان علينا ان نسلم بأن لكل لغة شخصيتها الخاصة التى تعكس شخصية الأمة التى تتكلمها ، كما تعكسها موسيقاها ومعمارها وسائر فنونها · واذا كان تطوير اللغة امرا مطلوبا وضروريا لملاحقة تطورات العصر ، فليس هناك أى مبرر لأن يتم هذا على حساب شخصية اللغة وقواعدها · فالذى يقال عن النمو الاقتصادى ينطبق أيضا على التطور اللغوى ، فكلاهما يجب ان يتم فى ظل احترام التقاليد الراسخة التى ليس هناك اية مصلحة فى التضحية بها ·

الفصل الثانى

خرافات شائعة عن الرخاء والرفاهية

سـر السـاحر الأمريكي

اتيحت لى منذ فترة ليست بالبعيدة أن أرى الولايات المتحدة لأول مرة ، فراعنى ما رأيت ! لم تكن الولايات المتحدة غريبة على تماما فقد طالعت قبل أن أراها كثيرا مما كتب عنها ، نقدا أو استحسانا ، وكانت تدفعنى الى ذلك تلك الظاهرة الغريبة : وهى ان ما يبدأ هناك نراه يحدث فى بلادنا بعد فترة طالت أم قصرت • اذا لبس شبابها السراويل الزرقاء الملاصقة للجسم ، ارتداها شبابنا وعدوها مظهر العصرية والتمدين • واذا تركوا شعورهم تغطى آذانهم ، تركناها تغطى آذاننا ، واذا اكلوا أقراص اللحم عديمة الطعم والخالية من اللحم وغطوها بسائل يشبه الطماطم اكلناها وافتتحنا لها مطاعم تتخصص فى تقديمها • واذا اقاموا مبانيهم الشـاهقة والطاردة للشمس والهواء واستعاضوا عنهـا بأجهزة تكييف الهواء ، فعلنا أيضا مثل ذلك وشعرنا بالفخر بما نصنع • وكما فعلنا فى الملبس والمأكل والمسكن فعلنا فى شئوننا السياسية والثقافية • فما هو سر ذلك الساحر الامريكى الغريب الذى فتننا عن انفسنا ، ورسم لنا طموحاتنا وآمالنا ، وفرق بين الشابْ العربى وبين أسرته وأمته ؟

ان أول ما يسترعي انتبـاه من يزور الولايات المتحدة هو اتساعها وضخامتها · فالعبور من ساحلها الشرقى الى ساحلها الغربى هو عبور لقارة بأكملها ، يعاد خلاله ضبط الساعة اكثر من مرة · يتغير معه المناخ والتضاريس ، وتتغير معه مصادر الثروة · والبـلاد زراعية وصحراوية فى آن واحـد ، جبليـة ومستوية ، باردة وحارة ، غنية بالمعادن غناها بالزراعة والغابات والثروة الحيوانية ، وبالنفط والفحم ومساقط المياه · فاذا شق طريق فاذا هو بستة أو ثمانية طرق فى آن واحد ، واذا صدرت جريدة فهى من فرط ضخامتها ينوء المرء بحملها · واذا دخلت متجرا لشراء الطعام كان عليك أن تختار من بين عشرين أو ثلاثين صنفا من الخبز ، وبين أربعين أو خمسين صنفا من الجبن · واذا اقتنيت جهازا للتليفزيون كان عليك أن تختـار من بين أكثر من عشرين قناة · وهكذا نجد أن ما قد يبدو لنا من المنتجات الامريكية مفرطا فى الضخامة الى حد مزعج أو مثيرا للدهشة ، يبدو طبيعيا للغاية فى البيئة الامريكية · فالسيارة الامريكية الفارهة الطول التى تبدو مزعجة فى شوارعنا الضيقة ، يبدو حجمها مناسبا وهى تسير فى الطرق الامريكية الفسيحة · والثلاجة الامريكية الضخمة التى قد تقتصر وظيفتها فى بلادنا على اشباع حبنا للظهور أو اثارة غيظ الأقارب ، تبدو ضرورية فى المنزل الامريكى الواسع وامام هذه الكميات الهائلة من السلع ·

* * *

ان هذه الضخامة وهذا الاتساع اذ يقترنان فى نفس الوقت بضآلة نسبية فى عدد السكان يمكن أن يذهبا بنا شوطا بعيدا فى تفسير الكثير من ظواهر الحياة الامريكية · فكثافة السكان فى الولايات المتحدة لا تتعدى ٢٥ فردا للكيلو متر المربع بالمقارنة بنحو ٢٨٠ فردا للكيلو متر المربع فى بلد كبريطانيا مثلا ، أو ٣١٠ فى المانيا الغربية أو ١٩٠ فى الهند · وهى ظاهرة تلاحظها

على الفور بالمشاهدة العابرة كما تقرأها فى الأرقام · تلمسها اذ ترى السيارة الأمريكية الكبيرة تقطع الطريق حاملة فى معظم الأحوال شخصا واحدا وهى تستطيع حمل خمسة او ستة اشخاص ، وتراها فى المناطق السكنية حيث تقطن العائلة التى لا تزيد على ثلاثة او اربعة افراد منزلا يتسع لعشرين ، ويفصل البيت عن الآخر حديقة لا يجلس فيها احد ، ولا يكاد الجار يستطيع أن يحدث جاره لاتساع المسافة الفاصلة بينهما · هذا الانخفاض فى الكثافة قد يذهب بنا حدا بعيدا فى تفسير ما يشعر به الامريكى ، بوجه عام ، من وحدة · فاذا كنا نشكو فى بلادنا المكتظة بالسكان من اننا لا نجد مكانا لقدم فى الطرق أو الحدائق العامة أو فى وسائل المواصلات ، فالامريكى يشكو على العكس من العزلة ووحشة الحياة · فهو وحيد فى بيته ، وحيد فى سيارته ، ووحيد فى مكان عمله · ويضاعف من وحدته أن الأبناء سرعان ما يستقلون بمسكنهم الخاص وحياتهم الخاصة ، الأمر الذى يسمح به ويشجعه انخفاض الكثافة السكانية نفسه بالنسبة للموارد المتاحة · ففرص الكسب واسعة فى نفس الولاية او خارجها ، والغنى بالموارد ، بالقياس الى عدد السكان ، يسمح للابناء بالاستقلال الاقتصادى عن آبائهم فى سن مبكرة · ألهذا اذن يثير اهتمام الامريكى اى حادث غير مألوف فى الطريق العام مهما كانت تفاهته ؟ ويهتم هذا الاهتمام المفرط بتتبع اخبار الفضائح والجرائم وتفاصيل الحياة الخاصة للسياسيين ونجوم السينما ، وكأنه يحاول أن يجعل من هؤلاء عائلة له حيث حرم من متابعة اخبار الجيران واحوال عائلته الخاصة ؟ ابهذا أيضا نفسر ادمان الامريكى للخمر وللتليفزيون ، حيث يجد على شاشته أصدقاء وهميين وعائلة وهمية ، وتحمله السلسلات التليفزيونية من يوم لآخر تعوضه عن رتابة الحياة وافتقارها الى دفء العلاقات الانسانية الحميمة ؟ بل هل لنا ان نفسر بذلك غرام الامريكى باقتناء السلع واصراره على الحصول على احدث طراز للسيارة

والثلاجة ، ونهمه غير القابل للاشباع باقتناء الأدوات الكهربائية المتحركة ، وكأنه يستعيض بها جميعا عن الناس الذين لا يجدهم حوله ؟

ان العنـاية بل المودة التى يبديها الامريكى نحو سـيارته الخاصة قد تضارع ما يبديه من عناية بشئون زوجه وأولاده ، فهى ليست فقط مركبته ، بل هى أيضا قلعته ومسرح غرامياته ، وهى دليل مركزه الاجتماعى ورمز شجاعته أو فشله • وهى فى مجتمع يختفى فيه التميز الحقيقى ويسـود التقليـد والتشابه ، احدى الوسائل القليلة الباقية للفرد الأمريكى للتعبير عن ذوقه وشخصيته • بل انه لا يكاد يكون هناك فى المجتمـع الامريكى شىء له مثل قداسة السيارة الخاصة وأهميتها • فعليها ينفق ما يعادل ربع الدخل الفردى فى الولايات المتحدة ، وكل طفل أو طفلة تحلم باليوم الذى تكون لها فيه سيارتها الخاصة ، ورخصة القيادة هى الاثبات لشخصيتك بل لوجودك أصلا ، والمحلات العامة تتفنن فى أن تقدم لك خدماتها وأنت جالس فى سيارتك ، والفنادق تتحول من أماكن لايواء الناس الى موتيلات لايواء السيارات • فاذا لم تكن لك سيارة خاصة فى الولايات المتحدة فانت كالكسيح لا تكاد تستطيع مغادرة منزلك ، أو قضاء حاجاتك •

على انه من العسير أن تجد تعبيرا أبلغ دلالة على وحـدة الامريكى ووحشته من تلك الموضة الجديدة المسماة بالـ jogging أو الجرى المنفرد • فقد أصبح من المناظر المألوفة فى الطريق العام منظر رجل أو امرأة ، من مختلف الأعمار والأشكال ، يجرى كل بمفرده ، فى سرعة معتدلة ومنتظمة ، وقد ارتدى « الشورت » ، لا يلتفت يمينا أو يسارا ، ولا يمكن لأية قوة على الأرض لفت نظره أو ايقافه أو تحويل مساره • ترى الّى أين هو ذاهب ، بكل هذا العزم والتصميم ، وممن يجرى بالضبط ؟ كلا ، انه فقط يعتزم قطع عدد معين من الأميال كل يوم للمحافظة على صحته ولياقته

البدنية . فما هو سر هذا الاهتمام المفرط بسلامة البدن ؟ وما سر انكباب الامريكى بهذه الدرجة على ذاته ، بحيث أصبح جسمه يشغل هذا المكان الهام من تفكيره ، وراح بعد ذلك يعرض بدقائق مشاعره على الأطباء النفسيين ، فيتصور اشد مشاعره تفاهة واكثرها طبيعية وكأنها حالة نفسية متميزة وفريدة لا يعانى منها أحد غيره ؟ وهل يا ترى لو اتيح للامريكى تكوين علاقات انسانية طبيعية مع أهله وجيرانه وزملائه فى العمل ، لكان يبدى هذا الاهتمام الزائد عن الحد بنفسه وبدنه ؟

* * *

فى بلد تسخو فيه الطبيعة هذا السخاء على الانسان ، كيف يمكن أن يبدى الانسان نحوها مثل هذا العداء ؟ أم ان هذا العداء ليس الا نتيجة هذا الثراء والسخاء نفسه ؟ على أية حال فان من المؤكد أن للامريكى غراما لا حد له باثبات تفوقه على الطبيعة وقدرته على الاستغناء عنها . وسأضرب للقارىء بعض الأمثلة لتوضيح ما أعنيه . ولاية كاليفورنيا ، التى قضيت بها معظم فترة اقامتى بالولايات المتحدة ، لا تكاد تضاهيها ولاية امريكية أخرى فى جمال مناخها واعتداله على مدار العام . ولكنك تدخل فيها بناء بعد آخر ، ومقهى أو مطعما تلو الآخر فماذا تجد : تجد النوافذ مركبة على نحو يجعل من المستحيل فتحها ، أو مصنوعة من زجاج ملون يحجب ضوء الشمس عمن وراءها ، وتجد أجهزة تكييف الهواء شائعة الاستعمال على نحو يخيل اليك معه انك فى أشد بلاد العالم حرارة وأقساها مناخا ، وتجد المصابيح الكهربائية مضاءة فى وضح النهار .. ولم لا ؟ فقد يكون ضوء الشمس أشد قليلا أو أخف قليلا مما تريد فى لحظة بعينها ، والحرارة أشد قليلا أو أخف قليلا مما تحب وتشتهى فى ساعة معينة من ساعات النهار أو الليل .

ثم ما هى هذه المعجزة الشهيرة فى كافة أنحـاء الأرض المعروفة « بديزنى لاند » أو مدينة ملاهى ديزنى ، فى جنوب لوس انجلوس ؟ مساحة فسيحة من الأرض تقوم عليهـا مبان متناثرة تقدم لك وسائل مختلفة للترفيه والتسلية ، رائعة التنظيم والتنسيق حقا وبالغة النظافة والبهاء ، ولكن شيئا واحدا يجمع فيما بينها : محاولة الانسان الامريكى أن يثبت أنه قادر على منافسة الطبيعة والتفوق عليها · ففى مكان منها يحاول مدرب سخيف أن يقنعك بأنه قادر على أن يجعل فرس البحر يأتمر بأمره ، يرقص أو يلعب بالكرة أو يقبل امرأة جميلة نصف عارية ، وفى مكان آخر تستقل مركبة تدور بك بسرعة بالغة المفروض أن تشعر معها بأنك تحوم فى مركبة فى الفضاء · والمكان كله لا نهاية فيه لما يبدو وكأنه حيوانات وليست فى الحقيقة كذلك ، وطيورا ليست بالطيور ، وأشجارا ليست بأشجار · فاذا أعياك هذا كله وذهبت الى مكان لتنـاول الطعام ، فانك ستجلس الى مائدة تبدو وكأنها مصنوعة من الخشب ولكنها ليست كذلك ، وسوف يقدم اليك شىء شبيه بالطعام ولكنه ليس طعاما ، اذ أن من بين ما يغرم به الامريكى أن يصنع لبنا خاليا من الدسم ، وسكرا لا يحتوى على مادة سكرية ، وخبزا لا يؤدى الى السمنة وقهوة لا تحول دون النوم !

على أن الذى أثار شجونى حقا هو « سيرك الطيور الامريكى » ففى حديقة أخرى من حدائق لوس انجلوس تضم مختلف أنواع الطيور وأجناسها ، أقيم مسرح صغير يمكنك فيه أن تشاهد عرضا بالغ المهارة يسمى بسيرك الطيور ، لا يختلف عن السيرك المألوف الا فى أن أبطاله من الطيور وليسوا فيلة وأسودا · وفيه ينتزع المروض التصفيق من الحاضرين لدى رؤيتهم حمامة أو ديكا أو ببغاء ، رائعة الألوان ، وبالغة المهابة والجمال ، تقف على قدم واحدة ، أو تتسلق سلما ، أو ترتب مجموعة من المكعبات المختلفة الألوان فى صفوف منتظمة ، أو تقوم بمختلف الألعاب البهلوانية وتنحنى للجمهور لدى تصفيقه لها فى نهـاية العرض · والذى

أثار شجونى لدى رؤيتى لهذا العرض ، اننى تذكرت بلادنا الفقيرة وأنا أشاهد الطيور المسكينة ، وتذكرت ما صنعه بنا الرجل الغربى وأنا أشاهد مروض الطيور الامريكى . فها هى ذى طيور لا تقل عن مروضها فى قدراتها وامكانياتها وتفوقه مهابة ، فهى تستطيع الطير حيث لا يستطيعه ، وهى تهتم بصغارها حيث لا يبدى اهتماما بصغاره ، وهى لا تكذب أو تنافق فى سبيل حصولها على الرزق ، ولكن المروض لا يريد أن يعترف لها بفضل الا اذا نجحت فى تقليده ، واستطاعت الوقوف على قدم واحدة ولعبت كرة القدم ، وأظهرت من القدرات ما ليس لديها أدنى استعداد له او حاجة اليه ! .

* * *

فى بلد له مثل ما للولايات المتحدة من موارد تبدو وكأنها لا حدود أو نهاية لها ، كيف يكون لأهلها هذا الولع بالأرقام والحساب ؟ أم ان وفرة الموارد كانت هى ذاتها دافعا لهذا الولع ؟ ذلك انى لم أصادف شعبا يستخدم فى كلامه العادى قدر ما يستخدمه الامريكى من أرقام ، ولا من هو أشد منه غراما بالتعبير الرقمى . فأسعار السلع بأجزائها العشرية ، وسعة سيارته من البنزين ، وعدد الأميال بين مكان وآخر ، والوقت الذى تستغرقه رحلة أو تأدية عمل ، حاضرة فى ذهنه دائما ، يخطرك بها دون أى جهد ويقارن بينها دون مشقة . والرجل لا يوصف بأنه طويل أو قصير ، ولكن يقال لك ان طوله خمسة أقدام وبوصتان ، والمكان لا يوصف بأنه بعيد أو قريب وانما تخبر عما تستغرقه الرحلة اليه من الدقائق بالسيارة أو الطائرة . والشىء الذى لا يمكن حسابه بالأرقام يفترض ضمنيا انه لا يستحق الاهتمام .

وقد لا يبدو فى هذا الميل الواضح الى التعبير الرقمى غضاضة لولا انه انعكس فى فكرة الامريكى عن « الكفاءة »

فالكفاءة لدى الامريكى هى بوجه عام انتاج أكبر قدر بأقل تكلفة ، أو القيام بأكبر عدد من الأعمال فى أقل وقت ممكن ، دون اهتمام كبير بالآثار التى لا يمكن تقديرها تقديرا رقميا • فما أسهل على الامريكى أن يشعر بالرضا اذ يجد سيارته قد قطعت عددا كبيرا من الأميال ، أو يجد نفسه قد أنجز عددا كبيرا من الأعمال ، أو زار عددا كبيرا من البلاد ، أو شاهد عددا كبيراً من المتاحف ، دون أن يعير اهتماما كبيرا لطبيعة الرحلة أو الغرض منها ، أو للفائدة الحقيقية من العمل وجدواه ، أو لما جناه من معرفة حقيقية بما زاره من بلاد أو شاهده •

فكثيرا ما يبـدو لك الامريكى « كأم العروس •• فاضية ومشغولة » ـ كما نقول فى أمثالنا الشعبية ـ لا يطيق الكف عن الحركة والعمل ، وكأن أى عمل مهما كان تافها أفضل من عدمه ، لا يطيل البقاء فى مكان لأن فى انتظاره عملا آخر لابد من تأديته ، يتنـاول طعامه بسرعة ثم يقفز الى سيارته ، أو يتناوله أمـام التليفزيون أو فى السيارة نفسها • فلذا دعاك الى الغذاء فهو « غذاء عمل » ، واذا فكر أن يدعو معك شخصا آخر ، فلأنه يرى أن من المفيد أن يتعرف أحدكما على الآخر • وهو مغرم بجمـع أسماء المعارف وعناوينهم ، ويشعر بالفخر لكثرة معارفه واتصالاته هنا وهناك • فاذا زار بلدا فمن المهم الا يمضى وقتا أطول من اللازم فى مكان واحد ، فاذا تعـذر عليـه استيعابه فليلتقط له الصور • وبرامج التليفزيون الامريكى تتميز بنفس الطابع : الكثرة على حساب الجودة ، والسرعة على حسـاب العمق • وكثيرا ما يحدث الا تجد من بين برامج العدد اللانهائى من القنوات التليفزيونية ، التى يستمر بعضها طوال ٢٤ سـاعة كل يوم ، برنامجا واحدا تشوقك رؤيته ، أو فى العدد اللانهائى من صفحات جريدة الأحد الا القليل مما يستحق القراءة • فاذا عرض التليفزيون نقاشا أو ندوة ، فقلما تجد تعمقا فى التحليل أو احاطة بالظاهرة التى يدور حولها النقاش من مختلف جوانبها ، والمهم فى اعداد

نشرة الأخبار ان تحتوى النشرة على اكبر عدد من الأخبار دون بذل جهد يذكر فى تحليل أسباب الخبر أو اثاره • صحيح انك تجد فى الحيــاة الثقافية الامريكية الغث والثمين ، ويمكنك اذا شئت الاستماع الى موسيقى رفيعة والعثور على تحليــل جيــد للاخبار ، ولكن المراد تأكيده هنا هو الطابع العام للثقافة الامريكية وليس الاستثناء •

* * *

من اين اذن تاتى لهذا الساحر الامريكى ان يفتن الناس فى الشرق والغرب على السواء ؟ وما هو سر هذا النجاح الذى حققه نمط الحياة الامريكية فى غزو العالم حيث لم تحقق مثل هذا النجــاح الدول الاوربية وهى فى عنفوان قوتها ؟ ان هذا السر يكمن فيما وفره نمط الحياة الامريكية « للرجل العادى » ، رجل الشارع البسيط ، من يسر الحياة المادية • فلتقطــع امريكا من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب تجد ان الملك فيها هو رجل الشارع البسيط : المحدود الثقافة والتعليم ، العادى الذكاء ، المحدود الطموح ، الا فيما يتعلق بما يمكن أن يحوزه من سلع • ترضيه القصة البسيطة غير المعقدة ، ويستهويه تتبع أفلام الجريمة وأخبار الفضائح والكوارث ما دامت تحدث لغيره • يحب السياحة وأن يشاهد متحف اللوفر وأهرامات مصر ، ولكن لا صبر له على معرفة التاريخ أو التعمق فيه ، يفرح بالسيارة الكبيرة كما يفرح الأطفال ، ويقبل اكثر ما يتلقاه عن طريق التليفزيون او الجرائد اليومية دون اى شك فى صحة ما يسمع أو يقرأ •

هذا الرجل العادى يمثل غالبية سكان العالم فى كل بقاع الأرض ، وقد نجحت « الحضارة » الامريكية فى الوصول اليه واشباع تطلعاته باكثر مما نجحت اية حضارة اخرى • والذى سمح للولايات المتحدة ان تبلغ ذلك قبل غيرها لم يكن هو فقط غناها الذى لا حدود له بالموارد ، بل وايضا اتساع سوقها بدرجة لم تتوفر لآية دولة اخرى • فاتساع السوق هو الذى سمح بابتداع

ونمو فنون الانتاج الكبير التى تقوم على انتاج كميات هائلة من السلع المتماثلة وعلى تطبيق درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل • ولكن هذا الاتساع نفسه ، وهذا النوع من فنون الانتاج كان هو أيضا الذى طبع الحضارة الامريكية بكثير من ملامحها المميزة : التماثل الرهيب فى أنماط السلوك والتفكير وانتشار الموضات وخضوع المستهلك خضوعا مستمرا لحملات الدعاية والاعلان ، والهالات التى تحيط بنجوم السينما ورجال السياسة أو « بالبطل » بوجه عام •

فالمليون دولار التى يمكن أن تنفق على ممثلة جميلة ، ولو كانت لا تجيد التمثيل ، أو على مذيعة تليفزيونية ولو كانت عادية الذكاء ، يمكن أن يستردها المنتج بسهولة اذا ضمن تسويق هذا الفيلم أو ذلك البرنامج فى الولايات المتحدة وحدها • كل ما يتطلبه الأمر هو حملة دعائية واسعة وهو ما لا يمكن أن يكفى وحده لضمان الربح فى مجتمع محدود العدد • ولكن المستهلك المستهدف يجب أن يكون بدوره شخصا عاديا محدود الثقافة عادى الذكاء ، اذ هنا تكمن فرص التسويق الواسع الانتشار • فاذا بنمط الثقافة السائد هو النمط الذى يستجيب لنوازع الرجل العادى وميوله ، واذا بالثقافة الرفيعة تتراجع على استحياء اذ لا تجد لها ممولا • واذا بوسائل الاعلام تخاطب أبسط غرائز الانسان ونوازعه ، لمجرد انها الأكثر انتشارا ، واذا بها لا تكف عن تملق الرجل العادى وترضيه • فاذا استطاع الطفل أن يكتب اسمه فانه يعامل كما لو كان نابغة عصره وأذا نطق به فهو بالغ الفصاحة • وعبارات الثناء والمديح تنهال بلا حساب على المتسابقات فى البرامج التليفزيونية من ربات البيوت الطامعات فى الفوز بثلاجة أو مكنسة ، ولا يفوت المذيع أن يمتدح جمال أكثرهن دمامة ، فالمهم هو أن يطيب خاطر الجميع ، اذ أن البرنامج الناجح هو الذى يشاهده أكبر عدد من الناس ، والجميع مستهلكون حالون أو محتملون لهذه الثلاجة أو تلك المكنسة التى يقوم منتجوها بتمويل

البرنامج ابتداء · فاذا اضطر التليفزيون الامريكى لسبب أو آخر الى تقديم برنامج جاد يستهدف النفع العام لا الربح ، فهو يأتى بعد منتصف الليل أو قرب الفجر ، حينما تكون غالبية الشعب الامريكى يغطون فى النوم · فالبرنامج الجاد ثقيل الظل ، والذين يحبون هذا النوع من البرامج ليسوا هم أكثر الناس ميلا الى زيادة ما بحوزتهم من سلع · فاذا قطع البرنامج لتقديم اعلان عن غسالة كهربائية أو سيارة فالأرجح ان الاعلان سوف يكون قليل العائد ، بل ان هناك خشية حقيقية من أن يلقى البرنامج الجاد بظله على الاعلان نفسه ، فتبدو مدى سخافة الاعلان وكذبه ، فاذا بالبرنامج يتم اختياره بما يناسب الاعلان ! ·

لا عجب اذن فى ان نجد أن أكثر الناس عداء لغزو الحضارة الامريكية لبلادهم هم المثقفون ، بينما يتلقفها بسطاء الناس وصغار السن بالرضا والترحيب · ولم تستطع المجتمعات الاوربية مع كل ما أحرزته من تقدم فى الارتفاع بمستوى الثقافة فيها أن تقاوم ما يحمله نمط الثقافة الامريكية من جاذبية لجماهيرها ، فاذا بالبرامج الجادة فى التليفزيون الاوربى تترك مكانها بالتدريج لبرامج الترفيه الامريكية ، ويزداد هذا عاما بعد عام ، واذا بالصحف الاوربية تجارى الصحافة الامريكية فى اعتمادها على التشويق والاثارة ، واذا بالمطاعم والمقاهى الاوربية تتخلى عن المقاعد الوثيرة والخدمة المتانية لتحل محلها المقاعد الطاردة للجالسين عليها وقيام العميل بخدمة نفسه · بل لم يستطع الاتحاد السوفيتى بعد عشرات من السنين من الانغلاق عن العالم أن يمنع شبابه من الانبهار بنمط حياة الامريكى والاقتداء به ·

ذلك اننا نعيش ، ليس فى عصر الراسمالية أو الاشتراكية ، بل فى عصر الرجل العادى والمرأة العادية ، وقد بلغت العبقرية الامريكية ذروتها فى ارضاء كل منهما ·

مجتمع المسدسات

« ترجمت هذه القصة بتصرف طفيف من بضع صفحات فى كتاب « ثمن النمو الاقتصادى » للاستاذ ادوارد ميشان ، أستاذ الاقتصاد بجامعة لندن الصادر فى سلسلة بليكان سنة ١٩٦٩ ٠

وأنا أهدى هذه القصة الى كل من لا يزال يعتقد أن الحافز الفردى المتحرر من أى قيود هو الكفيل بأن يوفر للجميع الحياة الهنيئة ٠ والى كل من لا يزال يعتقد أن حل مشكلاتنا الاجتماعية هو عند « الخبراء التكنوقراطيين » الذين يجيدون تحليل البيانات الاحصائية ولكنهم يفتقرون الى أية رؤية سياسية او اجتماعية شاملة ، أو من لا يزال يعتقد أن دراسات الجدوى كفيلة وحدها بالتمييز بين المشروعات المرغوب فيها وغير المرغوب فيها ، أو أن التكنولوجيا الحديثة كفيلة بحل كافة المشكلات ، فيعتقدون مثلا بأن تدهور نمط الحياة فى القاهرة يمكن علاجه ببناء الأنفاق ، بدلا من وضع حد لاستيراد السيارات الخاصة أو وضع حد لنمو القاهرة أصلا » ٠

يحكى انه فى دولة لا يعرف اسمها ، تولت زمام الأمر حكومة اتخذت فجأة قرارا باطلاق الحرية المطلقة لكل فرد من السكان فى حمل السلاح دون اشتراط الحصول على ترخيص · وفى نفس الوقت قامت الشركات المنتجة للمسدسات والبنادق بحملة دعائية هائلة لمنتجاتها أنفقت عليها مبالغ طائلة · أدى ذلك الى ان أصبح كل شخص فى الدولة يمشى فى الطريق وهو يحمل أكثر من مسدس واحد فى حزامه ، ولوحظ هذا بوجه خاص على الشباب وصغار السن الذين ابدوا حرصا شديدا على أن يراهم الناس وهم يحملون آخر طراز من المسدسات ذات السرعة غير العادية والمسمى بطراز « سوبر » ·

كان من الطبيعى نتيجة لذلك أن تروج ، ليس فقط صناعة المسدسات بل وأيضا صناعة الأحزمة الحاملة لها وغيرها من لوازم حمل السلاح واستعماله وتنظيفه وصيانته ، فضلا عن صناعة الدروع الواقية واغطية الرأس والأرجل المضادة للرصاص · بل أصاب الرواج أيضا أعضاء نقابة الحانوتية لأسباب ظاهرة · كان كل من يسير فى شوارع هذه الدولة يلاحظ أن نوافذ المنازل ، باستثناء منازل الفقراء ومحدودى الدخل ، تحمل زجاجا مضادا للرصاص ، بينما أصبح تركيب المواد الواقية من الرصاص فى المنازل والمكاتب الواقعة فى المناطق الأكثر خطورة أمرا مألوفا يدخل ضمن أعمال الوقاية العادية والضرورية ·

لم تكن ثمة أسرة يمكن أن تبلغ بها الحماقة حد اهمال تدريب أبنائها بل وبناتها على فن الاطلاق السريع · وعلى أى حال فقد لجأت أفضل المدارس وأكثرها حرصا على مصلحة التلاميذ ، الى تخصيص عدة ساعات من كل أسبوع لتدريب التلاميذ على هذا الفن · لا عجب أيضا أن ازدهرت بشدة شركات التأمين على الحياة على الرغم من ارتفاع أقساط التأمين ارتفاعا باهظا كما ارتفعت بشدة أرقام الانفاق على الخدمات الطبية · ذلك انه

بالاضافة الى تلك الظاهرة المعتادة ، وهى العثور على رصاصات مستقرة فى أجزاء مختلفة من الجسم ، انتشرت أيضا الأمراض الجلدية الناجمة عن ارتداء مختلف أنواع الرداء الثقيل الواقى من الرصاص · أضف الى ذلك أنه نتيجة لانتشار الأمراض العصبية وذيوع مختلف أنواع التوتر النفسى ، لوحظ ارتفاع نسبة مدمنى الخمر والعقاقير المهدئة ·

•

ارتفعت أيضا معدلات الضرائب لأسباب ظاهرة ، اذ زادت نفقات الحكومة زيادة كبيرة بسبب تضخم عدد رجال الشرطة الذين يحاولون تخفيض عدد الضحايا ، وتضخم عدد السجون والمستشفيات العامة ، ناهيك عن النفقات العامة اللازمة لحراسة المنشآت والمصالح والبنوك والمدارس وتلك اللازمة لانتاج اتوبيسات ذات مواصفات خاصة واقية من الرصاص تحمل التلاميذ كل يوم من المدارس واليها ·

•

فى مثل هذه البيئة لم يكن من الممكن لأى شخص مهما بلغت وداعته وايثاره للحياة الهادئة وكرهه للعنف أن يخرج من منزله دون أن يكون حاملا للسلاح · وكتب الاقتصاديون المؤمنون بمبدأ « دع الأمور تجرى فى أعنتها » وبالحرية الاقتصادية المطلقة ، انه ما دام السكان قد اختاروا بمطلق حريتهم أن يشتروا السلاح فانه من قبيل التدخل غير المشروع والمساس غير المقبول بالحرية الفردية أن تحاول الحكومة تقييد انتاج الأسلحة · وكتب هؤلاء أيضا ، انه ما دام سوق السلاح تعمل بصورة طبيعية وأن الكمية المعروضة من الأسلحة كافية لسد الطلب عليها فانه ليس هناك حاجة بالحكومة للتدخل لزيادة الانتاج فى مواجهة الزيادة المستمرة فى الطلب · كما كتبوا انه طالما أن هناك درجة كافية من المنافسة بين منتجى السلاح فان الأسعار سوف تميل فى المدى الطويل الى أن تعكس النفقة الحدية ، ومن ثم عبر الاقتصاديون عن رضاهم التام عن النمط السائد لتخصيص الموارد بل ان الاقتصاديين

عبروا عن تفاؤلهم لما شاهدوه من نمو سريع فى الصناعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى وهى صناعات الأسلحة ولوازمها ووصفوا الحالة الاقتصادية بأنها حالة « صحية » ٠

على أن الحكومة كان يعتريها من حين لآخر بعض القلق بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية ، وفى هذه الحالات اعتادت الحكومة أن تلجأ الى استشارة مجموعة من الاقتصاديين عرفوا باسم « اقتصاديى المسدسات والبنادق » وهم مجموعة من الخبراء الذين يتمتعون بسمعة عالية واحترام عام ويتلقون مرتبات بالغة الارتفاع ٠ فيقوم هؤلاء الاقتصاديون بتصميم نماذج رياضية ، ثم يقومون بعد ذلك بمساعدة من حفنة ممتازة من الاحصائيين بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمسدسات والبنادق من مختلف الأنواع ، ويقومون على أساس هذه البيانات بتقدير أسعار الضرائب المثلى التى يجب فرضها على بيع المسدسات والذخيرة اعترافا منهم ببعض الآثار الاجتماعية الضارة المسماة بالوفورات الخارجية السلبية التى أمكن لهم قياسها بدرجة لا تخلو من دقة مثل اكتظاظ بعض الشوارع الرئيسية فى البلاد بين وقت وآخر بجثث الموتى ٠

ولكن على الرغم من النصائح والتوصيات التى تقدمها هذه المجموعة من الاقتصاديين من وقت لآخر ، فان هذا لم يمنع الحالة من التدهور ولم تضع هذه التوصيات والقرارات حدا للفوضى والدمار ، الأمر الذى اضطر الحكومة الى تشكيل لجنة تحت رئاسة مهندس على أعلى درجة من الكفاءة اسمه المهندس « ب » وقد اشتهر هذا المهندس أكثر من أى شىء آخر بالواقعية ، ومن ثم فقد بدأ بالتسليم بأن الاقتصاد القومى يعتمد اعتمادا أساسيا على انتاج المسدسات وصناعات اخرى تقوم بخدمة هذه الصناعة الأساسية ، كما اكد على حقيقة أخرى لا تقبل المناقشة وهى أن الطلب على المسدسات ينمو بمعدل مرتفع سنة بعد اخرى ، ومن ثم بدأ بحثه باعتبار وجود هذه الصناعات مسلمة من المسلمات

التى لا يجوز المساس بها · أما التحدى الخطير الذى وضعه هذا المهندس الشهير أمام نفسه فهو ان يقوم بتخطيط جديد تماما وثورى للغاية للمدن الأساسية فى الدولة مهما كلف تنفيذ ذلك من نفقات ، بهدف خلق بيئة جديدة يمكن للناس فيها أن يجمعوا بين حيازة المسدسات واستعمالها وبين التمتع بالطمأنينة فى نفس الوقت · وتتلخص الملامح الرئيسية للخطة الجديدة التى أطلق عليها التصميم الجديد لمعمار المسدسات والبنادق فيما يأتى :

١ ـ تحديد مناطق معينة داخل كل مدينة يحظر فيها اطلاق الرصاص وتحاط باسوار عالية من الصلب ·

٢ ـ اقامة طريق دائرى ومتموج يجعل من الصعب الاشتراك فى مبارزة بالمسدسات ·

٣ ـ بناء حواجز زجاجية مضادة للرصاص فى وسط الطرقات ·

٤ ـ وضع كاميرات تليفزيونية توفر لها حماية شديدة فى أماكن استراتيجية من كل مدينة لتوفير المعلومات عن حوادث اطلاق الرصاص لقوى الأمن والشرطة المزودة بطائرات الهليكوبتر وذلك طوال ٢٤ ساعة فى اليوم ·

وقد عبر الصحفيون جميعا والمشتغلون فى مختلف وسائل الاعلام عن اعجابهم الشديد ببعد النظر والواقعية التى اتسمت بها خطة المهندس « ب » وأشادوا بالمعمار الجديد الذى وضع أساسه وسموه « معمار المستقبل » ·

على انه سرعان ما اكتشفت الحكومة ان اية محاولة لزيادة الضرائب لتمويل هذه الخطة سوف تشعل ثورة فى البلاد ومن ثم وضعت الخطة الجديدة على الرف فى هدوء وشكلت لجان جديدة للبحث ووضعت عشرات من جداول الأعمال واستمرت الأمور على ما كانت عليه دون تغيير ·

خرافة الحاجات الانسانية
غير المحدودة

لا اعتقد أن احدا ممن يشتغلون بأى علم من العلوم الاجتماعية سوف ينكر ان وراء ما يطرحه من نظريات تكمن دائما افتراضات خفية ، لا يذكرها صراحة ، ولكنه يسلم بها تسليما مسبقا ، ويتركها تتحكم فى تفكيره واستنتاجاته ٠

من بين هذه الافتراضات الخفية فى علم الاقتصاد أن الانسان يفضل دائما أن يحوز كمية من السلع والخدمات أكبر مما يحوزه بالفعل ٠ فهو يعتبر من قبيل المسلمات انه ، كما أن العدد ٤ أكبر من ٣ ، فان العدد ٤ هو ايضا « افضل » من العدد ٣ ، اذا تعلق الأمر بما يحوزه الفرد أو المجتمع من السلع المادية أو الخدمات ٠

واذا كان الاقتصادى نادرا ما يذكر ذلك صراحة ، فان هذا الاعتقاد يكمن وراء كثير من افكاره ونظرياته ٠

نجد هذا الافتراض كامنا ، مثلا ، وراء تعريف الاقتصادى لعلمه ابتداء · فالتعريف الشائع لعلم الاقتصاد هو أنه ذلك العلم الذى يبحث فى التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات الانسانية « غير المحدودة » · فهذا التعريف نفسه يقوم على افتراض أن ليس هناك حدود لما يحتاجه الانسان ويطلبه ، وانه مهما بلغ دخل الفرد فانه لن يكف أبدا عن طلب المزيد ، أو انه على الأقل لن يرفض المزيد منه · وما كان الأمر ليكون كذلك لولا أن الفرد يفضل دائما المزيد من السلع ·

وهذا الافتراض يكمن أيضا وراء كل نظريات التنمية الاقتصادية · فرفع معدل التنمية ينظر اليه الاقتصادى دائما على أنه شيء مرغوب فيه ، على افتراض أن ما ينطبق على الفرد ينطبق أيضا على المجتمع : كلما زادت السلع زادت الرفاهية · وحتى اذا أبدى الاقتصادى تحفظا ، وهو أمر نادر الحدوث ، حول أثر ارتفاع معدل التنمية على الرفاهية ، فتحفظاته لا تتضمن خروجا عن افتراضه الأساسى هذا · فهو قد يتحفظ مثلا على رفع معدل التنمية اذا أضر الأمر بعدالة توزيع الدخل ، ولكن هذا لا يتعدى القول بأن زيادة الدخل لبعض الأفراد (الفقراء) أهم من زيادة الدخل لغيرهم · أما الفرض الأساسى ، وهو أن الجميع يرحبون بالمزيد من السلع ، فما يزال قائما لا يمس ·

قد نذكر الاقتصادى بما أشار اليه أبو علم الاقتصاد نفسه ، ادم سميث ، من أن هناك حدودا لما يمكن أن تستوعبه المعدة الانسانية ، قاصدا أن هناك حدودا لما يمكن أن يطلبه المرء من الغذاء · ولكن الاقتصادى يجد من السهل الرد على هذا بقوله انه ، حتى فيما يتعلق بسلعة ضرورية كالغذاء ، نجد الانسان لا يكف عن التفنن فى تحسين نوع غذائه وتطوير الخدمات المتصلة به · فهو بعد أن يتناول أنواع الغذاء الضرورى ، يلجأ الى اضافة كميات الغذاء ، ثم يتفنن فى ابتداع وسائل جديدة لاعداده وتناوله ،

ثم يلجأ الى تناول غذائه فى المطاعم التى تتفنن بدورها فى ابتداع مختلف أنواع الخدمات الجديدة المصاحبة لتناول الطعام ، من اختيار طريقة تنسيق الموائد الى اختيار زى الخدم الذين يقدمون الطعام ، الى عزف الموسيقى أثناء تقديمه .. الخ . قد يكون هناك حدود للمعدة الانسانية حقا ، ولكن هذا لا يعنى أن هناك حدودا لقدرة الانسان على الاستمتاع بالطعام ، أو هكذا يقول لنا الاقتصادى . فاذا كان هذا صحيحا بالنسبة لشىء يتعلق بحاجات الانسان البيولوجية ، فما بالك بالآلاف المؤلفة من السلع والخدمات التى تثير خيال الانسان وعواطفه التى لا يمكن أن نتصور لها نهاية ؟

من الواضح اذن أن اثارة الشك فى صحة هذا الافتراض وواقعيته من شأنها أن تثير الشك فى كثير مما يقدمه لنا الاقتصادى من نظريات وما ينصح به من سياسات . فهل لنا أن نحاول اختبار مدى صلابة هذا الأساس الذى تستند اليه كثير من النظريات والسياسات الاقتصادية ؟

دعنا نبدأ على الفور بالزعم بأن العكس تماما قد يكون هو الصحيح . وهو أن هناك حدودا لقدرة الانسان على الاستمتاع ، ليس فقط بأية سلعة أو خدمة على حدة ، بل بكل السلع والخدمات مأخوذة ككل . لقد دأب الاقتصادى على التسليم بذلك فيما يتعلق بأية سلعة أو خدمة منظورا اليها على حدة (فقال بقانون تناقص المنفعة الحدية) ولكنه يفترض عكس ذلك فيما يتعلق بقدرة الانسان الكلية على الاستمتاع . على ان لدينا من الدلائل ما يشير الى أن ما ينطبق على سلعة واحدة ينطبق أيضا على السلع جميعا مأخوذة ككل .

دعنا نلاحظ أولا أن التأمل الذاتى ، أى ملاحظة كل منا لنفسه ، قد تؤيد هذا الذى نزعمه . وسأضرب مثلا بنفسى ، على

أن لدى ميلا قويا الى الاعتقاد بأن ما ينطبق على فى هذا الصدد ينطبق على غيرى أيضا · لقد بدأت حياتى طالبا ثم أصبحت أستاذا ، وتزوجت وأصبح لى أطفال ، وعشت فى أكثر من بلد ، ومررت مثل غيرى بتجارب ناجحة وأخرى فاشلة ، وبفترات أعوزنى فيها المال وأخرى من بحبوحة العيش ، فاذا بى أجد أن قدرتى على الاستمتاع بالحياة لم تتعد حدا معينا فى جميع الظروف ، لم يتغير كثيرا مع تغيير ظروف حياتى العائلية أو العلمية أو المالية ، ومع اختلاف البلاد التى عشت فيها · كما ان قدرتى على المعاناة لم تتعد أيضا حدا معينا · الا يصح لى أن أفترض اذن أن لدى كل امرىء منا طاقة معينة لا يستطيع تجاوزها من حيث القدرة على الاستمتاع والقدرة على المعاناة أو ان لكل منا حدا أقصى لما يمكن أن يجنيه من الحياة من متعة وحدا أقصى لما يمكن أن يصل اليه من الشعور بالألم ؟

ثم دعنا نتساءل ثانيا : الا تؤدى بنا الى نفس النتيجة ملاحظتنا لأصدقائنا ومعارفنا وذوينا ؟ الا نميل مثلا الى ما يشبه القطع بأن فلانا ذو قدرة عالية على التمتع بالحياة ، نلمسها فى تفاؤله المستمر أو سهولة اثارته ، أو صبره على الوحدة أو على العوز المادى ، واخر ذو مزاج سوداوى ، قليل المرح ، مائل الى الحزن والتشاؤم ، قليل الصبر على نوائب الحياة ؟ وما الذى تعنيه هذه الملاحظة الا أن الناس تتفاوت فى قدراتهم على الاستمتاع وعلى التألم ، وأن لكل منهم بدوره حدا اقصى لهذه القدرة لا يستطيع تجاوزه ؟

ثم فلنتساءل ثالثا · بل كيف يكون الأمر غير ذلك ونفس الانسان تسكن جسدا محدودا بأبعاد معينة وطاقات لا يستطيع تجاوزها ؟ فليست المعدة الانسانية وحدها ذات أبعاد محدودة ، بل أيضا ذراعاه وساقاه وصدره ودماغه · فاذا كان يستمتع بالسير على قدميه فان هناك حدودا لطاقته على السير ، واذا

كان يستمتع بالقراءة أو الحديث فان هناك حدودا لهذا الاستمتاع ايضا ترسمها حدود ذكائه وفهمه وخياله ·

قد يكون صحيحا أن الثراء والدخل لا حدود لهما حقا ، اللهم الا ما قد تتسع لقيده دفاتر البنك ، وقد لا يكون هناك حدود لما يمكن أن يحصله الفرد من علم اللهم الا ما قد يكون للذاكرة الانسانية من حدود ، أما قدرة الفرد على الاستمتاع بهذا أو بذاك أو بغيرهما فالارجح أنها محدودة بنفس ما يحد قدرات الانسان المادية والعقلية ·

بل أى شىء أوضح من أن حياة الانسان نفسها محدودة بزمن معين ، أى أن الوقت المتاح للانسان ، وهو مورد يعتبره الاقتصادى لازما لاستهلاك أية سلعة أو خدمة ، هو أيضا مورد محدود ، ولكن كونه محدودا يضع بدوره حدودا على « الحاجات الانسانية » وقدرة الانسان على الاستمتاع بأى مورد آخر · ان هذا قد يسمح لنا بأن نذهب الى حد القول بأن قول الاقتصادى « ان الموارد المتاحة محدودة ولكن الحاجات الانسانية غير محدودة » يتضمن تناقضا من حيث أن واحدا من أهم الموارد اللازمة لاشباع الحاجات الانسانية ، وهو الوقت ، يضع أيضا حدا للحاجات الانسانية نفسها ·

انه متى وصلنا الى هذه النقطة فى التشكيك فى افتراض الاقتصادى انه ليس هناك حدود للحاجات الانسانية ، وجدنا أن الاستعاضة عن هذا الافتراض بالفرض المعاكس وهو ان لكل انسان قدرة محدودة على الاستمتاع (وعلى الألم أيضا) من شأنه أن يلقى ضوءا جديدا على بعض الظواهر التى يتجنب الاقتصادى عادة مناقشتها ، بدعوى أنه لا سبيل للحديث حديثا علميا عنها ، أو يتخذ منها موقفا نجده ممجوجا وسخيفا بسبب اصراره على التمسك بافتراض قدرة الانسانية اللانهائية على الاستمتاع بالحياة ·

من ذلك مثلا ما نلاحظه ونذكره فى حديثنا العابر من أن زيادة ما يحوزه الفرد من سلع كثيرا ما لا يقترن بزيادة درجة سعادته . ونحن كثيرا ما نذكر هذه الملاحظة على استحياء قد يكون مبعثه الخشية من أن نتهم بالحسد أو الغيرة ، أو قد يكون مبعثه قوة الاعتقاد الشائع بأن « زيادة السلع خير من قلتها » أو اصرار الثرى على التظاهر بأنه اكثر استمتاعا بالحياة من الأقل ثراء . كما قد يكون مبعثه أن هذا النوع من الملاحظات ليس هناك وسيلة لاثبات صحته أو خطئه بسبب صعوبة أو استحالة قياس درجة الاستمتاع بالحياة أو السعادة . على أن هناك بعض الاحصاءات التى قد تعطى بعض التأييد لهذه الملاحظة العابرة . ليس هناك بالطبع أى نوع من الاحصاءات التى يمكن أن تدلك على ما اذا كان الناس فى مجتمع معين اكثر او أقل سعادة فى وقت معين عما كانوا فى وقت سابق ولكن يمكننا أن نسأل فردا أو مجموعة من الأفراد عما اذا كانوا يعتبرون انفسهم اكثر أو اقل سعادة بين تاريخين ، مع اتخاذ اجاباتهم كمؤشر تقريبى للغاية ، ولكنه افضل من عدمه ، عن حقيقة شعورهم . وهذا هو ما قام به بالفعل بعض علماء النفس فى الولايات المتحدة ، اذ قاموا بعشرة استقصاءات على فترات منتظمة فى الفترة فيما بين عام ١٩٤٦ و ١٩٧٠ ، سئلت فيها عينة عشوائية كبيرة من الأفراد ، تنتمى الى فئات مختلفة من الدخل والى مهن مختلفة ، السؤال الآتى : « اى وصف من الأوصاف التالية تعتبره اقرب الى وصف حالتك : سعيد للغاية ــ سعيد الى حد ما ــ لست سعيدا جدا ــ لست سعيدا على الاطلاق ؟ » فاذا بالنتيجة أن نسبة الاجابات التى يصف أصحابها انفسهم بانهم سعداء للغاية ، أو سعداء الى حد ما ، أو ليسوا سعداء جدا ، لم يلحقها أى تغير يذكر طوال فترة الخمسة والعشرين عاما المذكورة . وهى نتيجة ملفتة للنظر خاصة اذا عرفنا انه خلال هذه الفترة زاد متوسط الدخل الحقيقى فى الولايات المتحدة بنحو ٦٢٪ . الا يمكن أن نجد فى هذا بعض

التأييد لافتراض أن قدرة الانسان على الاستمتاع بالحيـاة لها بالفعل حدود لا يمكن تجاوزها ؟

ولكن إذا كان هذا الذى نقوله صحيحا ، كيف لنا أن نفسر اقبال الناس اقبالا لا حدود له على زيادة دخولهم ، وانكباب الدول على رفع معـدل النمو ، مهمـا كان المستوى الذى يبدأون منه مرتفعا ؟ بعبارة أخرى : ما جدوى أن نصب المزيد من الشراب فى اناء ممتلىء ؟ أليس هذا هو التبديد بعينه ؟

تفسير ذلك فى اعتقادى هو أن المجتمعات الغنية ـ كالأفراد الأثرياء سواء بسواء ـ غير قادرة على رؤية عشرات الثغرات والثقوب التى يتسرب منها الشراب ، فلا الاناء يمتلىء ولا نحن نكف عن صب مزيد من الشراب فى محاولة لا جدوى منها لزيادة مستوى رفاهيتنا !

ان أبسط مثـال لهذا التبديد هو ما تخلقـه زيادة السلع والخدمات نفسها من ارهاق ونفقات نفسية واجتماعية لا يمكن التخلص منها الا بانتاج المزيد من السلع والخدمات · فتزايد عدد السيارات مثلا يخلق من المشكلات الناجمة عن الازدحام والضوضاء والتلوث ما لا يمكن تلافيه ، الا بتشييد مزيد من الطرق والجسور ، ومضاعفة عدد اشـارات ورجال المرور والقائمين باصدار رخص السيارات ورجال الاسعاف ·· الخ · والامعان فى انتاج مختلف السلع التى لا هدف منها الا تخفيض العمل العضلى ، كمختلف وسائل المواصلات والمصاعد الكهربائية والسلالم المتحركة والمكانس الاوتوماتيكية وغيرها من الأدوات الكهربائية المستخدمة بالمنزل ، هى بدورها بحاجة الى مختلف أنواع السلع التى لا هدف منها الا تعويض الخسارة الناجمة عن تخفيض النشاط الجسمانى . كمستلزمات الألعاب الرياضية والرحلات وأنواع الغذاء المضادة للسمنة ، والأدوية المعوضة عما فقده الانسان من صحة نتيجة

الامعان فى استهلاك وسائل الراحة ٠٠ الخ ٠ وهكذا نجد أن زيادة الكميات المنتجة من هذه السلع التى تقوم بمهمة تعويضية بحتة ، لا تتضمن فى الواقع اضافة الى الرفاهية بل تقتصر مهمتها على محاولة الابقاء على مستوى الاشباع السابق ٠ انها لا تزيد الاناء امتلاء بل تعوض عما شرب منه ٠ وهنا ينطبق على التنمية ما قيل مرة عن الزوجة ٠ فكما أن الزوجة ، على حد تعبير زوج ماكر ، هى خير من يشاركك فى تحمل المتاعب التى ما كانت لتوجد لولا الزواج ، فان التنمية الاقتصادية هو خير علاج للمشاكل التى ما كانت لتوجد أصلا لولاها ! ٠

على انه ليس هناك فى الحقيقة نهاية لما يمكن تعداده من أمثلة على انتاج لا يزيد من مستوى الرفاهية بل يعوض عما فقد من انتاج قديم ٠ فهناك العديد من السلع التى تقتل هى نفسها ما كانت تولده سلع اخرى من منفعة ، ومن ثم فهى لا تضيف الى الرفاهية بل تحل مصدرا جديدا محل مصدر قديم لنفس الدرجة من الاشباع ٠ ولعل أوضح مثال لذلك ما يترتب على التغير المستمر فى الموضات ، فى الأزياء والسيارات والأجهزة الكهربائية ٠٠ الخ ٠ اذ تؤدى الموضة الجديدة الى الاستغناء عن الموضة القديمة دون أية زيادة واضحة فى الرفاهية ٠

أو فلنتأمل اقبال المرء ، عندما يزيد دخله أو ثروته عن حد معين ، على أنواع من المخاطرة والمغامرة ما كان ليخطر بباله القيام بها عند مستويات أدنى من الدخل ٠ فالاقبال على المقامرة مثلا يمكن النظر اليه على انه محاولة يائسة من الرجل الثرى لزيادة رفاهيته ، فيقوم بتعريض نفسه عمدا للألم المرتبط بانعدام اليقين بما اذا كانت عجلة الروليت سوف تستقر عند اللون الأحمر أم الأسود ، ثم بتعريض نفسه عمدا أيضا للخسارة ، بجلوسه ابتداء الى مائدة القمار ، طمعا فى أن يفوز بلذة تعويضها ! وكأنى بالمقامر ، وقد حار فى الاهتداء الى استخدام لأمواله يزيد

مباشرة من رفاهيته ، ومنعه ثراؤه نفسه من عدد من مصادر المتعة الأخرى ، كمتعة السير على الأقدام مثلا ، أو المتعة المستمدة من العمل لكسب الرزق ، لم يجد امامه من وسيلة للحصول على متعة جديدة الا بتعريض نفسه للالم املا فى الاستمتاع بالقضاء عليه ٠

بل ان بامكاننا النظر الى الحملات الدعائية للسلع الجديدة على انها تؤدى فى المجتمعات الثرية وظيفة مماثلة لتلك التى تؤديها المقامرة ٠ فهذه الحملات تتعمد هى أيضا خلق شعور بعدم الرضا لا يزول حتى يقوم المتعرض لهذه الحملات بشراء السلعة الجديدة المعلن عنها ٠ وكأن وظيفة هذه الحملات هى افساح مجال جديد تحتله السلعة المراد بيعها فى « اناء » المستهلك ذى القدرة المحدودة على الاستمتاع ، ولا يتم خلق هذا المكان الجديد الا بتخفيض مستوى الاستمتاع الذى كان قد بلغه المستهلك من قبل ٠ هذا الشعور بعدم الرضا قد يتم خلقه عن طريق اشعار المستهلك بالخجل من نفسه أو بالغيرة من غيره اذ يرى عن طريق الاعلان ، ان الناس من حوله قد بدأوا يستهلكون تلك السلعة التى لم يبدأ هو فى استهلاكها بعد ، أو عن طريق اشعاره بالتقصير فى اداء « الواجب » اذا لم يقم باستهلاك السلعة أو الخدمة المعلن عنها ، كالاعلان عما يمكن أن يقدمه الزوج لزوجته فى عيد زواجهما ، أو عما يمكن أن يقدمه الابن لأمه فى عيد الأم ، أو عن شراء بوليصة للتامين على الحياة لصالح الأولاد ، أو عن المكان الذى « يجب » أن يقضى فيه عيد رأس السنة ٠٠ الخ ٠

وحيث أن الوقت المتاح للمستهلك « للاستمتاع » بكل هذه السلع والخدمات هو بالضرورة محدود بعدد الساعات التى يستطيع المرء أن ينفقها كل يوم على الاستهلاك ، بعد طرح ساعات النوم والعمل ، فان اضافة سلع جديدة الى ما بحوزته لابد أن

يكون على حساب الوقت الذى ينفقه فى الاستمتاع بالسلع القديمة · يكفى أن نتذكر أنفسنا بمن نصادفه من أفراد تراكمت لديهم السيارات أو المنازل أو قطع الأثاث التى لا يكاد أصحابها يتذكرونها · بله أن يستعملوها ، وكلهم ينطبق عليهم المثل الدارج « عين الانسان أكثر اتساعا من معدته » · بل اننا جميعا فى مواجهة السلع الاستهلاكية كالمتضور جوعا قبل جلوسه الى مائدة الطعام ، نتصور بسبب ما نشعر به من جوع أن قدرتنا على استهلاك الطعام هى قدرة غير محدودة ، ثم سرعان ما نصاب بخيبة الأمل اذ نكتشف أن هذه القدرة محدودة للغاية ، وان التهام صنف من الطعام لابد أن يكون على حساب صنف آخر · ولعل تصوير الاقتصادى لقدرة الانسان على الاستمتاع وكأنها قدرة لا حدود لها ، كان مفهوما فى عصر كان الانسان فيه بالفعل « يتضور جوعا » اذ لم تكن الحاجات الانسانية الأساسية لغالبية الناس قد تم اشباعها بعد · ولكن هذا التصوير أصبح من الضرورى طرحه جانبا بعد أن تكررت تجاربنا ومشاهداتنا للمجتمعات المسماة بمجتمعات الرخاء ، حيث رأينا تكرار الشعور بخيبة الأمل فى أن يزيد مستوى الاشباع عن حدود معينة ·

لقد شاع فى السنوات الأخيرة فى بعض دوائر الاقتصاديين استخدام شعار « اشباع الحاجات الأساسية » ومؤداه أن التركيز فى عملية التنمية يجب الا يكون على مجرد زيادة متوسط الدخل للمجتمع ككل ، بل على اشباع الحاجات الأساسية لأشد فئات المجتمع فقرا ، كالمأكل والملبس والمسكن ، على أساس أن القضاء على أشد صور الفقر قسوة هو أولى الأهداف بالاهتمام ، وان زيادة متوسط الدخل للمجتمع ككل لا تتضمن بالضرورة تحقيق هذا الهدف ، اذ قد تذهب زيادة الدخل لمن كانوا يتمتعون بالفعل بمستويات عالية من المعيشة · على أن هذا الشعار لم يجذب حتى الآن الا عددا محدودا من الاقتصاديين ، ولا يزال الجزء الأكبر من الاقتصاديين الأكاديميين فى الغرب وفى بلادنا على السواء

يعتبر رفع هذا الشعار أقرب الى التعبير عن عاطفة نبيلة منه الى العلم • والراجح لدى أن سبب نفور معظم الاقتصاديين الأكاديميين فى الغرب من هذا الشعار هو نفسه سبب نفورهم من اثارة اية دعوة الى اعادة توزيع الدخل ، وهو الاعتقاد المتأصل لديهم منذ زمن طويل باستحالة المقارنة بين مستويات الاشباع العائدة على أفراد مختلفين • فمنذ وقت طويل والاقتصادى الغربى يرفض القول بأن اعادة توزيع الدخل من الأغنياء الى الفقراء من شأنه زيادة مستوى الاشباع للمجتمع ككل ، من حيث أن المنفعة العائدة من جنيه اضافى يعطى للفقير اكبر من المنفعة التى يفقدها الغنى بفقده لنفس المبلغ • يرفض الاقتصادى الغربى هذه الحجة بقوله انه ليس هناك أى سبيل للمقارنة بين ما يفقده الغنى من منفعة فى حالة اعادة التوزيع وما يكسبه الفقير • فالاثنان عالمان مختلفان كل الاختلاف ، لكل منهما ميوله وذوقه الخاص ، ومن ثم فلا سبيل لطرح الخسارة النفسية التى تتحقق لأحدهما من النفع النفسى العائد على الآخر •

ان هذا الموقف قد يكون مقبولا فى ظل الافتراض الاقتصادى التقليدى بأنه ليس هناك حدود لقدرة المرء على الاستمتاع بالسلع والخدمات ، ولكن متى بدأنا نشك فى صحة هذا الفرض ، كما حاولت أن أفعل ، فان الخسارة النفسية العائدة على الغنى من فقدان جزء من دخله تصبح هى أيضا أمرا مشكوكا فيه ، بينما يمكن القطع بأن الفقير الذى لم يصل بعد الى مستوى من الدخل يمكنه من اشباع حاجاته الأساسية لم يبلغ بعد أقصى قدرته على الاستمتاع بالحياة واستخدام كافة طاقاته المادية والعقلية • فالمقارنة هنا هى بين زيادة مؤكدة فى المنفعة وخسارة مشكوك فيها •

خرافة المستهلك الرشيد

منذ أن كنا تلاميذ صغارا نتلقى دروسنا الأولى فى الاقتصاد ، وحتى أصبحنا نعلم تلاميذنا الاقتصاد ، ونحن نقول : « دعنا نفترض أن المستهلك شخص رشيد » · وقد كنا نقبل هذا الفرض على أساس أنه ، حتى وان لم يكن فرضا واقعيا تماما ، فهو على الأقل يبدو لنا وكأنه تبسيط معقول للواقع ·

وكان معنى هذا الفرض البسيط الذى دأبنا على قوله : ان المستهلك شخص يحوز كمية معينة من الدخل ، يعرفها تمام المعرفة وله « ذوق » أو ميول معينة يعرفها أيضا تمام المعرفة ، ويواجه عددا من السلع والخدمات التى يعرف صفاتها وخصائصها ، فيشترى من كل منها كمية معينة بحيث يحصل منها كلها على أكبر قدر ممكن من المنفعة أو المتعة أو الاشباع · فان لم يكن الأمر كذلك لكان من مصلحته ، ولقام بالفعل ، باعادة توزيع دخله بين مختلف السلع والخدمات بحيث يصل فعلا الى أقصى قدر من الاشباع ·

ان الاقتصادى كان دائمـا على استعداد للاقـرار بوجود بعض الاستثناءات القليلـة ولكنـه لا يعتبـر هـذه الاستثناءات من الأهميـــة بحيث تدفعـه الى اســـقاط هـذا الافتراض ٠ من هذه الاستثناءات مثلا تاثير العادة ٠ فالمستهلك قد يستمر فى شراء سلعة معينة ، بكمية معينة ، بحكم العادة وحدها حتى بعد أن يصبح ما يحصل عليه منها من اشباع اقل مما كان ٠

كذلك يقر الاقتصادى بأن واقعية هذا الفرض تستند أيضا الى مدى تحقق فرض آخر هو قابلية السلع للتجزئة ، وهى قد لا تكون كذلك ٠ فأنا للاسف اذا شرعت فى شراء سيارة ، لا أجد أمامى سيارة بألف جنيه وأخرى بتسعمائة وثالثة بثمانمائة ٠٠ الخ ومن ثم قد أجد نفسى مضطرا الى أن أنفق على السيارة أكثر مما كنت أحب ٠ ولكن فيما عدا هذه الاستثناءات أو التحفظات تظل صورة المستهلك فى ذهن الاقتصادى هى صورة لشخص يملك زمام أمره ويتحكم فى مصيره ، ويحصل على ما يحب (فى حدود دخله طبعا) ولا يحصل الا على ما يحب ٠

والذى أريد قوله هنا هو أنه قد ان الأوان للاعتراف بأن هذا التصوير للمستهلك قد أصبح يتعارض مع الواقع لدرجة يتعين معهـا الكف عن استخدام هـذا الافتراض كلية ، وان افتراض الرشاد فى المستهلك ، وافتراض قدرته على الوصول الى أقصى قدر من الاشباع ، وان لم يكن يتعارض تعارضا صارخا مع حقيقة الأمور عندما كان يكتب الاقتصاديون الأوائل ، قد أصبح اليوم يتضمن من التضليل اكثر مما يتضمن من تصوير الواقع أو حتى من الاقتراب منه ٠

لقد كان الاقتصاديون الأوائل يتصورون مستهلكا ينفق دخله فى الأساس على ضرورات الحياة ، كالمـاء والملبس والمسكن ، وهى أشياء يسهل على المرء أن يعرف صفاتها المادية الحقيقية ويتحقق منها ، كما يسهل عليه ان يتنبأ بمقدار المنفعة أو الاشباع

الذى يحصل عليه من استهلاكها · أما الآن فان جزءا كبيرا من الدخل ، هو الجزء الأكبر فى المجتمعات المسماة بمجتمعات الرخاء ، ينفق على سلع وخدمات لا يمكن اعتبارها من قبيل الضرورات ، وكثير منها يتميز بدرجة عالية من التعقيد ، سواء فى طريقة صنعها أو حتى فى طريقة استهلاكها ، من التليفزيون والمكنسة الكهربائية الى الحاسب الالكترونى وأجهزة التسجيل ·· الخ ، وهذا النوع من السلع من الصعب على المستهلك العادى ، الذى يمثل الغالبية من الناس ، أن يحيط بصفاته المادية وقدرته على تلبية حاجاته ، أو أن يعرف على وجه الدقة مقدار المنفعة التى يمكن أن يحصل عليها منه ، أو على الفترة الزمنية التى يمكن أن يتوقع دوام هذه المنفعة خلالها · فشراء المستهلك لهذا النوع من السلع ، يكاد أن يتضمن دائما نوعا من المقامرة ، أشبه بشراء « ورقة اليانصيب » ، والتى لا يعرف ما اذا كانت ستدر عليه ربحا حقيقيا أو ستصبح عما قريب قصاصة من الورق عديم القيمة ·

ثم ان هذه الأنواع الجديدة من السلع اصبحت تتطلب فى كثير من الأحيان سلعا وخدمات مكملة ، لا يمكن الاستمتاع بالأولى الا بوجود الثانية ، وتزداد هذه الحاجة الى السلع المكملة كلما زادت السلعة تعقيدا · والمستهلك كثيرا ما لا يعرف على وجه الدقة ، ولا يقول له البائع مقدما ، مدى اعتماد السلع التى يشتريها على سلع أخرى ، أو تجده على الأقل لا يعرف على وجه الدقة ما سوف يكلفه الحصول على هذه السلع المكملة أو الخدمات الكفيلة بصيانتها · فنادرا ما يعرف المشترى لسلعة كهربائية وقت شرائها تكلفة استهلاك الكهرباء اللازمة لاستعمالها ، أو تكاليف صيانتها · وشراء تذكرة الطائرة قد يبدو لمن يعتزم السفر وكأنه كفيل بالوصول به الى المكان الذى يريد بلوغه ، فاذا به يكتشف أن هناك عددا لا نهاية له من السلع والخدمات التى يتعين شراؤها لاتمام السفر بالفعل ، من تكاليف الانتقال الى المطار الى استخراج

تأشيرات الدخول الى رسوم تجديد جواز السفر الى ضريبة المطار ، وهى نفقات يكاد يستحيل عليه مقدما أن يعرف مقدارها على نحو الدقة ولا حتى أن يتنبأ بضرورتها · واذا بكل انفاق قديم يورطه فى انفاق جديد ويستحيل عليه بعد لحظة معينة بعد ما تورط فيه من انفاق ، أن يعود أدراجه ويلغى المشروع بأكمله ·

وفى عصر تتعدد فيه أصناف السلع وأنواعها بدرجة لم يعرف لها مثيل من قبل ، بحيث يواجه المستهلك عشرات الأصناف من الجبن أو اللحم ، وعشرات المجلات الاسبوعية والشهرية ، والمسرحيات والأفلام والفرق الموسيقية وعشرات القنوات التليفزيونية والبرامج الاذاعية ، يصبح من العبث أن نفترض أن المستهلك قادر على المقارنة بين المنفعة المتوقعة من كل من هذه الأصناف وبين اثمانها ، لكى يحقق أقصى اشباع ممكن من دخله · واذا بالمستهلك مضطر الى ان يترك نفسه تحكمه العادة أو الصدفة أو الايحاء من البائع · وليس هناك أى سبب للاعتقاد بأن الاختيار سيكون متفقا مع ميوله الحقيقية · بل وقد تكون نتيجة الاختيار أسوأ مما كانت عندما كانت الأصناف المطروحة أمامه محدودة العدد · اذ كثيرا ما يجد المستهلك نفسه فى مواجهة « سلع رديئة قامت بطرد السلع الجيدة » من فوق رفوف المحلات التجارية ، أو أمام ايحاءات متكررة بتجربة أصناف جديدة لا تستحق التجربة · لا عجب أن شبه أحد الكتاب حالة المستهلكين فى العصر الحديث بحالة الجالس فى مطعم صينى ، حيث يواجه بقائمة طويلة من أصناف الطعام التى يجهل كل شىء عن تسعة أعشارها على الأقل ، فاذا به يطلب صنفا سبق أن جربه ، ولكنه ليس بالضرورة أقرب الأصناف المتاحة الى ذوقه ، أو يطلب صنفا هو أبعد ما يكون عما يريد ·

ولسنا فى حاجة الى تكرار ما هو معروف من خضوع المستهلك المستمر لخداع الحملات الدعائية ، ولكن هذا الخداع

لم يعد الآن يقتصر على مجرد ترغيب المستهلك فيما هو ليس بحاجة اليه ، كتغيير طراز السيارة أو جهاز التسجيل ، بل أصبح فى كثير من الأحيان يندرج فى باب الكذب المحض • فالكتب الجديدة مثلا اصبحت تحمل عناوين ضعيفة الصلة بمحتويات الكتاب ، ولكنها اكثر اجتذابا لاهتمام المستهلك ، وتحمل على غلافها مقتطفات مما كتبه النقاد عن الكتاب ، ممهورة بامضائهم ، ولكنها تسقط من هذه المقتطفات ما قد يكون قد أشار اليه النقاد من عيوب فى الكتاب • وقل مثل ذلك عن اعلانات الأفلام السينمائية ونشرات الوكالات السياحية •• الخ •

على ان جزءا كبيرا من الحملات الدعائية للسلع يشترك فى نوع آخر من الخداع • ذلك أنه حتى لو صدقت هذه الدعاية فيما تزعمه عن الفترة التى يمكن أن تدوم خلالها السلعة من الناحية المادية البحتة ، دون أن تبلى او تتوقف ، فهى دائما تحاول خداع المستهلك فيما يتعلق بفترة دوام المتعة المستمدة من السلعة ، اذ تحاول ايهام المستهلك بأن المتعة التى يمكن ان تجلبها له السلعة سوف تدوم مدة دوامها المادى ، وهو أمل سرعان ما يظهر أنه أمل موهوم • فسرعان ما تعجز السلعة عن توليد المتعة التى ظن المستهلك أنها ستستمر • مثال ذلك الآلات الموسيقية التى تكاد لا تحتاج الى عازف ، اذ سرعان ما يكتشف المستهلك أنها تفرض عليه درجة من السلبية تتنافى مع أية متعة حقيقية ، أو نوافذ السيارة التى يمكن فتحها واغلاقها بالضغط على زر ، اذ سرعان ما يكتشف أن فترة الاستمتاع بها قد لا تمتد لفترة أطول من لحظة الزهو بها ، لأول مرة ، أمام المعارف والجيران •

ثم أن نمط الحياة الحديثة يتميز ، اكثر منه فى أى وقت مضى ، باضطرار المستهلك الى الدخول فى نوع من التعاقد غير محدد الشروط يضع المستهلك نفسه بمقتضاه تحت رحمة البائع

بحيث لا يصبح للمستهلك مفر من قبول كل ما يستجد من الشروط ، ومنها ما لو علم به مقدما ما كان ليرتبط بهذا التعاقد ابتداء ٠ الأمر الذى يعنى فى نهاية الأمر أن مقدار الرفاهية (أو الاشباع) الذى يحصل عليه بالفعل أقل بكثير مما كان يتوقعه ٠ وأبسط مثال على ذلك دخول المستهلك فى مطعم دون أن يكون لديه أكثر من فكرة تقريبية جدا عما يمكن أن تكلفه الوجبة فيه ، فاذا به يستدرج الى استهلاك ما كان فى غنى عنه ، والى أن يدفع مقابل ما يستهلكه أكثر بكثير مما كان يتوقع ، ويكون اكتشافه لذلك بعد فوات الأوان ٠ ولكن هذا مجرد مثال بسيط لما يتعرض له المستهلك باستمرار ، ابتداء من تعاقده مع مصلحة التليفونات على تركيب تليفون فى منزله ، تحتفظ المصلحة بمقتضاه بتغيير الشروط والأسعار كما تشاء ، الى الحاق أولاده بمدرسة لا تكف عن مطالبته بدفع ما لا طاقة له بدفعه ثمنا لخدمات حقيقية أو موهومة ، الى استدعائه كهربائيا الى منزله لاصلاح عيب فى أجهزته الكهربائية أو تركه لسيارته فى جاراج لاصلاحها دون أن يدرى شيئا عما يمكن أن يطالب به فى النهاية ٠ ومع انتشار الاحتكار ، لا يكون أمام المستهلك المسكين بديل عن قبول مثل هذا النوع من التعاقد ابتداء ، والاستمرار فيه حتى بعد اتضاح ما يتضمنه من استغلال ٠

وكلما أمعن المجتمع فى زيادة انتاجه من السلع الكمالية والتفنن فى اضافة أنواع جديدة من السلع كلما زادت نسبة السلع ذات « الآثار الجانبية » التى يتعذر علينا أن نعرفها مقدما على وجه الدقة ٠ فيوما بعد يوم يكتشف أن دواء بدأ استخدامه منذ سنوات له آثار جانبية شديدة الضرر بالصحة ويتم منعه من التداول ، أو يكتشف أن مادة كيماوية معينة تستخدم فى انتاج بعض السلع الاستهلاكية قد تكون من الأسباب المؤدية الى الاصابة بالسرطان ، أو أن الافراط فى استخدام نوع من المبيدات الحشرية يؤدى الى التسمم ، أو أن الاستعانة باللبن الصناعى عن لبن الأم

الطبيعى قد يحرم الطفل من بعض ما يحتاجه للنمو .. الخ ، وكلما زاد هذا النوع من السلع أصبح ذلك الافتراض الذى يتصور المستهلك عالما علما كاملا بطبيعة السلع المستهلكة وآثارها على رفاهيته ، أبعد أكثر فأكثر عن الواقعية ، وأصبحت صورة « المستهلك الرشيد » أقرب الى الخيال منها الى الحقيقة .

أضف الى كل ذلك أن كلا منا بطبيعته يعانى من بعض صور اللاعقلانية التى تسمح للمنتج أو البائع باستغلالها لصالحه . فنحن جميعا نحب الشىء المألوف ونركن اليه ، ولكننا أيضا سريعو الملل محبون للجديد والطريف ، وليس فى هذا أو ذاك ما يمكن وصفه باللاعقلانية لولا أننا نتصور دائما أن قدرتنا على الاستمتاع بالشىء الجديد أكبر وأطول عمرا من قدرتنا الحقيقية . ونحن فى هذا نشبه الطفل الذى يصر على الحصول على لعبة جديدة ولا تفلح معه أى محاولة لاقناعه بانه سرعان ما يزهدها ويملها ويرغب فى غيرها . ومهما حاولت أن تذكر الطفل بتجاربه السابقة مع لعبه القديمة وكيف نرك الواحدة منها بعد الأخرى بمجرد أن زالت عنها الجدة ، فانه يصر على أن هذه اللعبة الجديدة ليست كغيرها ، وان قدرته على الاستمتاع بها أطول عمرا . هكذا نبدو نحن تماما تجاه مختلف سلع الاستهلاك التى تعرض علينا ، ومختلف الموضات التى يرغبنا المنتج فيها ، اذ نميل الى أن نتصور أن قدرتنا على الاستمتاع باى منها سوف تستمر زمنا أطول بكثير مما تستمر فى الحقيقة .

كذلك نجد كلا منا يميل فى بعض الأحيان الى تعليق أهمية مبالغ فيها ودون مبرر على الاستمتاع الحالى على حساب الاستمتاع فى المستقبل وفى أحيان أخرى نفعل العكس ، ولكن بصورة لا عقلانية أيضا . فنحن أحيانا نتصرف ، بصدد سلع الاستهلاك ، وكأننا سوف نموت غدا ، فنبالغ فى الانفاق على ما يحقق لنا منافع فورية ، مضحين فى سبيل ذلك بالاستمتاع

فى المستقبل ، شأننا فى ذلك شأن الطفل الذى لا يستطيع الانتظار الى وقت وجبة الغذاء فيصر على تناول الحلوى الآن ، ولو أفسد ذلك عليه متعة الوجبة الكاملة · ولكننا أيضا نتصرف فى بعض الأحيان وكأننا نعيش أبدا ، فيؤجل الاستهلاك يوما بعد آخر وسنة بعد أخرى ، بالاضافة الى مدخراتنا ، على أمل أن يأتى يوم نرتاح فيه تماما من عناء العمل ونبدأ فى الاستمتاع بما سبق لنا ادخاره ، فاذا بهذا اليوم لا يأتى أبدا · والنتيجة فى جميع الأحوال أننا نتصور أننا نعمل على زيادة رفاهيتنا دون أن ننجح فى ذلك ، فالامعان فى زيادة الاستهلاك الحالى كثيرا ما يكون على حساب تخفيض لم نكن نتوقعه فى مستوى الاستمتاع فى المستقبل ، وتأجيل الاستهلاك على أمل تحقيق استهلاك أكبر فى المستقبل كثيرا ما ينتهى الى التضحية بالاثنين ·

هل آن الأوان اذن أن يكف الاقتصادى عن الحديث عن رشد المستهلك وعقلانيته وأن يحدثنا بدلا من ذلك عن حيرته وضعفه وتناقضاته ؟ وبدلا من أن يحدثنا عن المستهلك الرشيد أو ليس أولى به أن يحدثنا عن المستهلك « الغافل » الذى تعمل قوى لا نهاية لسلطانها على استمرار غفلته ؟

طلب الراحة وطلب المتعة

قيل مرة أن أهم الموضوعات وأجدرها بالاهتمام هى تلك التى تقع على الحدود الفاصلة بين العلوم ، وليست تلك التى يمكن القطع بأنها تنتمى الى علم دون آخر · وقد لا يكون هذا القول صحيحا على اطلاقه ، ولكن لا شك عندى فى أنه صحيح فيما يتعلق بكثير من الموضوعات التى يتناولها الاقتصادى بالبحث · فهنا نجد أن ما ينتمى منها الى علم الاقتصاد البحت كثيرا ما يكون أقل أهمية وأقل استحقاقا للاهتمام من تلك التى تقع على الحدود الفاصلة بين الاقتصاد وغيره من العلوم كعلم النفس ، أو السياسة ، أو علم الاجتماع ، أو الفلسفة ·

ولعل هذا هو السبب فى أن بعض علماء الاقتصاد المبرزين ، بعد أن ينفق الجزء الأكبر من حياته فى بحث موضوعات تنتمى الى علم الاقتصاد البحت ، نجده يتحول الى الكتابة فى موضوعات يصعب تصنيفها الى علم دون غيره ، بل تقع على الحدود القائمة

بين الاقتصـــاد والسياسة ، أو بين الاقتصـــاد والفلسفة أو بين الاقتصاد وعلم النفس ، وهكذا ٠

وآخر هؤلاء الاقتصاديين المبرزين الذين مروا بهذا التحول هو الاقتصادى الامريكى « تيبور سكيتوفسكى » Tibor Scitovsky الذى نشر فى منتصف السبعينات كتابا شيقا للغـاية اسـمه « اقتصاد بلا بهجة » The Joyless Economy عبر فيه عن سخطه على الحالة التى وصلت اليها النظرية الاقتصادية فى الاستهلاك ، وخلوها من أى محتوى ذى بال ، وبعدها عن تصوير الواقع ٠ وقد رد هذا العجز أو الفشل الى أن الاقتصادى وهو يبحث فى الاستهلاك لم يحاول أن يتخطى دائرة اختصاصه الضيقة ، أو الافادة من بعض النتائج الشيقة التى وصل اليها علماء النفس ٠ وحاول هو أن يتصدى لهذه التجربة ، أى أن يمزج بين النتائج التى يصل اليها الاقتصادى والنتائج التى يصل اليها علم النفس ، فيما يتعلق بتفسير سلوك المستهلك ٠ وقد حاول ذلك وهو يشعر بكثير من الوجل والخوف من رد فعـل زملائه من الاقتصاديين الأكاديميين ، شأنه فى ذلك شأن كل من حاول قبله أن يقوم بتجربة مماثلة فى تخطى حدود اختصاصه ٠ خاصـة وأنه كان يحظى بمكانة خاصة بين هؤلاء الاقتصاديين لما قدمه من بحوث مبتكرة فى الاقتصاد البحت ٠ وقد قال بصراحة فى مقدمة كتابه الأخير ان بعض زملائه الذين قرأوا مخطوطة كتابه قبل نشرها قد شعر بالعطف والاشفاق عليه لما اعتبره بمثابة « تسلل الضعف الى عقله » ، اذ يقدم على مثل هذه المحاولة ٠ ولكنه لم يبال بهذا ، وأقدم على نشر كتابه الذى أجده أبعد ما يكون عن هذا الوصف ، بل اجده على العكس ، مساهمة نادرة فى اتجاه صحى ، ربما أدت ، لو اقترنت بمساهمات مماثلة فى نفس الاتجـــاه ، الى تصحيح مســار علم الاقتصــاد ، واعادته مرة أخرى ، كما كان فى بداية عمره ، علما يهتم بحياة الناس ورفاهيتهم ، أكثر من

اهتمامه بالأناقة النظرية والدقة الرياضية ، وهو مرض يعانى منه فى الوقت الحاضر ليس علم الاقتصاد فقط بل كثير من العلوم الاجتماعية الأخرى ٠

يبدأ سكيتوفسكى بلوم الاقتصادى على ما دأب على تقريره من أن هدف المستهلك من شراء سلعة أو خدمة هو الحصول على المنفعة أو الاشباع ، على أساس أن هذا القول لا يقدمنا خطوة الى الأمام فى فهم سلوك المستهلك ٠ ذلك أن الاقتصادى قد بلغ به الحذر درجة جعلته يحدد معنى المنفعة أو الاشباع على نحو يجعله مرادفا للطلب نفسه أو لعملية الشراء نفسها ٠ فالاقتصادى لا يريد أن يتكلم عما يحدث نتيجة الحصول على السلعة ، أو ما يحدث فى نفسه مما يجعله يريد الحصول عليها (اذ يعتبر أن هذا ليس من اختصاص الاقتصادى بل من اختصاص علم النفس) ٠ فكانت النتيجة انك اذا سألت الاقتصادى عن ماهية هذه المنفعة التى يهدف المستهلك الى الحصول عليها لم يقل لك أكثر من أن هذه المنفعة « هى ما يريد المستهلك الحصول عليه » ، واذا سألته عما يحدث للمستهلك اذا حدث وحصل على السلعة لم يقل لك الاقتصادى اكثر من انه فى هذه الحالة « يكون قد حصل على ما أراد الحصول عليه ! » ٠

لا عجب اذن أن نجد طالب الاقتصاد بعد أن يفرغ من دراسة نظرية الاستهلاك ، التى قد تستغرق منه ما لا يقل عن ربع أو ثلث ما يسمى « بالنظرية الاقتصادية الجزئية » لا زال عند نفس المستوى من المعرفة (أو فلنقل من الجهل) الذى بدأ به ، واذا به غير قادر على الادلاء بأى رأى أو نصيحة لغيره أو لنفسه ٠ كل ما يتعلمه فى هذه الفترة هو مجرد « لغة جديدة » فى التعبير عما يعرفه الرجل العادى الذى لم يسمع عن علم الاقتصاد قط ، من أمثال « اذا زاد السعر انخفض الطلب » أو « اذا زاد دخل المستهلك زاد طلبه » ٠٠ الخ ٠

يحاول سكيتوفسكى اذن أن يخطو خطوة ولو صغيرة الى الأمام ، فى شرح سلوك المستهلك على أمل أن تمكنه هذه الخطوة من تفسير تلك الظاهرة الغريبة التى تبدو عسيرة التفسير ، ولا يحاول الاقتصادى التقليدى ، بكل ما لديه من أدوات التحليل ، تقديم تفسير لها وهى : عجز المجتمع الامريكى ، والمجتمعات الثرية بوجه عام ، عن زيادة رفاهية الفرد وسعادته ، رغم كل ما تقدمه له من سلع وخدمات ٠

فيميز سكتيوفسكى بين الراحة comfort والمتعة pleasure ويقول ان هذا التمييز ، الذى يقبله عالم النفس ويعترف به منذ زمن ، يذهب بنا شوطا بعيدا فى فهم سلوك المستهلك الأمريكى ٠ ولكن من أجل أن نفهم الفارق بين الراحة والمتعة ، يجب أن نفهم أولا معنى فكرة أساسية هى الاثارة arousal ، والمقصود بها تهيج الشعور أو العاطفة ، كالذى نحس به لدى الشعور بالجوع أو التعب ، بالحرارة أو البرودة ، أو بالرغبة الجنسية ، أو بالتشوق الى المعرفة ، أو بالدهشة ٠٠ الخ ٠

ثم دعنا نتفق على أن الألم انما ينتج عن زيادة درجة الاثارة عن حد معين أو من نقصانها عن حد معين ٠ أما أن الألم ينتج عن تجاوز الاثارة حدا معينا ، فهو واضح ، كالذى نشعر به فى حالة شدة الجوع أو التعب الجسمانى أو الحرمان الجنسى الشديد ، ولكن يمكن أيضـا أن نستخدم لفظ « الألم » للتعبير عن انخفاض درجة الاثارة دون حد أدنى ، وهو ما نعنيه عندما نصف حالتنا بالملل والسأم ، اذ لا نجد ما « يستثيرنا » من أى نوع كان ٠

يمكننا الآن أن نميز بين الراحة والمتعة ٠ فالراحة هى ذلك الشعور الذى ينتابنا لدى القضاء على الألم ، كتناول الطعام بعد جوع ، أو الاسترخاء بعد مجهود عضلى مرهق ، أو الدخول الى مكان معتدل الحرارة بعد قضاء بعض الوقت فى مكان شديد الحرارة أو شديد البرودة ، أو الذى ينتابنا لدى القضاء على

السأم بوصولنا الى نهاية رحلة قطار طويلة ومملة ، أو انتهاء حديث شخص ثرثار ثقيل الظل ٠

أما المتعة فهى شىء مختلف تماما ٠ والفارق بينها وبين الراحة ، كما يقول مكيتوفسكى ، هو الفارق بين الصورة الفوتوغرافية والشريط السينمائى ٠ فاذا كانت الراحة هى ما يشعر به الانسان لدى وصول « الاثارة » الى مستواها الأمثل (أى مستواها غير المفرط فى الارتفاع أو الانخفاض) فان المتعة هى ما يشعر به الانسان أثناء عملية الانتقال من مستوى الاثارة المفرط فى ارتفاعه أو انخفاضه الى ذلك المستوى الأمثل ٠ ويشبه سكتيوفسكى الفارق بين الراحة والمتعة بالفارق بين السرعة التى تسير بها السيارة وبين الانتقال من سرعة لأخرى ، سواء كان هذا الانتقال الى سرعة اكبر أو أقل ٠ أو فلنقل ان الشعور بالراحة أو عدمها يتعلق بدرجة تهيج العاطفة (وهى التى يشبهها بسرعة السيارة) اما المتعة فتتعلق بتغير درجة التهيج هذه (وهو ما يشبهه بزيادة السرعة او تخفيضها) ٠

ولنضرب مثالا يوضح ما يعنيه ٠ فالاحساس بالجوع مثلا هو حالة تتميز بارتفاع درجة الاثارة الى اكثر من المستوى الأمثل ، فاذا شرع الجائع فى تناول الطعام فهو يشعر بالمتعة طوال تناوله الطعام (أى طوال تخفيض مستوى الاثارة فى اتجاه المستوى الأمثل) وهو يشعر بالراحة لدى انتهاء حالة الجوع (أى لدى الوصول الى ذلك المستوى الأمثل) ويظل يشعر بها طالما لم يغادر هذا المستوى ٠ ولكن بمجرد وصوله الى المستوى الأمثل تنتهى المتعة ، وان بقيت الراحة ٠ أو فلنضرب مثالا آخر ٠ قد يشعر شخص بالملل ، وهى حالة يمكن وصفها بأن مستوى الاثارة فيها قد انخفض دون حدها الأمثل ، فيشرع فى قراءة قصة مثيرة فيشعر بالمتعة طوال الفترة التى ترتفع فيها درجة الاثارة فى اتجاه المستوى الأمثل ، بل وقد تتجاوزه ، فيشعر

أيضا بالمتعة طالما هو مستمر فى القراءة بقصد الوصول الى حل للغزها أو معرفة نهاية الصراع فيها ، وتنتهى متعة القراءة بانتهاء القصة والوصول بدرجة الاثارة الى مستواها الأمثل ، وهنا فقط يشعر بالراحة • نفس هـذا التصوير يمكن أن يستخدم لوصف ممارسة الجنس ، أو المتعة المستمدة من أى نشاط فنى أو رياضى أو علمى •

ان ما يسميه الاقتصادى بالمنفعة او الاشباع ليس اذن شيئا واحدا متجانسا ، بل يمكن تصنيفه الى شيئين متميزين : الراحة والمتعـة • ويقول سكيتوفسكى ان هناك العديد من الدلائل التى تشير بأنهما بالفعـل نوعان متميزان من الشعور • فهنـاك أولا التأمل الذاتى الذى يدلنا على أننـا عندما نصف أنفسنا بأننـا نشعر بالراحة أو الارتياح فانما نعنى شيئا مختلفا عما نعنيـه عندما نصف أنفسنا بأننا نشعر بالسعادة أو البهجة أو المتعة أو الحماس • كما يدلنا التأمل الذاتى أيضا على أننا يمكن أن نشعر بالألم (أو عدم الارتياح) وبالسعادة أو المتعة فى نفس الوقت ، كما لو أصابك الم الأسنان صباح يوم زواجك • بل ان هناك من التجـارب التى أجريت على بعض الحيوانات ما يشـير الى أن مراكز المخ التى تتأثر بالصدمات الكهربائية المؤلمة ، والتى يحاول الحيوان تجنبها ، هى غير مراكز المخ التى تستجيب للمؤثرات المحببة أو الممتعة • يؤيد ذلك أيضا ما نلاحظه من أن الشعور بالمتعة هو فى العادة أقصر عمرا من الشعور بالراحة ، واننـا نشعر بالمتعـة أثنـاء محاولتنا الوصول الى هدف معين وليس عندما نحقق هذا الهدف بالفعـل ، فاذا وصلنا الى الهدف قد نشعر بالارتياح ولكن تزول عندئذ المتعة ما لم ننهمك فى محاولة تحقيق هدف آخر •

من الممكن اذن للمرء أن يحقق مستوى عاليا ومستمرا من الراحة دون أن يشعر بالبهجة ، ولكن من غير الممكن أن يحصل

على البهجة أو المتعة دون أن يتعرض لدرجة من التوتر أو اثارة المشاعر . ان المتعة التى يحصل عليها الباحث فى معمله ، أو الأديب وهو يكتب روايته ليست الا نتاج التوتر والاثارة ، كما أن الطفل الذى تلقيه بذراعك فى الهواء ثم تلتقطه انما يستمد متعته مما عرضته له من توتر وخوف مؤقت . ومدينة الملاهى التى يعشقها الأطفال ليست الا مجموعة من المحاولات لخلق المتعة عن طريق الخلق المتعمد للتوتر والخوف .

فاذا كان الأمر كذلك ، فان المرء أو المجتمع قد يخطىء خطأ فاحشا اذا حاول ، سعيا وراء الراحة ، أن يتجنب كل أنواع التوتر والاثارة . على أن هذا هو بالضبط ما نلاحظه فى المجتمعات المسماة بمجتمعات الرخاء ، والتى تقبل على تقليدها شرائح متزايدة من الأفراد المنتمين الى المجتمعات الفقيرة .

فاجهزة تكييف الهواء المنتشرة فى كل مكان تمنحك الراحة من تقلبات الجو ولكنها تحرمك فى نفس الوقت من المتعة الناتجة عن تخفيض درجة الاثارة الذى يتوفر لك بالانتقال من مكان بارد الى مكان اكثر دفئا أو العكس . والموسيقى الدائمة التى يوفرها لك مجتمع الرخاء فى السيارة والمطاعم والمحلات التجارية تحرمك من التشوق الى الذهاب للاستماع المباشر الى عزف أو غناء لا يحدث الا مرة واحدة . واباحة حرية ممارسة الجنس فى أى وقت ومع أى شخص اوشك أن يقضى على متعة الحب والشوق والانتظار . والآلات الموسيقية الحديثة التى تريحك من عناء تعلم العزف تحرمك من متعة التعلم نفسه والتنمية المستمرة لقدراتك . والطعام الجاهز الذى لا يطالبك باكثر من فتح علبة أو فض غلاف ، يحرم ربة البيت من متعة التفنن فى الطهى والتشوق الى عبارات الاستحسان من الزوج والأولاد .. الخ .

وليس هناك نهاية لما يمكن تعداده من امثلة لما يقدمه مجتمع الرخاء المزعوم ويؤدى الى القضاء على مصادر المتعة والبهجة ،

باسم العمل على راحتك • ففى سبيل راحتك يخبرك المذيع يوميا بما سوف يكون عليه الطقس غدا ، فيعفيك من الدهشة أو المفاجأة ، وفى سبيل راحتك تقوم الشركات السياحية بتنظيم رحلتك منذ تركك لمدينتك وحتى عودتك ، وتنظم لك برنامجك اليومى والمدة التى يجب أن تقضيها فى تأمل كل أثر من الآثار ، وفى سبيل راحتك توضع لافتات على سفوح الجبال تخبرك بأنه « على بعد مائة متر يمكنك التمتع بمنظر خلاب ! » أو يباع لك جهاز صغير يمكنك به فتح واغلاق التليفزيون دون أن تترك مقعدك • فاذا بالحياة تصبح أكثر راحة حقا ، ولكن يكاد يموت الناس سأما •

ولكن الناس لا تصبر على السأم كما أنها لا تصبر على الالم ، فاذا بمجتمعات الرخاء ، اذ تحاول تعويض الناس عما خلقته من سأم ، تقع فى أغرب أنواع اللاعقلانية • فهذه المجتمعات ، اذ قدمت للناس السيارة الخاصة التى تضم كافة أسباب الراحة ، حاولت تعويض السأم الناتج عما يصيب سائقها من شلل تام ببعض الحيل الباهظة التكاليف • فمن أجل اسباغ نوع من الجدة والتغيير على السيارة الخاصة ، كتغيير شكل السيارة الخارجى أو ادخال بعض الملامح الجديدة عليها دون اجراء أى تحسين على قدرة السيارة كوسيلة من وسائل الانتقال ، ينفق المجتمع الامريكى ما يزيد على عشرة بلايين دولار كل عام • وفى محاولة للتعويض عن رتابة الحياة الناتجة عن الافراط فى استخدام وسائل الراحة يقبل شباب مجتمعات « الرخاء » على مختلف أنواع العنف والمخدرات ويزداد تناول الخمور وترتفع معدلات الطلاق • يذكرنا بذلك مشهد من مشاهد فيلم جيمس دين الشهير ، الذى ظهر فى الخمسينات باسم « ثائر بلا قضية » ، اذ يقرر مجموعة من الشباب القيام بلعبة خطيرة ، فيتجه كل منهم بسيارته فى سرعة بالغة نحو حافة جبل ، ويكون معيار البراعة هو القدرة على ايقاف السيارة قبل السقوط فى الهاوية ، وجزاء الفاشل اما الموت ، اذا سقط من أعلى الجبل بالفعل ، او أن يطلق عليه زملاؤه وصف

« الدجاجة المذعورة » اذا قفز من السيارة قبل الأوان • واذا ارتاع أحد المشاهدين وسأل البطل عن سر قيامه بهذه اللعبة الجنونية كانت اجابة البطل « لابد أن نفعل شيئا •• أى شيء •• أليس كذلك ؟ » •

قد يقال وكيف يمكن أن نلوم هذا النمط من الحياة اذا كان الناس قد اختاروه بمطلق الحرية ؟ اذ ما الذى يقدمه الرخاء للناس الا أن يسمح لهم بمزيد من حرية الاختيار ؟ واذا كانت وسائل الراحة لا تزيد بالفعل من استمتاع الناس بالحياة فما الذى يمنعهم من الاستغناء عنها اذا أرادوا ؟ والرد على ذلك يسير • ذلك ان النفع الذى يعود على المرء من استخدام وسائل الراحة حال ومباشر ، ولا يدرك المرء ما أصابه من خسارة من وراء الامعان فى استخدام هذه الوسائل الا بعد حين • فلاستخدام أجهزة تكييف الهواء لأول مرة متعة مباشرة يصيبك بعدها نوع من الادمان ، فلا أنت بقادر على الاستغناء عنها ولا أنت تستمد منها بعد ذلك مصدرا مستمرا للامتاع • ومروجو هذا النوع من السلع ، الذى لا يستهدف الا تحقيق الراحة ، يعتمدون اعتمادا أساسيا فى تصريف سلعهم على هذا النوع من اللاعقلانية لدى المستهلك • فهم يستغلون فى الأساس رغبته الطفولية فى الحصول على راحة سريعة أيا كان ما يترتب عليها فى المدى الطويل من حرمان من مصادر البهجة • وموقف المستهلك فى هذا الصدد شبيه بموقف الصائم فى رمضان الذى يتعرض له باستمرار شخص يحاول اغراءه عن صيامه بتقديم الماء المثلج له • فالتنازل عن مصادر البهجة فى المدى الطويل فى سبيل الراحة الفورية قد تكون فى صالح بائعى السلع ولكنها ليست بالضرورة فى صالح المستهلك •

ليس هذا بدعوة الى تعذيب النفس أو تمجيد للحرمان ، ولكنه مجرد دعوة لشيء من التعقل فى مواجهة هذا السيل

الجـــارف من السلع الذى نواجه به فى كل لحظـة • ان هناك بالطبع من وسـائل الراحة ما يسمح بزيادة درجة الاســتمتاع الايجابى بالحياة ، كما أن هناك من صور الحرمان ما يحرم المرء أيضـا من مختلف صور النشاط الجسمانى والعقلى التى تشكل مصدرا حقيقيا للبهجة • فليست هناك أية درجة من العقلانية فى أن نقول للجائع ، فلتصبر على الجوع فى سبيل الاستمتاع برغيف الخبز فى آخر اليوم • على أن مجتمع الرخاء المزعوم قد تمادى فى الترويج لوسائل الراحة ، باسم القضاء على الحرمان ، الى حد أن قضى على الكثير من مصادر المتعة الحقيقية •

ضحية المجتمع الحديث
العـامل ٠٠ أم المستهلك ؟

الخرافات الاقتصادية ليسـت فقط من نصيب العالم الغربى الرأسمالى ، بل للفكر الاشتراكى أيضا فيها نصيب ٠ فمنذ ما يقرب من قرنين من الزمان دأب الفكر الاشتراكى على النظر الى العامل على انه هو الضحية الأولى للاستغلال ، والسؤال الذى نريد اثارته الآن هو : ألم يطرأ على العالم الذى نعيش فيه ، وعلى الأخص على المجتمعات المسماة بمجتمعات الرخاء ، ما يجعل هذا الاعتقاد الشائع محل نظر ؟

ولنبدأ أولا بالتساؤل عن معنى الاستغلال ، ونحاول أن نقدم له تعريفا واسعا لا يقتصر تطبيقه على المراحل الأولى لنشأة ونمو الرأسمالية ، التى ظهر فيها المفهوم الاشتراكى الشائع عن الاستغلال ، بل قد يتسع لمختلف صور الاستغلال عبر التاريخ ، فنقـول ان الاستغلال يتمثل فى حصول شخص على جزء من القيمة الاقتصادية لسلعة أو خدمة اسـتنادا الى قوة أو سلطة لا يعتبرها ضمير

المجتمع ، فى مرحلة تاريخية معينة ، مشروعة من الناحية الأخلاقية • اذا قبلنا هذا التعريف جاز لنا أن نقول مثلا ان حصول طبقة الكهان - فى الحضارات القديمة - على نصيب من الناتج دون أية مساهمة منهم فى العملية الانتاجية ، لم يكن يعتبر انذاك نوعا من الاستغلال ، حينما كان يشيع الاعتقاد بأن لهذه الطبقة نوعا من المعرفة والقدرة على السيطرة على القوى الطبيعية لا يحوزها الفرد العادى • ولكنه قد يعتبر كذلك فى عصر آخر أو فى نظر مجموعة أخرى من الناس لا تعترف لهذه الطبقة بهذا الحق أو تنكر عليها هذه القدرة • كذلك فاننا نميل الآن الى اعتبار كل من نظام الرق أو الاقطاع نظاما قائما على الاستغلال ، وان لم يعتبر كذلك فى مرحلة تاريخية معينة ، على أساس أن استئثار مالك الرقيق أو السيد الاقطاعى بجزء مما ينتجه العبيد أو الاقنان كان يستند الى قوة مادية أو سياسية لا تعتبر فى نظرنا الآن مبررة أو مشروعة من الناحية الأخلاقية •

وقد ركز اشتراكيو القرن التاسع عشر على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج باعتبارها المصدر الأساسى للاستغلال ، وهو موقف يتسع له أيضا التعريف المتقدم ، على أساس أن حصول الرأسمالى على جزء من الناتج يستند الى قوته الاقتصادية المستمدة من نظام قانونى ومؤسسى معين أعتبره الاشتراكيون غير مبرر وغير مشروع •

وقد ذهب بعض هؤلاء المفكرين الاشتراكيين فى القرن الماضى الى حد القول بأن ظاهرة الاستغلال اذا تعذر تفسيرها بما يحدث خلال عملية الانتاج نفسها ، أى بالنظر الى علاقة العامل بصاحب رأس المال وحدها ، فانه لن يكون بالامكان تفسير هذه الظاهرة على الاطلاق • وذهب الى أن واقعة الاستغلال انما تتمثل فى أن العامل ينتج من السلع ما يفوق فى قيمته ما يحصل عليه العامل

نفسه من أجر ، ويذهب الفارق الى الرأسمالي ، دون وجه حق في صورة ربح أو « فائض قيمة » ٠

ولكننا نعرف جميعا أن الربح ليس الا الفارق بين انتاج السلعة والسعر الذى تباع به ٠ فاذا كنت مالكا لمشروع فليس امامك لزيادة ربحك الا ضغط النفقات (وعلى الأخص اجور العمال) أو رفع السعر ٠ واذا كان الضحية الأولى فى الالتجاء الى تخفيض النفقات هو العامل ، فان ضحية رفع السعر هو المستهلك ٠ والذى أريد أن أطرحه فى هذا المقال هو أنه طوال المائة عام الماضية طرأ من التطورات ما ضيق من فرص الالتجاء الى السبيل الأول وزاد من أهمية السبيل الآخر ، مما يجعلنا نميل الى الاعتقاد بأن الضحية الأولى للاستغلال فى المجتمع الحديث قد أصبح هو المستهلك ، وان استغلال العامل وان لم يختف بأى حال من الأحوال ، فانه يميل أكثر فأكثر الى أن يصبح مجرد صورة ثانوية من صور الاستغلال ٠

ذلك انه عندما كان يكتب الاشتراكيون الأوائل ، فى النصف الأول من القرن الماضى ، كان الجزء الأكبر من انتاج الدولة ما زال يتكون ، فى الأساس ، من سلع الغذاء الضرورية والسلع الصناعية الأساسية ، وهى سلع تتميز بدرجة عالية من التجانس والتشابه بين وحدات السلعة المنتجة ٠ كانت قدرة المجتمع فى ذلك الوقت ، على انتاج السلع الكمالية ما زالت محدودة للغاية ، وكان نمط الانتاج الذى يطلق عليه الاقتصاديون اسم « المنافسة الكاملة » ما زال هو النمط الغالب ، بحيث أن المستهلك كان يجد الى جانب كل منتج ، العديد من المنتجين الآخرين الذين يعرضون عليه نفس السلعة وبنفس المواصفات ٠ فى ظل هذا النمط من الانتاج كانت قدرة المنتج على استغلال المستهلك محدودة للغاية ، وكادت تنحصر قدرته الاستغلالية على استغلال العامل بتخفيض الأجر الى أدنى مستوى ممكن ٠

على انه مع نمو قوة المجتمع الانتاجية ، وازدياد الانتاج من السلع الكمالية المتعددة الالوان والأصناف وامعان المجتمع فى انتاج سلع تلبى مطالب ثانوية أو حتى مطالب موهومة لدى المستهلك ، ازدادت قدرة المنتج على تحقيق مركز احتكارى لسلعته ، اذ أصبح ينتج سلعة أو صنفا لا ينتجه سواه ، وازدادت قدرته على ايهام المستهلك بما تتمتع به سلعته من خصائص فريدة · وساعده على ذلك النمو المتعاظم فى وسائل الاعلام وترويج السلع وطرق التاثير على المستهلك ، الأمر الذى سمح له بأن يقتضى من المستهلك ثمنا لا يعكس النفقة الحقيقية للسلعة ، ولا المنفعة الحقيقية التى يحصل عليها من استهلاكها · وهكذا بينما كان كثير من الكتاب الاشتراكيون فى القرن الماضى يستسخفون محاولة تفسير الاستغلال ببيع السلعة بأعلى من قيمتها ، أى بأعلى من قيمة العمل المبذول فيها ، اصبحت هذه هى القاعدة ، وغير ذلك هو الاستثناء ·

على أن الأمر لا يقتصر على أن النمو الاقتصادى قد جعل استغلال المستهلك ممكنا لدرجة أكبر من ذى قبل ، بل انه قد جعله أيضا اكثر ضرورة مما كان · فمع الامعان فى انتاج الكماليات ، أصبحت مشكلة تصريف المنتجات تواجه المنتجين بدرجة أكثر حدة بكثير مما كان الأمر عندما كان الجزء الأكبر من الانتاج يتكون من ضروريات الحياة · فبائع الضرورات لا يحتاج الى تطويع المستهلك وترويضه لاقناعه بشراء سلع الغذاء والكساء الضرورى · أما بائع الكماليات فانه يحتاج الى القيام بعملية خداع يومى وممارسة عملية مستمرة من اخضاع المستهلك وترويضه حتى يقوم بشراء ما ليس هو بحاجة حقيقية اليه · ان مشكلة تصريف الانتاج كانت بالطبع سمة من سمات الرأسمالية فى كافة عصورها ، بسبب ما تقترن به الرأسمالية من تفاوت كبير فى توزيع الدخل ، ولكنها كانت فى المراحل الأولى للرأسمالية مشكلة افراط دورى فى الانتاج ، يجرى حلها بحلول فترات الأزمات فيما يسمى

بالدورات الاقتصـادية · فينخفض مستوى الانتـاج والدخـول والأسعار ثم يعود النظام الاقتصادى الى استرداد نشاطه ويعود الانتاج والدخل والأسعار الى الارتفاع · أما الآن فان مشـكلة تصريف المنتجات قد أصبحت سمة دائمة من سمات الرأسمالية لا يكفى لحلها تخفيض مؤقت لمستوى الانتـاج ، بل تفرض على النظام بحثا مستمرا عن مستهلكين جدد ، فى الداخل أو الخارج ، كما تفرض عليه توسيعا مستمرا لطاقة المستهلكين القدامى على استهلاك المنتجات الجديدة ·

أضف الى ذلك ما نعرفه جميعـا من النمو الهائل فى قوة الحركات العمالية خلال المائة عام الماضية ، وتعاظم قدرتها على المطالبة بأجور أعلى وعلى الحصـول عليها بالفعـل · وليس المستهلكون ، بسبب تشتتهم وصعوبة اندماجهم فى تنظيم واحد ، بهذه القدرة على مواجهة ما يتعرضون له من استغلال ، الأمر الذى سمح لأرباب المشروعات بتحويل مدفعيتهم ، أكثر فأكثر ، من العامل الى المستهلك ·

قد يقال ان كل هذا لا يعنى حدوث تغيير فى واقعة الاستغلال ، بل ولا فى ضحيته ، بل مجرد التغير فى شكل الاستغلال وصورته · فالعامل هو منتج ومستهلك فى نفس الوقت · فاذا صح ما نقول فليس معنى ذلك الا أن العـامل بعد أن كان خاضعا للاستغلال بوصفه عاملا ، قد أصبح فضـلا عن ذلك خاضعا له بوصفه مستهلكا ، وان أرباب المشروعات قد عادوا فاستردوا من العمال باليسار ما أعطوه لهم باليمين · ولكن لو كان الأمر يقتصر على هذا حقا لما كان الأمر يحتاج الى التأمل والاهتمام · فهذا التحول فى موضوع الاستغلال ومحله له أبعـاد غاية فى الأهميـة تمس مختلف جوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية جميعا ، وهو ما سنحاول الآن بيانه ·

فدعنا نتذكر أولا أن من المستهلكين ضحايا الاستغلال « الجديد » ، من لا يندرجون تحت القوة العاملة . فهناك من تجاوزوا سن العمل من المسنين ، وهناك من لم يبلغ سن العمل بعد ، أو لم يدخل بعد فى القوة العاملة ، وكلا الطائفتين تشكلان نسبة متزايدة من السكان فى الدول الصناعية المتقدمة بسبب ارتفاع متوسط العمر من ناحية ، وامتداد سنوات الدراسة أو التدريب السابقة على الالتحاق بسوق العمل . هناك أيضا المتبطلون أو الذين يحصلون على مختلف صور الاعانات والتامينات الاجتماعية سواء اشتركوا أو لم يشتركوا فى سوق العمل . هؤلاء جميعا يحصلون على دخولهم بصرف النظر عن قدرتهم الانتاجية أو حجم مساهمتهم فى الانتاج ، وهم بهذا الوصف يتعرضون لنوع من الاستغلال لا علاقة له بالعملية الانتاجية نفسها .

على أنه بصرف النظر عن وجود بعض المستهلكين الذين لا يساهمون فى العملية الانتاجية ، فان من المهم أن نلاحظ أن استغلال المستهلك له من الأساليب ما يختلف اختلافا جذريا عن استغلال العامل ، وان تركيز النظر على ارتفاع الأهمية النسبية لهذا النوع من الاستغلال ، قد يلقى ضوءا جديدا على بعض الظواهر التى دأب الفكر الاشتراكى التقليدى على تجاهلها .

فمن ناحية ، اذا صح أن نمو الاحتكار هو سبب أساسى فى ازدياد الأهمية النسبية لاستغلال المستهلك ، فانه يصبح من المهم أن نلاحظ أن الدولة المسماة بالاشتراكية ، لمجرد قيامها بالغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تتمتع بقوة احتكارية تفوق بكثير قوة أى مشروع رأسمالى . وهى بهذا الوصف لديها من القدرة على اخضاع المستهلك ما يفوق قدرة المحتكر فى ظل الرأسمالية . ان استخدام كلمة الاستغلال فى وصف الدولة المالكة لوسائل الانتاج قد يبدو غريبا ومستهجنا لدى الكثيرين ، ولكن الأمر لابد أن يدور فى النهاية حول ما اذا كنا نعتبر الأهداف التى تتوخاها

الدولة الاشتراكية في تحديد اسعار السلع مشروعة ومبررة أو غير مشروعة · فقد نرفض استخدام وصف الاستغلال في حالة الدولة الاشتراكية اذا كان رفع بعض الأسعار يستهدف تمويل مشروعات نقرها ونؤيدها ، ولكننا قد نسمح لأنفسنا باستخدام وصف الاستغلال ، حتى في الدولة الاشتراكية ، اذا كان رفع اسعار بعض السلع يذهب لتمويل برنامج للتسلح لا نقره ولا نؤيده ، أو في توفير بعض الامتيازات غير المبررة لأعضاء الحزب الحاكم ·· الخ ·

كذلك فان تحويل الانتباه من استغلال العامل الى استغلال المستهلك قد يسمح لنا بفهم ظاهرة ما زالت تبدو مستعصية على الفهم ، وهي ظاهرة التضخم · فالتضخم يمكن أن ينظر اليه على انه ليس الا سلاح أصحاب المشروعات في استعادة جزء مما فقدوه باضطرارهم لرفع أجور العمال ، ولكنه يصيب العمال بوصفهم مستهلكين ، كما انه يصيب غير العمال بدرجة اكبر ، كذلك فانه يصيب فئات العمال المختلفة بدرجات متفاوتة لا علاقة لها باختلافها في مستويات الانتاجية · فاذا نظرنا الى التضخم هذه النظرة فان دور الدولة في حماية مصالح ارباب المشروعات سوف يبدو لنا الآن بصورة مختلفة · فبينما كان تدخل الدولة لصالح ارباب المشروعات في القرن الماضي يتمثل اساسا في تسخير قوة الدولة المادية لقمع حركات الاضراب والثورات العمالية ، فانه يتمثل اليوم اساسا في توفير وسائل الدفع الكافية وقنوات الائتمان اللازمة لتمويل عملية التضخم ·

بل ان هذا الانتقال من مجال الانتاج الى مجال الاستهلاك ، كمسرح لعملية الاستغلال ، من شأنه أن يفسر لنا الكثير من مظاهر الحياة الثقافية في الدول الصناعية · فبهذا الانتقال تحولت عملية الاستغلال من المجال المادي البحت الى ميدان النفس ، وخرجت من اسوار المصنع أو المزرعة الى عالم المشاعر والعواطف

والأفكار · فاذا كان استخلاص فائض القيمة من العامل يتطلب نظاما انتاجيا صارما ، وفرض ساعات طويلة للعمل ، والمراقبة الحازمة لأوقات الحضور والانصراف وأيام التغيب ، فان استخلاص « فائض القيمة » من المستهلك يحتاج الى اساليب مختلفة تماما · انها تحتاج الى التدخل بتشكيل نفسية المستهلك وتطويعها بحيث يطلب ما ليس بحاجة اليه ويدفع فى مقابله ما قد يورطه فى الاستدانة ويستغنى عن السلعة قبل أن تبلى ، ويطلب غيرها لمجرد أن جاره قد سبق واشتراها ·

واذا كان نظام الاستغلال « القديم » يتطلب انتشار ايديولوجية تقوم على قبول انقسام حديدى بين الطبقات يتناسب مع انقسام المجتمع الى عمال وأرباب عمل ، وترسيخ الاعتقاد باستحالة الانتقال من طبقة الى طبقة أعلى ، والرضا بقدر المرء ونصيبه ، فان نظام الاستغلال « الجديد » يتطلب نشر ايديولوجية مختلفة تماما ، تقوم على التطلع المستمر الى تغيير المرء لطبقته الاجتماعية عن طريق الاستهلاك ، وسخط المرء المستمر على وضعه الاقتصادى ، وتشجيع الحسد والغيرة ممن يتمتعون بمستويات استهلاك أعلى ·

ان المطلوب الآن هو ايديولوجية تمجد الاستهلاك لا الادخار ، وتشجع الفرد على التعبير عن كل نزوة مهما كان طيشها وحماقتها ، وتعرف النمو بأنه زيادة ما بحوزة الفرد من سلع ، وتعرف الحياة الطيبة بأنها حياة الترف ·

فى الماضى كان شعار التغيير هو الشعار الذى يرفعه الاشتراكيون ، بينما كان اليمين يقترن بالمحافظة ويدعو الى استمرار الأشياء على ما هى عليه · وقد كان هذا يتفق مع مصلحة أرباب العمل فى قبول العمال لوضعهم الاقتصادى · أما

الآن فان التغيير لمجرد التغيير ، أصبح هو شعار أرباب المشروعات أنفسهم ، لأنه هو الذى يضمن تصريف المنتجات الجديدة ٠

كان انتاج الأسلحة فى الماضى ، حينما كان محل الاستغلال هو العامل لا المستهلك ، يحقق فى الأساس وظيفة القمع ، قمع الحركات الثورية فى الداخل ، أو حركات الاستقلال فى المستعمرات أو محاولة دولة منافسة الدولة المستعمرة فى الأراضى الخاضعة لنفوذها ٠ إما الآن فيبدو وكأن الأسلحة أصبحت تنتج ، الى جانب ذلك ، لتزويد جيوش لا تحارب أبدا ، وتدخل فى معارك لا يمكن أن تنتصر فيها ، أو للاستعداد لحرب اختلق سببها اختلاقا ، لا لشىء الا لتبرير بيع السلاح وشرائه ٠ وهكذا بينما كان ضحية الحروب فى الماضى هم القتلى والجرحى والمدن المخربة ، أضيف الى ذلك الآن مشترو السلاح أنفسهم ، وشعوب الدول التى تبدد أموالها على شرائه ، وتدعى الى الاشتراك فى حروب لا تريدها ، ولم تخطر ببالها ٠

واذا كان نظام التعليم فى ظل نظام الاستغلال القديم يستهدف أساسا تخريج منتجين أو مساهمين أكفاء فى العملية الانتاجية ، فان نظام التعليم يتحول الآن ، أكثر فأكثر ، الى نظام وظيفته تخريج « المستهلك الكفء » ، يتطلع الى نفس ما يتطلع اليه المجتمع بأسره ، قد لا يجيد العمل ولكنه يجيد الاستهلاك والتمتع بالحياة ٠ فاذا بالمدرسة تصبح أقرب الى الملهى ، ويدخلها التليفزيون ، وتشجع أكثر الميول الفردية هوائية باسم « تنمية الشخصية » وتقبل أن تقوم بوظيفة الاعلان عن السلع التى تبحث عن مستهلكين جدد ، وتوزع على طلبتها الجوائز التى تتلقاها المدرسة مجانا من المنتجين ٠

كان أرباب المشروعات فى الماضى ، اذا أرادوا زيادة أرباحهم ، يلجأون الى مختلف الأساليب لرفع انتاجية عمالهم ،

ولو أدى ذلك الى السماح باستماعهم الى الموسيقى أثناء تأديتهم لعملهم ، أو التوسع فى الخدمات الاجتماعية المقدمة اليهم كاقامة ناد أو حمام للسباحة لهم ولأطفالهم • أما الآن فقد تحول نظر أرباب المشروعات الى فريستهم الجديدة : المستهلك • فتركوا المصانع ، حيث يوجد العمال ، الى الشوارع والمقاهى والنوادى ، بل واقتحموا على المستهلك داره عن طريق الاذاعة والتليفزيون ، فاذا بشركات السجائر تمول المباريات الرياضية ، وشركة للسيارات تمول برامج ثقافية أو ترفيهية ، وتوزع الأقلام والولاعات والسيارات والشماسى المجانية ، وسوف نجدها بعد قليل تبنى المدارس ، وربما المساجد والكنائس بشرط أن يحفر اسمها على الأبواب أو يذكر اسمها فى الخطب •

لا عجب أيضا أن نجد أعدادا متعاظمة من الناس قد أصبحوا يحصلون على دخول لا تتناسب على الاطلاق مع ما يساهمون به من انتاج • فلو كان الهدف هو حقا اقتطاع فائض القيمة من العامل المنتج ، لاستعصت هذه الظاهرة على التفسير ، اذ نحن هنا بصدد ظاهرة عكسية تماما : دخول لا يقابلها انتاج ، بدلا من انتاج لا يقابله الحصول على دخل ، دون أن ينتمى صاحب الدخل الكبير الى طبقة أرباب المشروعات • فالحقيقة هى أن هدف المنتج قد تحول من العامل الى المستهلك ، وأنت تقوم بوظيفة « منتجة » للغاية ، ولو لم تنتج شيئا على الاطلاق اذا ثبت أنك « مستهلك كفء » ، كما لو ظهر مثلا أنك رجل « عصرى » ، تجيد الحديث فى الحفلات وتحسن اختيار ملابسك وطعامك ، وتنطق بالكلمات المناسبة فى المجتمع المناسب ، وتعرف أكثر من لغة ، ولا تتساءل باستمرار عن الهدف مما تعمل (فالهدف لا يعدو المزيد من الاستهلاك) ، وترسل أطفالك الى مدارس أجنبية ، اذا كنت تنتمى الى دولة متخلفة ، تنشئهم نفس النشأة • فاذا كنت ذلك الرجل ، فلن يكون هناك نهاية لعدد ما سوف تدعى اليه من مؤتمرات ، بصرف النظر عما اذا كان لديك شىء ذو بال تقوله ،

أو لعدد الرحلات مدفوعة التكاليف التى ستهيأ لك ، بل ولن يكون هناك حد اقصى لما يمكن أن يصل اليه مرتبك ، بصرف النظر عما تؤديه من عمل بالفعل · فى ضوء ذلك تأمل التوسع الهائل فى عدد موظفى الهيئات الدولية ، ولتقارن مرتباتهم بما يؤدونه بالفعل من عمل ، أو فلنتأمل ركاب الدرجة الأولى في الطائرات أو نزلاء الفنادق الذين لم يدفعوا شيئا من تكاليف سفرهم أو اقامتهم ، وعدد المؤتمرات التى تنعقد فى كل عواصم العالم دون أن تنتهى الى شىء ، أو بدلات السفر السخية التى يحصل عليها موظفو الدولة الكبار أو ممثلو الشركات فى تنقلاتهم اليومية · ان القدرة الحقيقية التى يحوزها هؤلاء جميعا ليست هى القدرة على الانتاج بل هى القدرة على الاستهلاك ·

بل ان هذا السخاء البالغ فى الانفاق على القادرين على الاستهلاك سوف تزول غرابته ، وتتبين لنا مدى « عقلانيته » متى تأملنا ما يحدث من تمييز بين الدخول التى تذهب للفئات المختلفة من المستهلكين · ذلك أنه اذا كان صحيحا أننا جميعا مستهلكون بشكل أو بآخر ، بدرجة أو بأخرى ، فان أرباب المشروعات لا يسوون بيننا من حيث كفاءتنا الاستهلاكية · فالسلع تتفاوت فيما بينها تفاوتا كبيرا من حيث مدى حاجتها الى التصريف وافتقارها الى المستهلكين · ونحن المستهلكين ، من ناحية اخرى ، نتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بيننا من حيث نوع السلع التى نقبل على استهلاكها · فالمسنون مثلا ليس لديهم نفس القدرة على استهلاك السلع الحديثة التى لم يعتادوا استخدامها وليس لديهم الاستعداد النفسى للاقبال عليها · بعكس الأطفال وصغار السن الذين يستهويهم كل جديد ويقبلون على التغيير لمجرد التغيير · قل مثل ذلك على تلك الفئات المحافظة من المستهلكين بحكم انعزالهم عن تيار الحياة الحديثة ، أو بحكم جذورهم الريفية أو نوع تعليمهم · ان هذه الفئات من المستهلكين لا يفيد أرباب المشروعات

فائدة كبيرة من ارتفـاع دخولهم ، اذ الأرجـح أنهم اذا زادت دخولهم سـوف ينفقونها على نفس السلع القديمة التى اعتادوا استهلاكها ، او سوف ينفقونها على السلع المحلية التى لا مصلحة للمصدر الأجنبى فى ترويجها ٠ لا عجب اذن أن نجد هذه الفئات ، ذات الاستهلاك المحافظ ، هى اشد الناس معاناة من التضخم ، اذ لا تزيد دخولهم فى العادة بنفس المعدل الذى ترتفع به الأسعار ، كما نجدها أقل الفئـات انتفاعا من القروض والمعونات الأجنبية المقدمة للدول الفقيرة ، اذ ينفق الجزء الأكبر من هذه القروض على ما يزيد فى النهاية من دخول الأقدر على استهلاك واستيراد السلع المراد ترويجها ٠ لا عجب ايضـا أن نرى شـيوع تدليل الأطفال والاستجابة الفورية لطلباتهم ، بل وشـيوع الاسـتقلال الاقتصادى لصغار السن عن عائلاتهم وتشجيعهم على العمـل وكسب الدخل وهم لا يزالون فى مقتبل العمر ٠ كما نجد أن أعلى مستويات الدخل يحصل عليها ، ليس فقط المستهلكون الأكفاء ، بل ومروجو الاستهلاك كالمشتغلين بالدعاية والاعلان ، أو المذيع الناجح فى التليفزيون أو مصممو الأزياء ٠ وتستطيع أن تضيف الى ذلك ، اذا أردت ، أبـواق الدعـاية السياسـية فى الدول الشـمولية والاشتراكية ، فهؤلاء الأفراد ، وان كانوا لا يروجون سلعا مادية ، فانهم يروجون شعارات يسمح قبولها وانتشارها لصانعى القرار باتخاذ ما يرونه من سياسات اقتصادية ٠

ان هذه النظـرة قد تسمح لنا بتفسـير بعض الانطباعات الغامضة التى تساورنا جميعا ونحن نتأمل ما الت اليه الحياة الحديثة ٠ فالصورة القديمة التى دابنا على حملها ، وهى صورة العامل الكادح المضطهد الذى يستغله الرأسمالى الجشع ، لم تعد بالقطـع هى الصورة التى تطالعك وأنت تتأمل المجتمـع المسمى بمجتمع الرخاء الحديث ، بل انها اخذة فى التراجع فى القطاعات الحديثة فى كثير من البـلاد المسماة بالمتخلفة ٠ وانمـا أكثـر ما يسترعى انتباهك لدى تأمل هذه المجتمعات او هذه القطاعات

هو صورة قطعان المستهلكين ، المنتمين الى مختلف الطبقـات ، تسوقها يد خفية الى المحلات الزاخرة بالسلع ، ويسيل لعابهم لما يشاهدونه وراء الفاترينات الزجاجية الفاتنة ، ويعودون فرحين بما جمعت أيديهم ثم يفيقون فى الصباح على آمال لم تتحقق ، ورغبات لم تشبع ، فيهرولون من جديد بحثا عن مصادر جديدة للدخل ، وهكذا فى دوامة لا تنتهى ٠

كذلك فان الصورة القديمة عن مجتمع اشتراكى ، زال فيه الاستغلال لمجرد أن ملكيـة وسـائل الانتـاج قد انتقلت من يد الرأسمالى الى يد الدولة ، واسترد فيه الفرد حريته وسيطرته على مصيره ، لم تعد هى أيضـا الصـورة التى تطالعك وأنت تتأمل ما يحدث فى البـلاد المسماة بالاشتراكية ٠ قد لا يكون النهـم الاستهلاكى قد وصل فى هذه الدول الى ما وصل اليه فى الدول الرأسمالية ، ولكن هناك من الدلائل ما يشير الى انه سائر اليه ، والأهم من ذلك أن ما نسميه بتطويع المستهلك وترويضه فى الدول الاشتراكية يحمـــل بعض السمات المشتركة مع تطويع المستهلك وترويضه فى الدول الرأسمالية ٠ كل ما هنالك أن ما يباع للمستهلك فى ظل الاشتراكية ما زال يحتوى على جرعة كبيرة من الشعارات السياسية والأيديولوجية ٠

عندما كتب جورج أورويل منذ نحو أربعين عاما روايتـه الشهيرة « ١٩٨٤ » كان يتصور فيما يبدو ، مآل الدولة الشمولية فى اخضاع المستهلكين وتحويلهم الى قطعان مسلوبة الارادة ٠ وان المرء اليوم يتسـاءل ، وقد أصبح هـذا التاريخ ، ١٩٨٤ ، يشير الى الحاضر لا الى المستقبل ، عما اذا كان ما تصـوره جورج أورويل قد كان ينطبق على النظامين الرأسمالى والاشتراكى على حد سواء ٠ ذلك أن هناك شبها يستوقف النظر بين ما تراه على شاشات التليفزيون فى الغـرب ، من رجـل وكأن به لوثة يستحثك على شراء سيارة جديدة ، وبين ما تسمعه من رجل ،

يبدو وكأن به لوثة أيضا ، يردد شــعارات الحزب الاشــتراكى الحاكم ويدعوك الى الثقة العمياء بقادته · وهناك شبه ملفت للنظر أيضا بين الزى الموحد الذى يرتديه الموظفون لدى شركة رأسمالية كبيرة ، والألوان الموحدة التى تستخدمها فى الدعــاية لمنتجاتها ، وبين الشعارات والرموز الموحدة التى تستخدمها الدول الاشتراكية · وفى كلا الحالتين نجد أشد الناس مقتا لهذه العملية المستمرة من الخداع والتمويه ليســوا هم العمال ، بل المثقفين وأصحاب الرأى · وهؤلاء لا يعبرون عن مصلحة طبقة بعينها ، بل عن جمهور المستهلكين بأكملهم ·

على أن من المهم أن نلاحظ أن الاستغلال لم يكن له أبدا فى أى عصر من العصور ، ما للاستغلال الجديد من جاذبية وحلاوة الطعم · فلا أظن أننا بحاجة الى المقارنة بين ما اقترن به قهــر العمــال فى القرن الماضى من قسوة وبطش وما يقترن به اليوم استغلال المستهلك من نعومة ومحاولات الاسترضاء · فالاستغلال الذى يتعرض له المستهلك اليوم يصور وكأن المستهلك قد اختاره بمطلق حريته ، ويستعيض عن بنادق الشرطة بوجوه الحسان من مروجات السلع ، ويبيع لك ما لا تحتاج اليه باسم الرخاء أو باسم العصرية والتمدن ، وبعد أن يخضعك لنوع من التنويم المغناطيسى ، تتوهم معه أنك لم ترد أبدا شيئا سوى ما يعرضه عليك · أضف الى ذلك انه بينما تجد من يقوم باستغلال العمال ، معروف الاسم واضح الهوية ، فان القائم باستغلالك اليوم لا تعــرف له اسما ولا هوية ، فهو ليس منتجا فردا بل مجموع المنتجين ، ومعهــم الدولة نفسها وكل وسائل الاعلام والترويج ، بل ومنظمات التمويل الدولية ، وكل من يساهم فى تحويلك الى مستهلك كفء · والدور الذى يمارسه كل من هؤلاء فى عملية الترويض والتطويع ليس واضحا تمــام الوضوح · فما هى بالضبط مسئولية الدولة فى ارتفاع معدل التضخم ؟ لا يعرف أحد · وما هو بالضبط السعر

الذى يجب أن تباع به السلعة ، وما هى نفقة انتاجها الحقيقية ؟ فاذا فرض واستطعت أن تحدد عدوك الحقيقى ، فماذا أنت فاعل ؟ واذا كان عمـال العالم لم يستطيعوا أن يلبوا الدعوة الشهيرة « يا عمـال العالم اتحـدوا » فكيف يتاتى لمستهلكى العالم أن يتحدوا ؟

الا يمكن لهذه النظرة أيضا ، التى تركز على ما يتعرض له المستهلك من قهر ، أن تلقى ببعض الضوء على تلك الظاهرة الجديدة التى تستحوذ على درجة عالية من اهتمام الجميع ، وهى ما يمكـن أن نسميه بظاهرة « العودة الى التراث » ؟ ان هـذه الظاهرة ليست مقصورة على بلد دون آخر ، بل ولا على بلاد العـالم الثالث · ففى الدول الصناعية ظـاهرة ، وان اختلفت اختلافا كبيرا عن ظاهرة العودة الى التراث ، فهى تحمل بعض السمات المشتركة معها ، وهى ظاهرة الدعوة الى العودة الى الطبيعة ، والثورة على مادية المجتمع الاستهلاكى وعلى قيم مجتمع الرخاء وتطلعاته · ففى الحالتين نجد الثورة والرفض لا يتخذان مظهرا طبقيا ، فليست الدعوة فى أى منهما موجهة الى طبقـة بعينها ، بل الى نمط الحياة الاجتماعية باسرها ، ولا تقوم بها طبقة معينة بل يقودها المثقفون · وهم لا يثورون على استغلال مادى بل على استعباد نفسى ·

بل وقد يكون هناك وجه للشبه بين الدعوة الى العودة الى التراث فى دول العالم الثالث ، وما نلاحظه من بعث فى الحركات القومية فى كثير من الدول الصناعية ، كالثورة الايرلندية ، ونمو الشعور القومى فى اسكتلندا وويلز ، وصحوة حركة الزنوج فى أمريكا ·· الخ ، ففى الحالتين نجد محاولة للحفاظ على مقومات الشـخصية التى يهـددها المجتمـع الصناعى الحديث بالذوبان والضياع ، وثورة على ما يعطى للقيم الاقتصادية من أولوية على

القيم الروحية ، وفى جميع الأحوال نجد محاولة لمقاومة ذلك التيار الكاسح الذى يحاول تحويل الجميع الى مجرد مستهلكين · ذلك انه اذا كان من المفهوم أن يولد الاستغلال المادى صراعا طبقيا ، فان من المفهوم أيضا أن يولد الاستغلال النفسى رد فعل من نفس النوع ·

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية :

١ ـ مقدمة الى الاشتراكية (مكتبة القاهرة الحديثة) عام ١٩٦٦

٢ ـ مبادىء التحليل الاقتصادى (مكتبة سيد وهبة) عام ١٩٦٧

٣ ـ الاقتصاد القومى ـ مقدمة لدراسة النظرية النقدية (مكتبة سيد وهبة) عام ١٩٦٨

٤ ـ الماركسية ـ عرض وتحليل ونقد (مكتبة سيد وهبة) عام ١٩٧٠ .

٥ ـ المشرق العربى والغرب (مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت) الطبعة الثالثة ، عام ١٩٨١

٦ ـ محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر (المركز العربى للبحث والنشر) عام ١٩٨٢

باللغة الانجليزية :

1. Food Supply and Economic Development, with special reference to Egypt (F. Cass, London), 1966.
2. Urbanisation and Economic Development in the Arab World (Arab University in Beirut), 1972.
3. The Modernization of Poverty (Brill, Leiden) 1974, 1981.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٤/٩٤٢٠

I.S.B.N. 977-01-4155-0

إن المقالات التى يضمها هذا الكتاب تحاول كل منها، من زاوية أو أخرى، اعادة النظر فى تحديد المشكلة الأساسية التى تواجه المجتمعات الفقيرة المسماة بالمتخلفة أو النامية، وتحاول اعادة الجانب الاقتصادى منها إلى حجمه الطبيعى والنظر اليه كجزء من مشكلة أكبر وأخطر، هى القضية الحضارية، ومن ثم تثير الشك فى بعض المقولات التى يطرحها علينا اقتصاديو التنمية المحدثون ويميل الكثيرون منا إلى قبولها وكأنها من المسلمات، وترفض تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه «اللحاق، أو سد الفجوة» بينها وبين البلاد الصناعية المسماة بالمتقدمة. كما تحاول اثارة الشك فى الفكرة الشائعة عن هذه البلاد بأنها «بلاد الرخاء والرفاهية».

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب